تصاعد التوترات الإقليمية تتسبب في خروج ١,٩٢ مليار دولار خلال أسبوعين من أدوات الدين و تدفع الجنيه للتراجع ٤٪ أمام الدولار

العرب وروسيا يستعدان لإطلاق مرحلة جديدة من الشراكة الاقتصادية

من يدفع فاتورة الحرب ..
قراءة في المشهد المرتبك للحرب الأمريكية الإيرانية و رسم خرائط القوة الجديدة في الشرق الأوسط

ورقة بردى ص 08

الأحد
٢٦ يوليو ٢٠٢٦

الحصاد

الرؤية الفائبة أمام عينيك

• السنة الثامنة عشر • العدد ٨٥١ • الثمن ٥ جنيه

alhassad.com.eg

رئيس مجلس الإدارة
عبدالناصر قطب

صياغة جديدة لتخصيص الأراضي الصناعية ..و المنتج المصري يتصدر أولويات الحكومة

مصر تعد برنامج اقتصادي وطني لمرحلة ما بعد صندوق النقد بتنسيق كامل بين الحكومة و البنك المركزي

حزمة تيسيرات لدعم الاستثمار في الطاقة المتجددة و التغلب علي فجوة التمويل

مصر تنشيء أكبر مستودعات للنفط في تاريخها.. وتعرض مستودعات استراتيجية بالموانئ للإيجار

٤ مطالب عاجلة لشركات السكر و ٤ وزارات تبحث التحديات

اليوم .. انطلاق البرنامج التدريبي لبناء جاهزية الشركات الحكومية المقيدة قيدًا مؤقتا بالبورصة المصرية

وزير الصناعة: ندعو كافة المصنعين للنظر في تكلفة الجودة وأثرها على سمعة المنتج المصري بالأسواق الإقليمية والدولية

وزير الخارجية يوقع اتفاقا للنفاذ الفوري لـ٥ سلع زراعية إلى السوق الفلبينية

كتب – أسامة السيد

وقع بدر عبد العاطي، وزير الخارجية والتعاون الدولي والمصريين بالخارج، اتفاقًا يسمح بالنفاذ الفوري لخمس سلع زراعية مصرية إلى السوق الفلبينية، وهي العنب والبصل والثوم والطماطم والجزر.

جاء توقيع الاتفاق على هامش انعقاد الجولة العاشرة لآلية المشاورات السياسية بين مصر والفلبين، والتي عُقدت لأول مرة على مستوى وزيري خارجية البلدين منذ تدشين الآلية، حيث ترأس الجانب الفلبيني السيدة ماريا تيريزا لازارو، وزيرة خارجية جمهورية الفلبين، وفقا لبيان صادر، يوم أمس السبت.

وأكد الوزيران، أن توقيع الاتفاق يمثل خطوة مهمة نحو تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين البلدين، ويعكس بداية مرحلة جديدة من الشراكة في مجال الأمن الغذائي، بما يسهم في تنشيط حركة التجارة البينية وتعزيز المصالح الاقتصادية المشتركة. كما أشار إلى التنسيق الجاري بين الجهات المعنية في البلدين لاستكمال الإجراءات الخاصة بالنفاذ المرتقب لصادرات البطاطس المصرية إلى السوق الفلبينية، وذلك بالتعاون مع السفارة المصرية في مانيلا.

وأكد كذلك استمرار الجهود لدفع صادرات الأسمدة المصرية، وتسهيل تسجيل الدواء المصري والمكملات الغذائية، إلى جانب تعزيز صادرات الأقمشة والمنسوجات القطنية، بما يعكس حرص الجانبين على توسيع مجالات التعاون الاقتصادي وزيادة حجم التبادل التجاري والاستثمارات بين البلدين.

وزيرة الإسكان تستعرض نتائج قرعة تخصيص قطع الأراضي المطروحة ببرنامج الشراكة مع المطورين العقاريين

كتبت – رضوى عبدالله

استعرضت المهندسة راندة المنشاوي، وزيرة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، نتائج قرعة تخصيص قطع الأراضي المطروحة ببرنامج الشراكة مع المطورين العقاريين من القطاع الخاص ضمن المبادرة الرئاسية «سكن لكل المصريين».

وشددت وزيرة الإسكان على ضرورة المتابعة المستمرة لبرنامج الشراكة مع القطاع الخاص، نظرًا لأهميته وقدرته على توفير سكن مناسب أمام المواطنين خاصة محدودي الدخل، ضمن «سكن لكل المصريين»، موجهة بالتوسع بهذا البرنامج مستقبلًا، وطرح المزيد من الأراضي، خصوصًا مع الإقبال الكبير الذي شهده الطرح الحالي من المطورين العقاريين.

وأكدت المهندسة راندة المنشاوي أن وزارة الإسكان تواصل تنفيذ المبادرة الرئاسية "سكن لكل المصريين" لتوفير السكن الملائم للمواطنين، مشيرةً إلى أن التوسع في الشراكة مع المطورين العقاريين يمثل أحد البرامج المهمة ضمن المبادرة، بما يساهم في زيادة حجم المعروض من الوحدات السكنية.

وأضاف الدكتور/ وليد عباس، نائب وزيرة الإسكان للمجتمعات العمرانية، أن المطورين العقاريين من القطاع الخاص تقدموا بعروض فنية قوية للغاية، بما يؤكد اهتمامهم بهذا الطرح وتميز قطع الأراضي المطروحة، لافتًا إلى أن المنافسة بين المطورين العقاريين كانت قوية، وانتهت بفوز عدد من الشركات، وفقًا لما يلي:

مدينة سوهاج الجديدة: فازت شركة السلام للمقاولات بالقطعة D7 على طريق أسيوط – سوهاج.

مدينة حدائق أكتوبر: فازت شركة أشرف فرج للاستثمار العقاري بالقطعة رقم ٣، وفازت شركة نيوم بيراميدز لتنمية المشروعات العقارية بالقطعة رقم ٤، وفازت شركة تماس السعودية للإعمار المحدودة بالقطعة رقم ٥، وفازت شركة إن سي إف إم للمقاولات بالقطعة رقم ٦.

مدينة حدائق العاصمة: فازت شركة مصر للإنشاءات (إنكو مصر ونواصي العقارية) بالقطعة رقم ٨، وفازت شركة أوبال للمقاولات بالقطعة رقم ٩.

مدينة العبور الجديدة: فازت شركة الحجاز للمقاولات العامة (محسن شديد وشركاه) بقطعة الأرض رقم ١٤، وفازت شركة أوبال للمقاولات بالقطعة رقم ١٢ بالحي ٢٥ على الدائري الأوسطي، وفازت شركة العجوزة للمقاولات العامة بالقطعة رقم ٢ بالحي ٢٥، وفازت الشركة المصرية للتنمية العمرانية والاستثمار السياحي بالقطعة رقم ١ جنوب الحي ١٤ بالمدينة.

مدينة العاشر من رمضان: شهدت فوز شركة السلام للمقاولات بقطعة الأرض رقم ١ بالحديقة المركزية شمال الحي ١٤، وفازت شركة مصر للإنشاءات (إنكو مصر ونواصي العقارية) بقطعة الأرض رقم ٢ بالحديقة المركزية شمال الحي ١٥.

مدينة السادات: شهدت فوز شركة الفداء للاستثمار والتنمية بقطعة أرض النرجس بالقطعة رقم ١ بالمدينة، وفاز محمد ناجح عبد ربه للمقاولات بقطعة أرض الزهور بالقطعة رقم ٢ بالمدينة.

مدينة أكتوبر الجديدة: فازت شركة الحجاز للمقاولات العامة (محسن شديد وشركاه) بالقطعة الواقعة جنوب طريق الواحات.

مدينة أسيوط الجديدة: فازت شركة البدري للاستثمار بقطعة أرض مساحتها ٢٠ فدانًا.

ومن جانبها، أكدت السيدة/ مي عبد الحميد، الرئيس التنفيذي لصندوق الإسكان الاجتماعي ودعم التمويل العقاري، والعروض الفنية القوية التي تقدمت بها الشركات، دليل على نجاح البرنامج، وسوف يجري الصندوق تقييمًا شاملًا للمبادرة، مشيرة إلى أن النتائج الإيجابية المتوقعة لهذه المبادرة كبيرة، بما يساهم في زيادة عدد الوحدات المطروحة للمواطنين منخفضي الدخل، حيث تُلزم كراسة الشروط المطور العقاري بالإعلان عن فتح باب الحجز لوحدات سكنية كاملة التشطيب (للمواطنين منخفضي الدخل – تسليم خلال ٣٦ شهرًا) ضمن المبادرة الرئاسية (سكن لكل المصريين – محور الشراكة مع القطاع الخاص)،

رئيس الرقابة المالية يصدر قرارا بإعادة تشكيل لجنة الجداول الاكتوارية لتأمينات الحياة

كتب – أحمد ابراهيم

أصدر إسلام عزام، رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية، قرارا بإعادة تشكيل اللجنة المصرية لإنشاء ودراسة الجداول الاكتوارية الخاصة بتأمينات الحياة، في إطار جهود الهيئة المستمرة لتطوير قطاع التأمين ورفع كفاءته في مواجهة المتغيرات، ولتعزيز قدرة الشركات على التسعير الدقيق للمنتجات التأمينية.

وينص القرار على إعادة تشكيل اللجنة برئاسة رضا عبدالمعطي، كبير مستشاري رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية، وعضوية عدد من مسئولي الإدارات المعنية بالهيئة، والأعضاء المنتدبين لشركات تأمينات الحياة والخبراء الاكتواريين ذوي الخبرة المميزة في السوق المصرية، وتكون لها أمانة فنية تضم متخصصين في الخبرة الاكتوارية والدعم الفني لشركات التأمين.

وتتولى اللجنة بموجب القرار تجميع وفحص وتدقيق بيانات الخبرة الفعلية بشأن حالات الوفاة والعجز الواردة من شركات التأمين منذ إصدار النسخة الأولى من جداول الحياة الاكتوارية المصرية عام ٢٠٢٢ وحتى آخر سنة إبلاغ، ومقارنتها بالمعدلات الواردة بالنسخة الأولى من الجداول.

وعلى ضوء ذلك، ستعد اللجنة دراسة فنية لتحديد مدى الحاجة إلى تحديث النسخة الأولى من جداول الحياة الاكتوارية المصرية، بصورة شاملة أو جزئية، مع بيان الأثر المتوقع على تسعير المنتجات التأمينية.

كما يلزم القرار اللجنة بوضع مقترح مستقبلي لدورية مراجعة جداول الحياة الاكتوارية المصرية، على ضوء التغيرات التي ستظهر من فحص بيانات الخبرة الفعلية، وبما يتسق مع الممارسات الاكتوارية الدولية.

وقال إسلام عزام، رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية، إن جداول الحياة الاكتوارية المصرية لعبت منذ صدور نسختها الأولى قبل ٤ سنوات دورا حيويا في دعم قدرة شركات تأمينات الحياة على تسعير منتجاتها في ظل مؤشرات واضحة تضمن العدالة، كما أتاحت إدخال منتجات جديدة لتوفير حماية أوسع لحملة الوثائق التأمينية، وذلك بعد عقود طويلة من اعتماد شركات التأمين المصرية على جداول الحياة الإنجليزية.

وأضاف رئيس الهيئة أن قرار إعادة تشكيل اللجنة المصرية لإنشاء ودراسة الجداول الاكتوارية يهدف إلى رصد أحدث المؤشرات الخاصة بالوفاة والعجز وتوزيع النسب بين الذكور والإناث والمراحل السنية المختلفة، بما يزيد كفاءة التعامل مع التطورات الصحية والاجتماعية، لضمان تيسير عمليات التسعير وإطلاق المنتجات الجديدة، فضلا عن تدقيق حساب المخصصات المالية المستقبلية.

وشدد عزام على أن الهيئة العامة للرقابة المالية تشجع على رفع نسبة انتشار التأمين في مصر وتوسيع نطاق التغطية التأمينية، بالتعاون المستمر مع اتحاد شركات التأمين المصرية والشركات في قطاعات التأمين المختلفة، وتحفيزها لابتكار المزيد من المنتجات التأمينية المبتكرة بوتيرة أسرع، استجابة للاحتياجات المتغيرة للعملاء، من خلال تنويع المنتجات وزيادة الشرائح والفئات المستهدفة من المواطنين.

معهد التمويل الدولي: كل دولار زيادة بسعر النفط يرفع أعباء الموازنة المصرية بـ٤,٥ مليار جنيه

قال معهد التمويل الدولي، إن ارتفاع أسعار النفط العالمية يزيد الضغوط على الموازنة المالية العامة في مصر، موضحًا أن كل زيادة بقيمة دولار واحد في سعر برميل النفط عالميًا ترفع أعباء الموازنة المصرية بما يتراوح بين ٤ و٤,٥ مليار جنيه، في ظل قابلية الاقتصاد المحلي للتأثر بتقلبات أسعار الطاقة العالمية.

وشهدت أسواق الطاقة، اضطرابات واسعة بعدما أدى الانهيار المفاجئ لاتفاق وقف إطلاق النار بين الولايات المتحدة وإيران إلى تجدد المواجهة العسكرية بين البلدين، في وقت يواصل فيه الحوثيون شن هجمات على سفن الشحن التجارية في البحر الأحمر.

وأوضح البنك، أن متوسط سعر البرميل في الموازنة المالية العامة للدولة المصرية للعام المالي الحالي ٢٠٢٦/٢٠٢٧ يبلغ نحو ٧٥ دولارًا للبرميل، ومع تجاوز الأسعار عالميًا هذا المستوى ترتفع تكلفة استيراد الخام والمنتجات البترولية، وتتصاعد الضغوط على الموازنة العامة للدولة والعملة المحلية والتضخم، خصوصًا مع تراجع إنتاج الخام محليًا وزيادة الاعتماد على الشحنات المستوردة.

وأضاف المعهد، أنه في حال تعرض الأسواق العالمية لصدمة نفطية كبيرة، قد يؤدي ذلك إلى زيادة الأعباء المالية على مصر بما يعادل نحو ٠,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما قد ينعكس على فاتورة دعم الطاقة وتكاليف الاستيراد.

وأشار إلى أن الاقتصاد المصري من الاقتصادات المستوردة للطاقة التي تتأثر بشكل مباشر بارتفاع أسعار النفط، ما يجعل أي صعود حاد في الأسعار العالمية عاملًا مؤثرًا في المؤشرات المالية والاقتصادية.

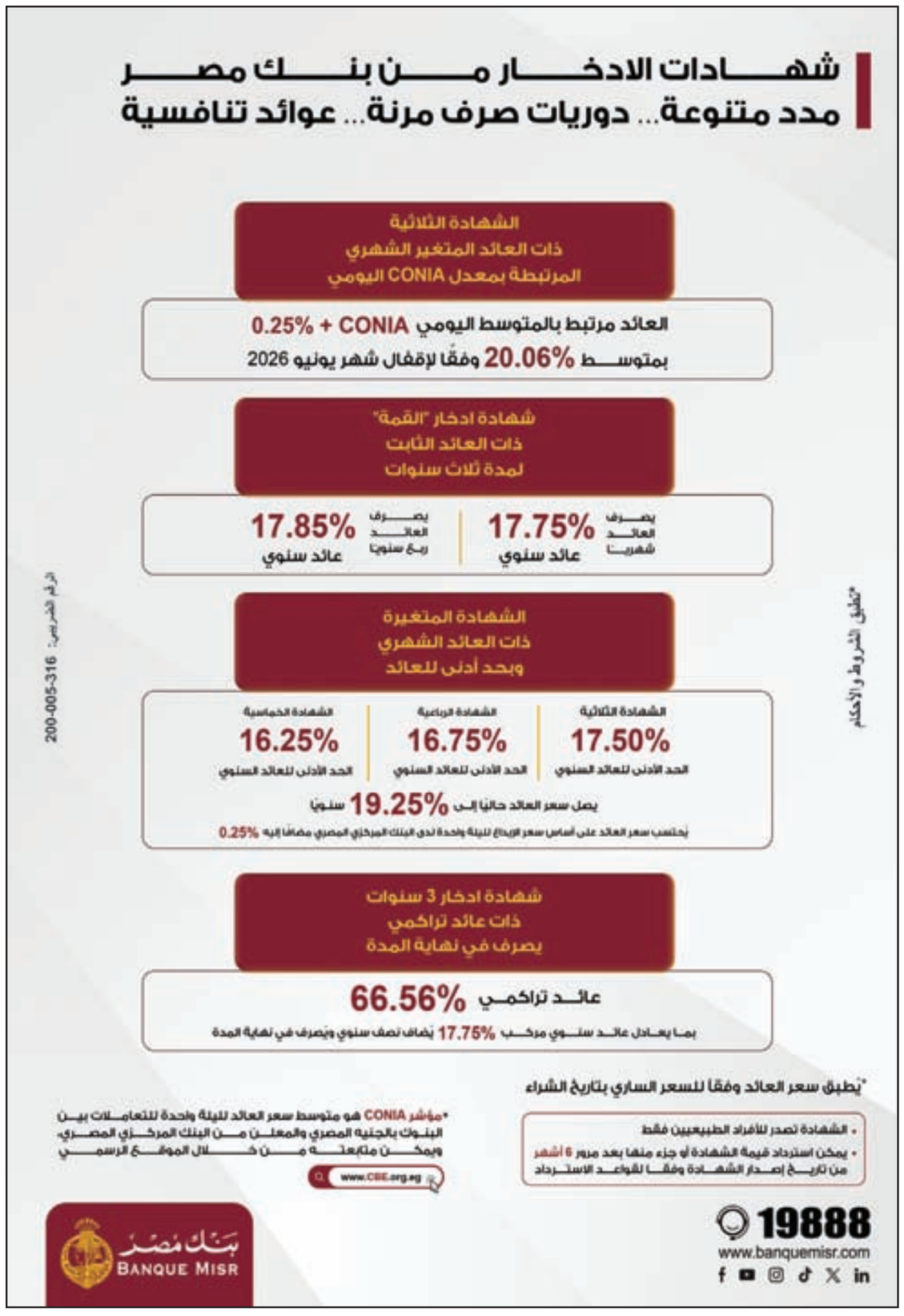

المركزي للإحصاء: ١١٨٢,٥ ألف إجمالي التصاريح الصادرة للمصريين للعمل بالخارج عام ٢٠٢٥

كشف الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء عن ارتفاع إجمالي التصاريح الصادرة للمصريين للعمل بالخارج بنسبة زيادة قدرها 9.1%، ليبلغ 1182.5 ألف تصريح عام 2025، مقابل 1083.6 ألف تصريح عام 2024، وفقا للنشرة السنوية لتصاريح العمل الصادرة للمصريين للعمل بالخارج. وبحسب الإحصاء، بلغ إجمالي التصاريح الصادرة للمصريين للعمل بالخارج (أول مرة) نحو 892.8 ألف تصريح بنسبة 75.5%، وبلغ إجمالي التصاريح الصادرة (تجديد) نحو 289.8 ألف تصريح بنسبة 24.5% عام 2025.

وجاءت مجموعة الدول العربية في مقدمة الدول التي يعمل بها المصريون في الخارج، حيث بلغ عدد التصاريح الصادرة للمصريين للعمل بها 1141.7 ألف تصريح، تمثل 96.5% من إجمالي التصاريح الصادرة للمصريين للعمل بالخارج عام 2025.

العرب وروسيا يستعدان لإطلاق مرحلة جديدة من الشراكة الاقتصادية

استعدادات مكثفة لانطلاق «المنتدى الروسى - العربى» فى موسكو أكتوبر المقبل ◄ تأكيدات علي أن العلاقات بين الجانبين تشهد تطورًا ملحوظًا في مجالات الحوار السياسي والتجارة والاستثمار والتعاون الصناعي ومشروعات البنية التحتية

تكثف كل من روسيا وجامعة الدول العربية استعداداتهما لعقد المنتدى الروسي - العربي، المقرر تنظيمه مطلع أكتوبر المقبل في العاصمة موسكو، برعاية جامعة الدول العربية، في إطار جهود تعزيز التعاون السياسي والاقتصادي والاستثماري بين الجانبين.

وكانت العلاقات الاقتصادية العربية الروسية شهدت نموا متسارعا لتتجاوز 34 مليار دولار سنويا، مدفوعة برغبة موسكو في تنويع أسواقها وتوسع الاستثمارات العربية ، وتتركز أبرز ملامح هذا التعاون في عدة مسارات.

وخلال الأسبوع الماضي ، استضافت العاصمة الروسية موسكو، اجتماعا ضم أنطون كوبياكوف، مستشار رئيس الاتحاد الروسي، والسفير أحمد الساعاتي، سفير مملكة البحرين لدى روسيا، بحضور وليد حامد شلتاغ، رئيس مكتب تمثيل جامعة الدول العربية في روسيا، إلى جانب ممثلين عن مؤسسة «روسكونجرس» ووزارة الخارجية الروسية وعدد من أعضاء السلك الدبلوماسي.

وأوضح البيان الصادر عقب الاجتماع أن المنتدى سيشهد مشاركة مسؤولين حكوميين، ورؤساء بعثات دبلوماسية، وممثلين عن قطاع الأعمال وخبراء من روسيا والدول العربية، بينما تتولى مؤسسة «روسكونجرس» تنظيم فعالياته.

وأكد كوبياكوف أن إلعلاقات بين روسيا والدول العربية تشهد تطورًا ملحوظا في مجالات الحوار السياسي والتجارة والاستثمار والتعاون الصناعي ومشروعات البنية التحتية، إلى جانب التعاون الثقافي والإنساني، مشيرًا إلى أن المنتدى يستهدف تحويل التفاهمات السياسية إلى مشروعات اقتصادية واستثمارية ملموسة.

وأضاف أن المنتدى يأتي تنفيذا للتوجيهات التي تم الاتفاق عليها بين الرئيس الروسي وقادة الدول العربية خلال اجتماعات سابقة، كما سيمثل منصة لمتابعة نتائج الاجتماع المقبل لوزراء خارجية روسيا والدول العربية.

وأضاف: «لقد أكد منتدى سانت بطرسبرغ الاقتصادي الدولي مرة أخرى الاهتمام الكبير من شركائنا العرب بتطوير المبادرات المشتركة ، ونحن مستعدون لإنشاء آلية دائمة للتعاون تتيح ترجمة هذا الاهتمام إلى مشروعات ملموسة".

وتابع: «سيمكن المنتدى من ترجمة الاتفاقات السياسية التي تم التوصل إليها إلى إجراءات عملية داخل مجتمع الأعمال. وأنا واثق من أنه سيساعدنا على إضفاء طابع عملي على شراكتنا الاستراتيجية من خلال مشروعات مشتركة محددة، وسيسهم في تعزيز التعاون في جميع أنحاء منطقة أوراسيا".

وناقش المشاركون تعزيز التعاون بين مجتمعي الأعمال الروسي والعربي، والتحضيرات للمهرجان الثقافي العربي المقرر تنظيمه في موسكو نهاية أغسطس المقبل، كما تمت الإشارة إلى اهتمام ممثلي الأعمال من الدول العربية بزيارة المنشآت الصناعية الروسية والتعرف على أبرز مشروعات الاستثمار الواعدة في منطقة موسكو خلال المنتدى.

واتفق الطرفان على إعداد قائمة بالشركات لإدراجها في البرنامج التجاري للمنتدى.

من جانبه، أكد السفير أحمد الساعاتي أن الدول العربية تنظر إلى روسيا باعتبارها شريكا استراتيجيًا موثوقا، مشيدًا بدور مؤسسة «روسكونجرس» في تنظيم منتدى سانت بطرسبرغ الاقتصادي الدولي، ومقترحًا إنشاء آلية مؤسسية دائمة للتعاون عبر تأسيس مكتب مشروعات في موسكو يضم ممثلين عن الحكومات وقطاع الأعمال والخبراء من الجانبين.

وتابع: «نحن نقدر للغاية مستوى التعاون مع روسيا الاتحادية، ونتقدم بالشكر لمؤسسة روسكونجرس على تنظيمها المهني لمنتدى سانت بطرسبرغ الاقتصادي الدولي الذي شكل منصة فعالة لتطوير الحوار الروسي - العربي".

وأضاف: "من المهم لغاية إنشاء آلية دائمة للتعاون، بما في ذلك مكتب مشروعات دائم في موسكو، يجمع بين المؤسسات الحكومية ومجتمع الأعمال والمجتمع الخبير في بلداننا. وسيشكل استضافة المنتدى الروسي - العربي إسهامًا كبيرًا في تعزيز الاستقرار في منطقة أوراسيا في مواجهة التحديات الدولية الراهنة".

واختتم الاجتماع بمناقشة إعداد اتفاقية تعاون بين مؤسسة «روسكونجرس» وجامعة الدول العربية، لوضع إطار تنظيمي دائم لعقد المنتدى، إلى جانب إنشاء مكتب مشروعات في موسكو لدعم العلاقات الروسية–العربية وتعزيز التعاون العملي بين الطرفين.

نادي تجاري

وكانت العاصمة الروسية موسكو كشفت عن اطلاق النادي التجاري الروسي العربي كمنصة استراتيجية تهدف الى دفع عجلة التعاون الاقتصادي وتوطيد العلاقات التجارية بين روسيا والدول العربية. وأظهر الاجتماع الاول للنادي الذي جمع نخبة من الدبلوماسيين وخبراء الاعمال وممثلي مؤسسات التنمية حرصا متبادلا على بناء شراكات مستدامة تتجاوز التحديات الجيوسياسية الراهنة.

واكد اندري غاربوزوف وزير حكومة موسكو ورئيس قسم السياسات الاستثمارية ان الحكومة الروسية تضع منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا على رأس اولوياتها لجذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة.

واضاف غاربوزوف ان حجم الصادرات الروسية الى الدول العربية سجل قفزة نوعية بلغت خمسة اضعاف خلال الاشهر الاولى من العام الحالي مما يعكس متانة العلاقات التجارية وقدرة الطرفين على تجاوز العقبات.

وبين مارات زيمياتوف مدير مركز الابحاث بمعهد اعلى الاقتصاد ان الدعم الخبري والتحليلي يعد ركيزة اساسية لتعزيز هذا التعاون ، واوضح زيمياتوف ان الدول العربية باتت شريكا محوريا في المحافل الاقتصادية الروسية الكبرى مثل منتدى سانت بطرسبرغ مما يفتح افاقا جديدة للتعاون المثمر بين الجانبين.

واشار غريغوري فيلكيتش نائب مدير صندوق روسكونغرس الى ان النادي سيعمل كمنصة دائمة لتقليل الحواجز المعلوماتية بين الشركات الروسية ونظيراتها العربية. وخلص فيلكيتش الى ان هذه الخطوة تاتي تمهيدا لعقد منتدى روسي عربي موسع في الخريف المقبل تحت رعاية جامعة الدول العربية لترسيخ التعاون بين الجهات الرسمية والقطاع الخاص.

تعاون استراتيجي

وبحسب الخبراء والمحللين، تتخذ العلاقات الاقتصادية العربية الروسية طابعا يتجاوز المصالح الاقتصادية البحتة، ليغدو أداة سياسية وجيوسياسية تُستخدَم لتعزيز النفوذ الإقليمي والدولي لكل طرف ، فروسيا التي تسعى إلى كسر طوق العزلة الغربية المفروضة عليها منذ أندلاع أزماتها مع الولايات المتحدة وأوروبا، وجدت في العالم العربي شريكا استراتيجيا قادرا على مساعدتها في تنويع أسواقها وتوسيع حضورها الدولي، بينما تنظر الدول العربية إلى روسيا كبديل أو موازن للهيمنة الغربية، وكرافعة تمنحها مساحة أوسع للمناورة في علاقاتها الدولية، ولا سيما في مجالي الطاقة والدفاع.

ويساهم التعاون الاقتصادي المتنامي بين الجانبين في التأسيس لشبكة مصالح متبادلة تشمل مجالات النفط والغاز والطاقة النووية، والاستثمار في البنية التحتية والزراعة، إضافة إلى التعاون العسكري والأمني. يُقدّر حجم التبادل التجاري بين روسيا والدول العربية بنحو 34 مليار دولار سنوياً، مع توقعات بارتفاعه إلى 50 مليار دولار في المستقبل القريب، فيما تنفذ موسكو أكثر من 400 مشروع استثماري في المنطقة بقيمة 40 مليار دولار، تتركز خصوصاً في الإمارات ومصر والعراق. وتُعد الإمارات أكثر الدول العربية إستثماراً في روسيا، بنسبة تُقدّر بنحو 80 في المئة، وتتركز استثماراتها في قطاعات النفط والغاز، والطاقة المتجددة، والخدمات اللوجستية، والبنية التحتية، والتكنولوجيا المتقدمة.

أما في البعد السياسي، فتعمل روسيا لتوظيف هذه الشراكات في تعزيز حضورها في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ولا سيما في سوريا والعراق والجزائر، ببناء تحالفات اقتصادية - أمنية تمنحها دورا محوريا في موازنة النفوذ الأميركي والغربي. في المقابل، تسعى الدول العربية إلى الاستفادة من التعاون مع موسكو لتقليل الاعتماد على الشركاء الغربيين وتوسيع خياراتها الاستراتيجية، بما يضمن استقلال قرارها السياسي ويُتيح لها التكيف مع التوازنات الدولية المتغيرة.

في هذا الإطار، تشكل «أوبك بلس» نموذجاً واضحاً للعلاقة التي تجمع بين الاقتصاد والسياسة في الشراكة العربية الروسية. من خلال هذا التكتل النفطي الذي يضم عدداً من الدول العربية إلى جانب روسيا، جرى تحويل النفط إلى أداة سياسية قادرة على التأثير في الأسواق العالمية، وفي موازين القوى الاقتصادية. ويؤدي التنسيق بين الرياض وموسكو على وجه الخصوص دوراً مركزياً في تنظيم مستويات الإنتاج والحفاظ على استقرار الأسعار، ما يتيح للدول المشاركة زيادة إيراداتها النفطية في فترات تقلب الأسعار، ويساعد روسيا على مواجهة تداعيات العقوبات الغربية بفضل ارتفاع أسعار النفط.

وإلى جانب البعد الاقتصادي، تكتسب «أوبك بلس» وظيفة سياسية بارزةً ومهمة، إذ تمنح الدول المشاركة فيها قدرة جماعية على التأثير في القرار الاقتصادي العالمي، الأمر الذي تحوّل إلى ورقة ضغط جيوسياسية تستخدمها الأطراف حين تقتضي مصالحها ذلك.

وتظهر التجربة أن التعاون النفطي لا يقتصر على حماية الأسواق، بل يمتد إلى بناء تحالفات تُستخدَم لتنسيق المواقف حيال ملفات إقليمية ودولية، وتعزيز التواصل السياسي بين العواصم العربية وموسكو، بما يساهم في صياغة نظام أكثر توازنا في مجال العلاقات الدولية.

ويقول الخبراء إنه مع أن هذا التعاون يتيح فرصاً اقتصادية واسعة، فإنه يواجه تحديات لا يُستهان بها، من أبرزها تقلبات أسعار الطاقة، وتباين أولويات السياسات الداخلية للدول الأعضاء، فضلا عن الضغوط الأميركية والأوروبية التي تنظر بعين القلق إلى أي توسّع في النفوذ الروسي داخل المنطقة العربية. مع ذلك، يبدو أن الطرفين ماضيان في تعميق شراكتهما، إدراكاً منهما أن التداخل الاقتصادي بات يشكل غطاءً سياسياً يحمي مصالحهما ويعزز مكانتهما على الساحة الدولية.

و تُظهر العلاقات الاقتصادية العربية الروسية، ولا سيما عبر تكتل «أوبك بلس»، كيف يمكن المنفعة الاقتصادية أن تتحوّل إلى أداة سياسية فاعلة، تُعيد رسم ملامح التوازنات في الشرق الأوسط والعالم. إنها شراكة براغماتية تنطلق من المصالح المتبادلة، لكنها تُستخدَم بحساب دقيق في لعبة النفوذ الكبرى التي تتجاوز حدود الأسواق، لتطاول خرائط القوة والسيادة في القرن الحادي والعشرين.

أحمد ابراهيم

الحصاد
جريدة اسبوعية متنوعة
تصدر بترخيص من لندن - رقم : ٧٥٤٠٢٧٩

رئيس مجلس الإدارة
عبدالناصر قطب
العضو المنتدب
احمد ابراهيم هاشم
المدير العام
اللواء/ ناصر شمس
المدير التنفيذي
شيماء محمد
نواب رئيس مجلس الادارة
محمد يوسف القوطي
علي حمدان
إبراهيم محمد شاهين
رئيس التحرير
حسن عبدالستار
المدير العام التنفيذى
أحمد خالد
الاخراج الفني
هيثم السيد
الديسك المركزى
محيي الدين السعيد
أسامة السيد
العلاقات العامة
محمد الشافعي - مها حسين
المستشار القانوني
احمد العبادي
أيمن خليفة

المقر الرئيسي: ٣٠٠ شارع الهرم-الجيزة
تليفاكس : ٠٢٣٣٩٧١٠٧٠
www.alhassad.com.eg

الاحتياط واجب

بقلم:
جرمين عامر
عضو النقابة العامة لاتحاد كتاب مصر

الحذر.. لا يمنع قدر

في أمثالنا الشعبية، حكمة استطاعت أن تصمد وتعيش على مدار الزمن، حتى في عصر التكنولوجيا، ما زالت قادرة على تفسير الكثير من مفارقات الذكاء الاصطناعي.

من أشهر الأمثال الشعبية المصرية مثل قديم يقول: «الحذر .. لا يمنع قدر»، لكن ربما يحتاج .. هذا المثل إلى «كمالة» باللهجة الشعبية الدارجة ليتواكب مع عصر التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي والذي يزداد إعتمادنا عليها وتنامي ثقتنا فيها يوم بعد يوم، والكمالة تقول: إن الثقة العمياء في التكنولوجيا لا تمنع الخطر، ولا تعطي مزيد من الأمان أو تحارب المخاطر التي قد نتعرض لها.

وإليك عزيزي القارئ، احد ابرز القصص، التي بنيت عليها سيل من البلاغات عام 2016 في امريكا بلد التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي.

ففي صباح يوم هادئ، كانت ام شابة ترتب غرفة طفلها الأول بكل حب وحنان. علقت الألعاب الملونة فوق سريره، ووضعت بطانيته الصغيرة بعناية. بينما كان الأب، يثبت جهاز مراقبة فوق سرير المولود الجديد.

ابتسم الوالدان لأنهم اخيرا، يستطيعون أن يطمئنوا على طفلهم، حتى وهو نائم وحدة في غرفته، فالتكنولوجيا العظيمة أهدتهم وعد بالراحة والرفاهية، وأوجدت لهما الحل السحري للإطمئنان على الصغير على مدار الساعة.

ومع مرور الأيام، أصبحت شاشة جهاز المراقبة جزء من طقوس حياة الأسرة اليومية، لمراقبة أنفاس الصغير وحركاته.

وفجاة !! ودون سابق انذار،

وصل الأب رسالة قصيرة من الشركة المصنعة لجهاز المراقبة مكتوب فيها : عزيزي العميل يرجى التوقف .. عن استخدام جهاز لوريكس بيبي مونوتور Lorex Baby Monitor وإعادته فورا لأقرب مركز خدمة.

على الفور، توجه الأب مزعوج الى أقرب مركز خدمة. وجد طابور طويل من الآباء امثاله، وصلتهم نفس الرسالة، جائوا جميعا يتسائلون عن السبب؟.

عرف الأب، أن هناك سلسلة من البلاغات المتكررة عن إرتفاع درجة حرارة بطارية الجهاز وانتفاخها، الأمر الذي قد يشكل خطر على المستخدمين من الاسر. فقد أعلنت لجنة سلامة المنتجات الاستهلاكية الأمريكية عام 2016 استدعاء آلاف أجهزة لوريكس بيبي مونوتور. وذلك بعد تلقي 488 بلاغ عن إرتفاع حرارة البطاريات أو انتفاخها، وهو ما قد يؤدي الى انفجار في البطارية والتعرض للانفجار والحروق.

وبعد عامين، تكرر المشهد مع 328 بلاغ إضافي بسبب نفس المشكلة، وفقا لهيئة الأمم المتحدة لسلامة المنتجات United State Consumer Product Safety Commission (CPSC) ورغم عدم تسجيل أي إصابات أو وفيات، إلا أن الواقعة تستحق التأمل من ثلاث أبعاد:

البعد الاول : امانة الشركة المصنعة، وشفافيتها في الإعتراف بوجود خلل ما في منتجاتها من أجهزة مراقبة الاطفال، والإعلان عنه بكل شفافية، مع محاوله إصلاحه تقديرا لعملائها.

البعد الثاني : استجابه منظومة سلامة المستهلك الامريكية، وتحركها الفوري، لجمع البلاغات وتحليلها، وإستدعاء المنتج من الأسواق، وتحذير المستهلكين قبل أن تتحول المشكلة إلى مأساة إنسانية يروح ضحيتها عدد من الاسر.

أما البعد الثالث : يكمن في تزايد ثقتنا وإعتمادنا الكبير كبشر خاصة الأجيال الجديدة من جيل Z وجيل الفا على التكنولوجيا والأجهزة الذكية، بإعتبارها معصومة من الخطأ، وواصية على حياتنا وحياة أطفالنا وأبائنا فهي بالنسبة لنا رمز للأمان.

وذلك على الرغم من معرفتنا الأكيدة بأن التكنولوجيا لا تعرف المشاعر، ولا تتحمل المسؤولية لاي قرار إنما هي منفذ جيد لما نمليه عليها حتي الان.

لقد اشتري الأبوان جهاز مراقبة الطفل ليطمئنا عليه، لكن المفارقة أن الجهاز نفسه أصبح بحاجة إلى من يراقبه.

وهنا تتغير .. الزاوية

فالتكنولوجيا ليست الحارس الامين، انما أداة تتوقف قيمتها على جودة التصميم، وشفافية الشركة المصنعة، ووعي ويقظة المستخدمين.

مصطفى إسماعيل يتسلم رئاسة جهاز تنمية المشروعات ويؤكد مواصلة تطوير الخدمات ودعم ريادة الأعمال

عقد مصطفى إسماعيل حسن، الرئيس التنفيذي الجديد لجهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، اجتماعًا مع أعضاء لجنة الإدارة العليا بالجهاز، بحضور باسل رحمي الرئيس التنفيذي السابق، وذلك في إطار مراسم تسليم وتسلم مهام رئاسة الجهاز عقب صدور قرار رئيس مجلس الوزراء الدكتور مصطفى مدبولي بتعيينه في المنصب.

وخلال الاجتماع، استعرضت قيادات الجهاز أبرز البرامج التنموية والاقتصادية التي يتولى تنفيذها، إلى جانب أهم الإنجازات التي تحققت في دعم قطاع المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر وريادة الأعمال خلال الفترة الماضية.

وأعرب مصطفى إسماعيل عن تقديره للجهود التي بذلها باسل رحمي خلال فترة رئاسته للجهاز، مثمنًا دور قيادات الجهاز والعاملين به في تطوير الأداء المؤسسي وتعزيز دوره التنموي. كما شهد اللقاء تكريم رحمي وتسليمه درعًا تقديريًا نيابة عن العاملين بالجهاز.

وأكد الرئيس التنفيذي الجديد اعتزازه بثقة القيادة السياسية والحكومة، مشيرًا إلى أن المرحلة المقبلة ستشهد مواصلة تنفيذ تكليفات رئيس الوزراء واستكمال جهود تطوير الجهاز، بما يدعم استراتيجية الدولة لتعزيز قطاع المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر وريادة الأعمال باعتباره أحد المحركات الرئيسية للنمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل.

وأوضح أن الجهاز سيعمل على تطوير آليات العمل الداخلية ورفع كفاءة الخدمات المقدمة للمواطنين، مع التوسع في استخدام التكنولوجيا لتبسيط الإجراءات وتحسين جودة الخدمات وتسريع تقديمها للفئات المستهدفة في مختلف المحافظات.

وأضاف أن الفترة المقبلة ستشهد تعزيز التعاون مع الوزارات والجهات الحكومية والمؤسسات المالية وشركاء التنمية، بما يسهم في تعظيم الاستفادة من المبادرات والبرامج الداعمة للمشروعات وتحقيق التكامل بين الجهات المعنية بريادة الأعمال والتنمية الاقتصادية.

وشدد مصطفى إسماعيل على استمرار الجهاز في دعم رواد الأعمال وأصحاب الأفكار الابتكارية من خلال توفير الدعم الفني والاستشارات وبرامج التدريب، بما يساعد المشروعات على النمو والتوسع وخلق المزيد من فرص العمل المستدامة.

من جانبه، هنأ باسل رحمي الرئيس التنفيذي الجديد، معربًا عن ثقته في قدرته على استكمال مسيرة تطوير الجهاز والبناء على الإنجازات التي تحققت خلال السنوات الماضية، بما يعزز دور الجهاز في خدمة أصحاب المشروعات ورواد الأعمال ودعم أهداف الدولة في التنمية الاقتصادية.

داليا احمد

وزير العمل ومنظمة العمل الدولية يضعان خارطة طريق لإطلاق البرنامج الوطني للعمل اللائق في مصر

استقبل وزير العمل حسن رداد، بمقر الوزارة بالعاصمة الإدارية الجديدة، وفدا من مكتب منظمة العمل الدولية بالقاهرة، برئاسة إيريك أوشلان، وذلك لبحث عدد من ملفات التعاون المشترك، وفي مقدمتها وضع اللمسات التنفيذية لإعداد البرنامج الوطني للعمل اللائق في مصر.

واتفق الطرفان على إعداد خطة تنفيذية وجدول زمني محدد للانتهاء من البرنامج، إلى جانب استعراض مسودة خارطة طريق تتضمن اليات التشاور الاجتماعي مع جميع الأطراف المعنية، وتعزيز مبادئ الحوار والشراكة الثلاثية بين الحكومة وأصحاب الأعمال والعمال، بما يتوافق مع أولويات الدولة المصرية وخططها التنموية، وبما ينسجم مع معايير واتفاقيات العمل الدولية.

و ناقش الجانبان محاور البرنامج، التي تشمل تطوير فرص العمل، وتعزيز الحماية الاجتماعية، وترسيخ الحوار والتشاور الاجتماعي، وإقرار المبادئ والحقوق الأساسية في العمل، تمهيدا لإطلاق البرنامج رسميًا خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٧.

ويعد البرنامج الوطني للعمل اللائق الإطار الرئيسي الذي تنفذ من خلاله منظمة العمل الدولية تعاونها مع الدول الأعضاء، حيث يبنى على أولويات الحكومات وشركاء العمل، ويرتكز على مبادئ الحوار الاجتماعي والعمل اللائق وتعزيز التنمية المستدامة.

وأكد رداد حرص وزارة العمل على مواصلة تعزيز الشراكة الاستراتيجية مع منظمة العمل الدولية، بما يسهم في تطوير سياسات سوق العمل، ورفع كفاءة بيئة العمل، ودعم التشغيل والإنتاج، تنفيذا لتوجيهات الرئيس عبدالفتاح السيسي، التي تضع توفير فرص العمل اللائق، وتحسين بيئة العمل، وزيادة الإنتاجية، في مقدمة أولويات الدولة المصرية.

من جانبه، أكد إيريك أوشلان اعتزاز منظمة العمل الدولية بالتعاون القائم مع وزارة العمل، مشيدا بما تشهده العلاقة بين الجانبين من تنسيق وتعاون بناء، ومعربًا عن تطلع المنظمة إلى استمرار العمل المشترك لإنجاز البرنامج الوطني للعمل اللائق، باعتباره خطوة مهمة نحو دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتعزيز العمل اللائق بما يخدم مصالح أطراف الإنتاج كافة، ويواكب أهداف التنمية المستدامة.

وزيرا التخطيط والشباب يبحثان آليات إطلاق مشروع «اقتصاد الشباب»

أكد الدكتور أحمد رستم، وزير التخطيط والتنمية الاقتصادية، الدور الحيوي الذي تقوم به وزارة الشباب والرياضة تجاه الشباب وتحويل طاقاتهم إلى مساهمات فاعلة في التنمية، مشددًا على حرص وزارة التخطيط على توفير كافة أوجه الدعم لإنجاح هذا المشروع، الذي يحظى بأهمية قصوى ضمن رؤية الدولة لبناء الإنسان وتحسين المستوى المعيشي للمواطنين وتوطين أهداف التنمية المستدامة بالمحافظات.

جاء ذلك خلال استقبال الوزير نبيل جوهر، وزير الشباب والرياضة، لبحث آليات إطلاق مشروع «اقتصاد الشباب»، تنفيذًا لتوجيهات الرئيس عبدالفتاح السيسي بزيادة مساهمة الشباب في النشاط الاقتصادي.

ويهدف المشروع، الذي تعمل الوزارة على إطلاقه، إلى تعزيز مساهمة الشباب في جهود التنمية التي تنفذها الدولة، في إطار برنامج عمل الحكومة المنبثق عن «رؤية مصر ٢٠٣٠».

وأوضح رستم في بيان له، أن وزارة التخطيط، من خلال متابعتها لمبادرة «حياة كريمة» وخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، تمتلك قواعد بيانات دقيقة ومحدثة للمحافظات.

وأكد استعداد الوزارة التام لإمداد وزارة الشباب والرياضة بالمعلومات اللازمة، بالتعاون مع الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، لتحديد الميزات النسبية لكل محافظة واستغلالها بالشكل الأمثل.

وأشار رستم إلى أن شركتي «إن أي كابيتال» و«إن أي للاستشارات» ستسهمان، تعظيمًا للاستفادة من الإمكانات الوطنية المتاحة، باعتبارهما ذراعين استراتيجيتين، في إدارة المحافظ والصناديق وتقديم الاستشارات الفنية للمشروع. كما سيلعب «مركز مصر لريادة الأعمال والابتكار» دورًا محوريًا في بناء قدرات الشباب، وتعزيز ثقافة العمل الحر، ومساندة الشركات الناشئة في مختلف مراحل نموها.

ومن جانبه، أكد نبيل جوهر، وزير الشباب والرياضة، أن المبادرة تمثل مشروعًا وطنيًا طموحًا يهدف إلى تحويل الطاقات الشبابية إلى قوة إنتاجية حقيقية، مشددًا على أن نجاحها يعتمد على تكامل الأدوار بين الوزارات لربط الشباب بالفرص الاستثمارية الفعلية، وتعظيم الاستفادة من المزايا التنافسية لكل محافظة.

الضرائب : النظام المبسط فرصة حقيقية للمشروعات الصغيرة للانضمام للاقتصاد الرسمى والاستفادة من مزايا غير مسبوقة

أكدت رشا عبد العال، رئيس مصلحة الضرائب، أن النظام الضريبي المبسط الصادر بالقانون رقم (٦) لسنة ٢٠٢٥، يمثل نقلة نوعية في دعم المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر ورواد الأعمال، ويعكس حرص وزارة المالية، بقيادة أحمد كجوك وزير المالية، على تقديم حزمة من التسهيلات الضريبية غير المسبوقة التي تستهدف تحفيز النمو، وتوسيع القاعدة الضريبية، ودمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي، من خلال منظومة تقوم على التيسير والشراكة والثقة.

أوضحت عبد العال في بيان صحفي للمصلحة - أن النظام يستهدف المشروعات التي لا يتجاوز حجم أعمالها السنوي ٢٠ مليون جنيه، ويمنح أصحابها مزايا استثنائية تسهم في تخفيف الأعباء الضريبية والإجرائية، بما يتيح لهم التركيز على تنمية أنشطتهم والتوسع فيها داخل بيئة ضريبية مستقرة ومحفزة للاستثمار.

أسعار المحاصيل الزراعية تسجل أعلى مستوى في ٣ أعوام وسط مخاوف الطقس و تعطل سلاسل الأمداد

نقلا عن بلومبرج

قفزت أسعار المحاصيل الزراعية العالمية إلى أعلى مستوياتها منذ ثلاثة أعوام، مدفوعة بتصاعد التوترات الجيوسياسية وموجات الحرارة الشديدة التي تضرب مناطق الإنتاج الرئيسية، في وقت تتزايد فيه المخاوف من اضطرابات جديدة في تجارة الحبوب العالمية، بما يهدد بموجة جديدة من ارتفاع أسعار الغذاء.

وأظهر مؤشر بلومبرج الفوري للسلع الزراعية، الذي يقيس أداء ١٠ من أهم المحاصيل الرئيسية، وصول الأسعار إلى أعلى مستوى لها منذ يوليو ٢٠٢٣، بعد تسجيل ارتفاع متواصل على مدار سبعة أسابيع.

وأوضحت وكالة بلومبرج أن الأسواق كانت قد شهدت موجة صعود مماثلة خلال مايو الماضي بسبب المخاوف من تعطل تدفقات الأسمدة والوقود عبر مضيق هرمز، قبل أن تتراجع الأسعار لاحقًا، إلا أن عودة التوترات العسكرية والظروف المناخية القاسية أعادت الضغوط إلى الأسواق.

مد فترة التقديم ٣ أشهر إضافية تنتهي في ١٢ أكتوبر ٢٠٢٦ ..

الإسكان تتلقى أكثر ١٠٢ ألف طلب للحصول على وحدات بديلة الإيجارات القديمة

وافق مجلس الوزراء على مشروع قرار بمد فترة تقديم طلبات المواطنين المخاطبين بأحكام القانون رقم ١٦٤ لسنة ٢٠٢٥ الراغبين في الحصول على وحدات سكنية وغير سكنية بديلة لمدة ٣ أشهر إضافية تنتهي في ١٢ أكتوبر ٢٠٢٦.

وقالت المهندسة رائدة المنشاوي، وزيرة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، إن تقديم طلبات التخصيص للمستأجرين أو من امتدت إليهم عقود الإيجار المخاطبين بالقانون المتعلق ببعض الأحكام الخاصة بقوانين إيجار الأماكن وإعادة تنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر.

وأشارت وزيرة الإسكان إمكانية تقديم الطلبات عبر منصة مصر الرقمية أو من خلال ٥٠٠ مكتب بريد مميكن على مستوى الجمهورية، بشرط امتلاك حساب مفعل على المنصة.

ومن جانبها، كشفت مي عبد الحميد، الرئيس التنفيذي لصندوق الإسكان الاجتماعي ودعم التمويل العقاري، عن وصول إجمالي الطلبات الواردة إلى نحو ١٠٢ ألف طلب حتى الآن، توزعت بين ٩٩,٨٪ ألف طلب للوحدات السكنية، و١٧٩٠ طلبا للوحدات غير السكنية.

وأضافت الرئيس التنفيذي للصندوق أن القرار يهدف إلى إتاحة فرصة إضافية للمواطنين لتقديم طلبات تخصيص الوحدات البديلة المتاحة لدى جهات الدولة.

وأكدت أن مرحلة تقديم الطلبات لا تتطلب إرفاق أي مستندات، حيث يُطلب تقديم مستندات الدخل والمستندات المؤيدة للعلاقة الإيجارية في مرحلة استيفاء المستندات اللاحقة.

ووفر الصندوق فيديو توضيحيا لخطوات استيفاء نموذج الطلب الإلكتروني عبر الرابط https://youtu.be/hyLfekU٥٠Kw لتسهيل إجراءات التقديم.

وزير الاتصالات : نستهدف الوصول إلى نحو ٤٥٠ خدمة بحلول عام ٢٠٣٠ و زيادة صادرات التعهيد إلى ٨ مليارات دولار في عام ٢٠٢٨

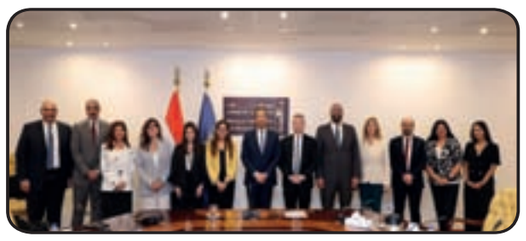

التقى المهندس رأفت هندي وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بأعضاء لجنة التحول الرقمي بغرفة التجارة الأمريكية بالقاهرة.

ناقش اللقاء أولويات المرحلة المقبلة في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، إلى جانب بحث آليات تهيئة بيئة استثمارية محفزة لجذب المزيد من الاستثمارات إلى القطاع.

تناول الاجتماع الجهود المبذولة من جانب وزارة الاتصالات في تسريع تبني تقنيات الذكاء الاصطناعي، ومشروعات تطوير البنية التحتية الرقمية، والتوسع في مراكز البيانات والحوسبة السحابية، وتهيئة بيئة تنظيمية واستثمارية داعمة، واعداد الكفاءات الرقمية المتخصصة.

وخلال الاجتماع؛ أكد هندي أن محاور عمل وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات تشمل خمسة محاور رئيسية وهي: التحول الرقمي، وتوطين التكنولوجيا وتوفير فرص العمل، والبنية التحتية الرقمية، وبناء القدرات الرقمية، والتشريعات والحوكمة.

وأضاف أن محور توطين التكنولوجيا وتوفير فرص العمل يرتكز على ثلاث ركائز رئيسية، أولها صناعة التعهيد وتصدير الخدمات الرقمية، حيث بلغت صادرات التعهيد نحو ٥,٢ مليار دولار في عام ٢٠٢٥، مع استهداف زيادتها إلى ٨ مليارات دولار في عام ٢٠٢٨.

أما الركيزة الثانية فتتعلق بتوطين صناعة الإلكترونيات، وعلى رأسها الهواتف المحمولة، حيث ارتفع الإنتاج من ٣ ملايين جهاز هاتف محمول عام ٢٠٢٤ إلى ١٠ ملايين جهاز بنهاية ٢٠٢٥، مع استهداف تجاوز ١٥ مليون جهاز خلال العام الجاري، والوصول إلى طاقة إنتاجية تبلغ ٣٠ مليون جهاز في عام ٢٠٢٨، وزيادة نسبة المكون المحلي إلى نحو ٤٥٪.

وأوضح أن معدل نمو قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بلغ ٢٠,٣٪ خلال الربع الثالث من العام المالي الماضي مسجلا أعلى معدل نمو في القطاع، فيما بلغت نسبة مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي نحو ٦٪ ومستهدف الوصول إلى ٨٪ في ٢٠٣٠.

وأوضح أنه في إطار محور التحول الرقمي، تواصل الوزارة التوسع في إتاحة الخدمات الحكومية الرقمية عبر منصة مصر الرقمية، التي تضم حاليًا ٢٤٢ خدمة، مع استهداف تجاوز ٢٧٠ خدمة بنهاية العام الجاري، والوصول إلى نحو ٤٥٠ خدمة في عام ٢٠٣٠. كما تم إصدار الهوية الرقمية، ويجري التوسع في استخدام التوقيع الإلكتروني، بالتوازي مع استكمال ميكنة الجهات الحكومية لرفع كفاءة الأداء وتحسين بيئة الأعمال وجذب الاستثمارات.

وذكر أن الركيزة الثالثة تتمثل في الذكاء الاصطناعي، الذي يحظى باهتمام كبير من الو

الحصاد
الرؤية الغائبة أمام عينيك

● السنة الثامنة عشر ● الاحد 26 يوليو 2026 ● العدد 851

رئيس الوزراء يشهد اتفاقية لتطوير ١١ فندقًا ومنتجعًا في مصر

شهد مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، بمقر الحكومة بمدينة العلمين الجديدة، مراسم توقيع اتفاقية بين شركة «ماريوت الدولية»، وشركتي «مصر إيطاليا العقارية» و«بيبول أند بليسيز للتطوير العقاري»، لتطوير ٩ فنادق ومنتجعات تشمل أكثر من ١٨٠٠ غرفة وجناح فندقي، موزّعة على الوجهات الساحلية والحضرية في مصر، بحضور شريف فتحي وزير السياحة والآثار، وراندة المنشاوي، وزيرة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، ووليد عباس، نائب وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية للمجتمعات العمرانية، وعادل النجار، نائب رئيس مجلس إدارة شركة «مصر إيطاليا العقارية».. وقال المجلس إن الاتفاقية تستهدف توسيع نطاق التجارب الفندقية في مصر وإثراء خيارات المعيشة الفاخرة، وذلك بما يتّسق مع طموحات الدولة الرامية إلى تعزيز قطاع السياحة وتأكيد مكانتها كوجهة جاذبة للاستثمارات الدولية، وذلك من خلال تدشين ٥ مشروعات متعددة الاستخدامات بينها ١١ فندقا ومشروعات سكنية وفندق منفصل، تنتشر في أعرق الوجهات الساحلية .

٤ مطالب عاجلة لشركات السكر و ٤ وزارات تبحث التحديات

المصنعون يطالبون بإطلاق مبادرة تمويل بفائدة مخفضة وتحديد سعر عادل لبيع السكر محلياً وتطبيق نظام للحصص بين الشركات وتنظيم استيراد السكر الخام

تقدمت 8 شركات منتجة للسكر في مصر بأربعة مطالب عاجلة إلى وزارة الصناعة، شملت إطلاق مبادرة تمويل بفائدة مخفضة، وتحديد سعر عادل لبيع السكر محليا، وتطبيق نظام للحصص بين الشركات، وتنظيم استيراد السكر الخام، وذلك في محاولة لاحتواء أزمة السيولة وتراكم المخزون، بعد تكبد المصانع خسائر كبيرة نتيجة هبوط أسعار البيع في السوق المحلية .

جاءت هذه المطالب خلال اجتماع عقدته وزارة الصناعة، الأسبوع الماضي ، مع ممثلي الشركات، لبحث أوضاع القطاع والتحديات التي تواجهه في ظل تراجع الأسعار واستمرار الضغوط التمويلية.

وبحسب تقارير إعلامية فإن ممثلي المصانع أكدوا خلال الاجتماع أن أسعار البيع الحالية أقل من تكلفة الإنتاج بصورة كبيرة وبخسارة تصل إلى 7 آلاف جنيه في كل طن، وهو ما تسبب في تباطؤ المبيعات وتكبد المصانع خسائر مالية متزايدة، وطالبوا بتدخل حكومي لإعادة التوازن إلى السوق.

وتقدمت الشركات بأربعة مطالب رئيسية، تشمل إطلاق مبادرة تمويل بفائدة مخفضة على غرار المبادرات الصناعية السابقة بفائدة 8%، وتحديد سعر عادل لبيع السكر يتناسب مع تكلفة الإنتاج، وتطبيق نظام «الكوتة» لتوزيع حصص البيع بين الشركات وفقًا لحجم إنتاج كل منها، إلى جانب وضع آلية واضحة لتنظيم استيراد السكر الخام.

كما طالبت الشركات بتوفير سيولة عاجلة عبر مبادرة تمويل منخفضة التكلفة، لمساعدتها على الوفاء بالتزاماتها المالية، وفي مقدمتها سداد مستحقات مزارعي البنجر المتأخرة، إلى جانب تخفيف أعباء التمويل البنكي.

وطالبت كذلك بوضع حد أدنى لسعر بيع السكر لا يقل عن 28 ألف جنيه للطن، باعتباره مستوى يتناسب مع تكاليف الإنتاج الحالية، مع تطبيق نظام للحصص يحجم المنافسة السعرية الحادة بين الشركات التي دفعت السوق للبيع أقل من التكلفة.

ودعت الشركات أيضاً إلى وضع ضوابط واضحة لاستيراد السكر الخام، بحيث يتم الإعلان عن أي قرارات خاصة بالاستيراد بصورة مسبقة، بما يراعي ارتباط المصانع المحلية بعقود توريد وإنتاج تمتد لفترات طويلة ويجنبها خسائر إضافية، في ظل استمرار دخول شحنات جديدة من السكر الخام رغم وفرة المعروض في السوق المحلية.

وكانت إحصاءات حكومية ذكرت في وقت سابق أن واردات مصر من السكر الخام ارتفعت بنحو 16.8% خلال العام الماضي لتسجل نحو 876 ألف طن، مقارنة مع نحو 750 ألف طن في العام السابق.

أزمة سيولة

وتعاني بعض مصانع السكر في مصر حاليا من أزمة سيولة تحد من قدرتها على سداد مستحقات مزارعي البنجر خلال الموسم الجاري، وهو ما دفع بعض الشركات إلى خفض أسعار البيع أكثر من مرة خلال الأسابيع الأخيرة لتوفير سيولة نقدية، قبل أن تلحق بها بقية المصانع، لتدخل السوق في موجة متتالية من تراجع الأسعار.

شكاوي من أزمة في السيولة وتراكم المخزون بعد هبوط أسعار البيع في السوق المحلية

تحركات حكومية

وكان الاجتماع الموسع مع ممثلي شركات السكر الحكومية والخاصة، هو أول تحرك حكومي مباشر لاحتواء أزمة صناعة السكر ، وبحث التحديات التي تواجه القطاع ووضع حلول عملية تضمن استقرار الصناعة واستمرارها، تنفيذًا لتوجيهات المهندس خالد هاشم، وزير الصناعة، بالتواصل المستمر مع ممثلي الصناعات الاستراتيجية.

الاجتماع جاء برئاسة المهندس محمد زادة، مساعد وزير الصناعة للصناعات الاستراتيجية، وبحضور قيادات من مصلحة الرقابة الصناعية، ومصلحة الجمارك، وممثلي وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية، حيث ناقش مؤشرات أداء شركات السكر والطاقة الإنتاجية لكل مصنع، وحجم العمالة، والأداء المالي، إلى جانب أبرز المطالب والمقترحات المقدمة من الشركات.

وجاء التحرك الحكومي بعد تراجع أسعار السكر في السوق المحلية بصورة حادة نتيجة وفرة المعروض وزيادة الواردات، وهو ما أدى إلى انخفاض الأسعار إلى مستويات تقل عن تكلفة الإنتاج لدى عدد من الشركات، لتدخل المصانع في أزمة سيولة أثرت على قدرتها على تسويق الإنتاج وسداد التزاماتها المالية، ما أثار مخاوف من تأثير ذلك على الموسم الزراعي المقبل.

كما أدى انخفاض الأسعار إلى تكدس مخزون السكر لدى بعض الشركات، في ظل تباطؤ حركة المبيعات، الأمر الذي زاد الضغوط على المصانع، ودفع القطاع للمطالبة بتدخل حكومي لإعادة التوازن إلى السوق.

وبحسب خبراء الصناعة تراجع سعر طن السكر في السوق إلى نحو 23 ألف جنيه، مقارنة بمستويات تراوحت بين 26 و27 ألف جنيه خلال الفترة الماضية، بما يمثل انخفاضًا يتراوح بين 3 و4 آلاف جنيه للطن.

ويأتي هذا التراجع نتيجة ضعف الطلب المحلي في مقابل زيادة المعروض، سواء من الإنتاج المحلي بعد موسم توريد البنجر والقصب أو من السكر المستورد، الأمر الذي خلق منافسة سعرية حادة دفعت الأسعار إلى مستويات أقل من تكلفة الإنتاج لدى عدد من المصانع.

وحذرت الشركات من أن استمرار الأسعار الحالية قد يؤثر على قدرتها على سداد مستحقات مزارعي البنجر والقصب في مواعيدها، وتمويل الموسم الجديد، إلى جانب الوفاء بالتزاماتها التشغيلية، وهو ما دفع وزارة الصناعة إلى عقد اجتماع موسع مع ممثلي القطاع لبحث آليات تحقيق التوازن بين استقرار السوق وحماية الصناعة الوطنية واستدامة الإنتاج.

وأكد المهندس محمد زادة أن وزارة الصناعة تضع صناعة السكر ضمن الصناعات الاستراتيجية لما لها من تأثير مباشر على الأمن القومي الغذائي واستقرار الأسواق، مشيرًا إلى أن الهدف من الاجتماع هو الاستماع إلى شكاوى المصنعين ووضع حلول واقعية تسهم في تعظيم الإنتاج المحلي، ورفع كفاءة منظومة التصنيع، وتحقيق الاكتفاء الذاتي.

وأوضح أن الوزارة ستعقد اجتماعًا عاجلًا يضم ممثلي وزارات المالية والتموين والزراعة والاستثمار، لدراسة جميع أبعاد الأزمة والوصول إلى حلول عملية قابلة للتنفيذ، مع بحث الاستفادة من المبادرات والتيسيرات الحكومية لإزالة المعوقات التي تواجه القطاع.

وشدد مساعد وزير الصناعة على أن الوزارة ستمنح ملف صناعة السكر أولوية قصوى، ولن تدخر جهدًا في معالجة التحديات التي تواجهه، من خلال التنسيق الكامل مع مختلف الجهات الحكومية، بما يضمن استقرار الصناعة واستدامتها، وتعزيز دورها الحيوي في تحقيق الأمن الغذائي.

ويعكس التحرك الحكومي إدراكًا لأهمية الحفاظ على استقرار صناعة السكر، ليس فقط باعتبارها صناعة استراتيجية، ولكن أيضًا لحماية آلاف المزارعين والعاملين المرتبطين بها، وضمان استمرار المصانع في العمل بكامل طاقتها .

ويرى خبراء أن نجاح الحكومة في التوصل إلى آليات تحقق التوازن بين حماية المنتج المحلي وتنظيم الواردات، مع توفير السيولة اللازمة للشركات، سيكون عاملا حاسمًا في تجاوز الأزمة، والحفاظ على استقرار سوق السكر وتعزيز الأمن الغذائي، خاصة مع اقتراب الموسم الزراعي الجديد.

من جانبه ، قال حسن الفندي، رئيس شعبة السكر باتحاد الصناعات، إن سوق السكر تشهد حاليًا حالة من الضغوط نتيجة انخفاض الأسعار إلى مستويات تقل عن السعر العادل لدى عدد من المصانع، في ظل تراجع الطلب وزيادة المعروض.

وأوضح الفندي، أن سعر طن السكر تراجع إلى نحو 23 ألف جنيه، بعدما كان يدور في وقت سابق حول 26 إلى 27 ألف جنيه، مؤكدًا أن الأسعار الحالية تعرض الشركات إلى الخسارة.

وأوضح فندي، أن السعر العادل لطن السكر نحو 26 ألف جنيه، بينما انخفض سعر الطن إلى 23 ألف جنيه، وهو ما يعني خسائر بنحو 3 الاف جنيه في الطن الواحد.

السكر والصناعات الغذائية

كانت الحكومة أعلنت في وقت سابق اعتزامها إعداد تشريع جديد يستهدف خفض نسب السكر المضاف في الصناعات الغذائية، ضمن استراتيجية وطنية للحد من الأمراض غير السارية، وفي مقدمتها السمنة والسكري وأمراض القلب والأوعية الدموية، وبالتوازي مع ذلك بدأ القطاع الخاص الاستعداد مبكرًا لمواكبة هذا التحول، مؤكدًا أن الصناعة المصرية تمتلك من الخبرات والإمكانات الفنية ما يؤهلها لإعادة تطوير منتجاتها، والتوسع في إنتاج الأغذية والمشروبات منخفضة السكر، بما يتوافق مع الاتجاهات العالمية التي تتبنى سياسات غذائية أكثر صحة، دون الإخلال بجودة المنتج أو قدرته التنافسية.

وطالب ممثلو القطاع الخاص الحكومة بوضع خريطة طريق واضحة للتطبيق، تتضمن فترة انتقالية مناسبة تتيح للشركات إعادة تطوير منتجاتها دون التأثير على خطوط الإنتاج أو استقرار الأسواق، مع توفير بدائل التحلية بأسعار تنافسية، وتقديم حوافز للاستثمار في البحث والتطوير، والتنسيق مع اتحاد الصناعات والغرف التجارية والمجالس التصديرية والهيئة القومية لسلامة الغذاء، مؤكدين أن نجاح التجارب الدولية في خفض استهلاك السكر لم يعتمد على التشريعات وحدها، وإنما على شراكة حقيقية بين الحكومة والقطاع الخاص، تجمع بين التنظيم والتوعية والتحفيز الاقتصادي.

وأكد عماد رمسيس، عضو غرفة الصناعات الغذائية باتحاد الصناعات ورئيس إحدى شركات العصائر الطبيعية، أن القطاع الخاص يدعم التوجه الحكومي لخفض نسب السكر في الصناعات الغذائية، شريطة أن يتم تطبيقه بصورة تدريجية وبالتنسيق مع منظمات الأعمال، بما يحقق أهداف الحفاظ على الصحة العامة دون الإضرار بالصناعة أو المستهلك.

وقال رمسيس إن نبات الاستيفيا يمثل أحد أهم البدائل الطبيعية للسكر، واصفًا إياه بـ«الكنز الحقيقي»، نظرًا لقدرته الإنتاجية المرتفعة، إذ يعادل إنتاج فدان واحد منه إنتاج نحو 250 فدانًا من بنجر السكر، إلى جانب انخفاض احتياجاته من المياه وإمكانية حصاد أوراقه خمس مرات سنويًا لمدة تصل إلى سبع سنوات، بما قد يسهم في تقليل فاتورة استيراد السكر وتخفيف الضغط على الأراضي المخصصة لزراعة القصب.

وتوقع رمسيس أن تحتاج السوق المصرية إلى فترة تتراوح بين 3 و5 سنوات حتى يتكيف بشكل كامل مع خفض نسب السكر في الصناعات الغذائية، إذا اقترن التطبيق بالتدرج والتوعية والتعاون بين الحكومة والقطاع الخاص.

رضوى عبدالله

علي طريق تعزيز أمن الطاقة..

مصر تتشيء أكبر مستودعات للنفط في تاريخها.. وتعرض مستودعات استراتيجية بالموانئ للإيجار

٧٩ مستودعاً بترولياً في الموانئ والمناطق الحيوية بسعة تخزينية فائضة ٢٩ مليون برميل

تمتلك مصر بنية تحتية قوية لتخزين وتداول الطاقة تضم نحو 79 مستودعا بتروليا في الموانئ والمناطق الحيوية، مثل مستودعات العين السخنة ورأس بدران، بسعة تخزينية فائضة تقدر بنحو 29 مليون برميل.

وقد فرضت التحولات الجيوسياسية المتسارعة واضطرابات أسواق الطاقة العالمية واقعًا جديدا دفع العديد من الدول إلى تعزيز قدراتها التخزينية، باعتبارها أحد أهم عناصر تأمين الإمدادات وحماية الاقتصاد من تقلبات الأسواق ، وفي هذا الإطار، كثفت مصر خلال السنوات الأخيرة جهودها للتوسع في إنشاء مستودعات النفط الاستراتيجية وتطوير الموانئ البترولية على البحرين الأحمر والمتوسط، في خطوة تستهدف تعزيز أمن الطاقة، ورفع كفاءة منظومة تداول الخام والمنتجات البترولية، وترسيخ مكانة البلاد كمركز إقليمي لتجارة وتداول الطاقة.

يأتي ذلك في وقت تواصل فيه مصر تعزيز مكانتها كمركز إقليمي لتجارة وتخزين الطاقة، مع اهتمام متزايد من كبرى الشركات العالمية بالاستثمار في البنية التحتية البترولية، حيث تسعى شركة الفجيرة العالمية للطاقة الإماراتية إلى استئجار مستودعات مخصصة لتخزين النفط الخام والمنتجات البترولية على ساحل البحر الأحمر، في خطوة تستهدف توسيع أنشطتها في مجال تداول وتخزين الطاقة .

ويأتي هذا التحرك في ظل تزايد اهتمام الشركات الإماراتية بتأمين ممرات لوجستية بديلة لتدفقات الطاقة العالمية، خاصة مع التحديات التي تواجه حركة الملاحة في بعض المناطق الحيوية، ما دفع العديد من الشركات إلى البحث عن مواقع استراتيجية قريبة من أهم خطوط التجارة الدولية.

و بدأت شركة الفجيرة العالمية للطاقة مباحثات مع الهيئة المصرية العامة للبترول لاستئجار سعات تخزين للنفط الخام والمنتجات البترولية في منطقة البحر الأحمر، ضمن خطة الشركة للتوسع في أنشطة التخزين والتجارة داخل السوق المصرية.

وأوضح أحد المسؤولين بالشركة في تصريحات إعلامية أن الشركة تستهدف الاستفادة من الموقع الجغرافي المتميز لمصر، إلى جانب البنية التحتية المتطورة للموانئ البترولية، بما يعزز قدرتها على إدارة عمليات تداول الطاقة وربط الأسواق الإقليمية والدولية.

وتأتي هذه المفاوضات بعد الاتفاق السابق بين شركة الفجيرة العالمية للطاقة والحكومة المصرية على تطوير منطقة لوجستية متخصصة في تخزين وتداول النفط الخام والمنتجات البترولية داخل ميناء الحمراء بمدينة العلمين على ساحل البحر المتوسط.

اهتمام متزايد من كبرى الشركات العالمية بالاستثمار في البنية التحتية البترولية بمصر ..

مستودعات نفطية للإيجار

وكانت الحكومة المصرية قد طرحت خلال الفترة الأخيرة عددًا من المستودعات الخاصة بتخزين النفط الخام والمنتجات البترولية للإيجار في ميناءي العين السخنة ورأس بدران على البحر الأحمر، ضمن خطة تستهدف تعظيم الاستفادة من الأصول اللوجستية والبترولية.

وتهدف هذه الخطوة إلى تعزيز قدرة مصر على استقبال وتخزين وتداول الشحنات النفطية، بما يدعم استراتيجية الدولة للتحول إلى مركز إقليمي لتجارة وتداول الطاقة في الشرق الأوسط.

ويمثل تحرك شركة الفجيرة العالمية للطاقة ثاني اهتمام إماراتي بالحصول على سعات تخزينية بترولية في منطقة البحر الأحمر، بعدما تقدمت هيئة موانئ أبوظبي بعرض للاستفادة من الإمكانات اللوجستية المتاحة في الموانئ المصرية.

ويعكس ذلك الأهمية المتزايدة للموقع الاستراتيجي الذي تتمتع به مصر، في ظل امتلاكها موانئ تطل على البحرين الأحمر والمتوسط، وهو ما يمنحها ميزة تنافسية في حركة تجارة الطاقة العالمية.

وتُقدر الطاقة التخزينية الفائضة في الموانئ المصرية الرئيسية بنحو 29 مليون برميل، في وقت تواصل فيه الدولة تنفيذ خطط تطوير قطاع الخدمات اللوجستية والطاقة لتعزيز مكانتها كمركز إقليمي لتجارة وتخزين النفط.

وتضم البنية التحتية المصرية 19 ميناءً تجاريًا، يجري تطوير عدد كبير منها، إلى جانب نحو 79 مستودعًا بتروليًا تم إنشاؤها أو تطويرها خلال السنوات الماضية، ما يوفر قاعدة قوية لاستقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية في قطاع الطاقة.

وتؤكد هذه التحركات استمرار توجه مصر نحو توسيع دورها في سوق الطاقة الإقليمية، عبر استغلال موقعها الجغرافي الفريد، وتطوير الموانئ والمنشآت التخزينية، بما يخدم حركة التجارة العالمية ويعزز جاذبية السوق المصرية أمام المستثمرين الدوليين.

وقال مصدر بوزارة البترول إن خطة الدولة للتوسع في إنشاء مستودعات النفط الاستراتيجية على البحرين الأحمر والمتوسط تأتي ضمن خطة متكاملة لتحويل مصر إلى مركز إقليمي لتجارة وتداول الطاقة، وليس فقط لتأمين احتياجات السوق المحلية من الوقود بجانب مواجهة الاضطرابات الجيوسياسية واستقبال واردات الغاز وزيادة القدرة على التصدير وتقليل تكلفة النقل الداخلي مع خدمة حركة تموين السفن.

وأوضح المصدر أن الحكومة وضعت خلال شهر مارس الماضي خطة لإنشاء نحو 10 مستودعات جديدة لطرحهم لتخزين الخام والمنتجات البترولية في منطقتي العين السخنة ورأس بدران على البحر الأحمر، مستفيدة من الموقع الجغرافي المتميز لهاتين المنطقتين وقربهما من خطوط الأنابيب والموانئ البترولية، بما يعزز قدرة مصر على استقبال وتخزين وإعادة تداول شحنات النفط والمنتجات البترولية.

وأضاف المصدر أن هذه المشروعات جاءت في توقيت بالغ الأهمية، مع تصاعد التوترات الجيوسياسية في المنطقة وما صاحبها من اضطرابات في حركة الملاحة بمضيق هرمز والبحر الأحمر، الأمر الذي دفع العديد من شركات تجارة النفط والطاقة العالمية إلى البحث عن مراكز تخزين بديلة وآمنة يمكنها الاعتماد عليها لإدارة عملياتها التجارية وسلاسل الإمداد.

وأكد المصدر أن مصر أصبحت تمتلك فرصة كبيرة للاستفادة من هذه المتغيرات، في ظل امتلاكها بنية تحتية متطورة تشمل الموانئ، وشبكات خطوط الأنابيب، ومستودعات التخزين، فضلًا عن موقعها الذي يربط بين البحر الأحمر والبحر المتوسط وقناة السويس، وهو ما يمنحها ميزة تنافسية مقارنة بالعديد من المراكز الإقليمية الأخرى، وأشار إلى أن عددًا من شركات النفط العربية والإقليمية أبدى اهتمامًا متزايدًا باستخدام الموانئ المصرية وخدمات التخزين خلال الفترة الأخيرة، كما بدأت بعض الشركات بالفعل في استئجار مساحات تخزينية داخل الموانئ المصرية، مستفيدة من حالة عدم اليقين التي تشهدها المنطقة، ورغبة الشركات في تنويع مواقع التخزين وتقليل المخاطر المرتبطة بالاعتماد على موقع واحد.

وأضاف أن الدولة تستهدف من خلال هذه المستودعات جذب كبار شركات تجارة النفط العالمية، بحيث لا تقتصر الاستفادة على التخزين فقط، وإنما تمتد إلى أنشطة المزج وإعادة التداول وإعادة التصدير والخدمات اللوجستية، بما يحقق قيمة مضافة للاقتصاد المصري، ويزيد من عوائد قطاع البترول.

وأوضح المصدر أن نظام التعاقد على المستودعات سيكون مرنًا، حيث ستتم إتاحة الخزانات بنظام التأجير لفترات شهرية أو وفقًا للعقود والعروض التي يتم الاتفاق عليها مع الشركات، بما يضمن تحقيق أعلى استفادة اقتصادية من الأصول والبنية التحتية التي أنشأتها الدولة.

وتابع أن التوسع في المستودعات لا يرتبط فقط بالمتغيرات الحالية، وإنما يمثل جزءًا من رؤية طويلة الأجل لتعزيز الأمن الطاقي، وتأمين احتياجات السوق المحلية، ورفع القدرة على استيعاب شحنات النفط والغاز، واستغلال فترات انخفاض الأسعار العالمية لتكوين احتياطيات استراتيجية، فضلًا عن دعم نشاط تموين السفن العابرة لقناة السويس وإعادة تصدير المنتجات البترولية للأسواق الإقليمية والدولية.

وكشف المصدر أن الحكومة تستهدف أيضًا تعزيز التعاون مع كبرى شركات تخزين وتجارة النفط العالمية، والاستفادة من التجارب الدولية الرائدة، وفي مقدمتها إمارة الفجيرة، التي تعد أحد أهم مراكز تخزين وتداول النفط في العالم، وذلك في إطار مشروع إنشاء منطقة لوجستية متخصصة لتداول وتخزين المنتجات البترولية بمدينة العلمين الجديدة على البحر المتوسط.

خطة متكاملة

من جانبه أكد الدكتور جمال القليوبي، خبير البترول والطاقة وأستاذ الطاقة بالجامعة الأمريكية، أن التوسع الذي تنفذه مصر في إنشاء مستودعات النفط لا يرتبط فقط بزيادة الطاقة التخزينية، وإنما يمثل جزءًا خطة متكاملة لإعادة صياغة منظومة أمن الطاقة في الدولة، في ظل المتغيرات الجيوسياسية والاقتصادية التي يشهدها العالم. وأوضح القليوبي أن السنوات الأخيرة شهدت أزمات غير مسبوقة، بدءًا من الحرب الروسية الأوكرانية، مرورًا بالحرب في غزة، والتوترات في البحر الأحمر وباب المندب، وصولا إلى التصعيد بين إيران وإسرائيل، وهو ما تسبب في اضطرابات متكررة بسلاسل الإمداد العالمية وأثبت أن الاعتماد على وصول شحنات النفط والغاز في مواعيدها أصبح يمثل مخاطرة حقيقية، وهو ما دفع العديد من الدول، ومن بينها مصر، إلى تعزيز قدراتها التخزينية باعتبارها أحد أهم عناصر الأمن القومي. وأشار إلى أن الهدف الأول من إنشاء المستودعات الاستراتيجية يتمثل في تأمين احتياجات السوق المحلية من الخام والمنتجات البترولية، بحيث تمتلك الدولة احتياطيات كافية تمكنها من مواجهة أي اضطرابات مفاجئة في الإمدادات، سواء نتيجة حروب أو أزمات ملاحية أو إغلاق ممرات بحرية، دون أن يشعر المواطن أو القطاعات الإنتاجية بأي نقص في الوقود.

وأضاف أن وزارة البترول توسعت بالفعل في إنشاء مستودعات استراتيجية بمناطق رأس غارب ورأس شقير وعجرود ورأس بدران، نظرًا لقربها من مناطق الإنتاج وخطوط الأنابيب والموانئ الرئيسية، بما يسمح بسرعة استقبال الخام وتخزينه وإعادة ضخه أو نقله وفقًا لاحتياجات السوق.

ولفت إلى أن هذه المشروعات تمنح مصر مرونة كبيرة في إدارة وارداتها البترولية، إذ تستطيع الدولة استقبال شحنات ضخمة عندما تكون الأسعار العالمية مناسبة أو عندما تكون حركة الملاحة مستقرة، ثم الاحتفاظ بها واستخدامها وقت الحاجة، بدلًا من الارتباط بمواعيد وصول الشحنات بصورة مباشرة.

وأكد أن هذه التوسعات ترتبط كذلك بخطة الدولة لتحويل مصر إلى مركز إقليمي لتجارة وتداول الطاقة، موضحًا أن تحقيق هذا الهدف يتطلب بنية تحتية متطورة تشمل موانئ حديثة وأرصفة بحرية وخزانات عملاقة وشبكات خطوط أنابيب ومحطات لتداول المنتجات البترولية واستقبال الغاز الطبيعي المسال.

وأوضح أن الدولة عملت خلال السنوات الماضية على تطوير عدد من الموانئ البترولية المهمة، من بينها السخنة وسوميد والحمراء والدخيلة والإسكندرية، إلى جانب التوسع في إنشاء الخزانات وربطها بخطوط الأنابيب وشبكات النقل، بما يزيد من كفاءة عمليات التداول والتخزين وإعادة التصدير.

وأشار القليوبي إلى أن الموقع الجغرافي الفريد لمصر يمثل أحد أهم عناصر القوة في هذه الخطة، وهو ما يمنحها قدرة كبيرة على استقبال شحنات النفط القادمة من الخليج وإفريقيا، ثم تخزينها أو إعادة تصديرها إلى الأسواق الأوروبية وهو ما يعمل على تقوية القطاع البترولي المصري وجاهزيته لأي خطر يحدث بجانب دخول عوائد مالية كبيرة له.

وأضاف أن خط أنابيب سوميد يمثل عنصرًا استراتيجيًا مهمًا ضمن هذه المنظومة، إذ يوفر مسارًا بديلًا لنقل النفط من البحر الأحمر إلى البحر المتوسط، ويعزز قدرة مصر على تقديم خدمات لوجستية متكاملة لتجارة الطاقة العالمية.

وأشار إلى أن تطوير الموانئ لم يعد يقتصر على تداول النفط الخام فقط، وإنما أصبح يشمل أيضًا تجهيزها لاستقبال سفن الغاز الطبيعي المسال ووحدات التغويز، خاصة في ظل زيادة احتياجات السوق المحلية خلال أشهر الصيف، وهو ما دفع الدولة إلى تطوير مناطق مثل العين السخنة وسوميد وربطها بالشبكة القومية للغاز الطبيعي، بما يضمن سرعة استقبال الشحنات وإعادة ضخها إلى الشبكة.

وأوضح القليوبي أن انتشار المستودعات بالقرب من مناطق الإنتاج والموانئ ومناطق الاستهلاك يقلل بصورة كبيرة من تكلفة نقل المنتجات البترولية داخل الدولة، كما يرفع كفاءة منظومة الإمداد ويقلل الفاقد ويضمن سرعة توفير الوقود.

وأضاف أن امتلاك سعات تخزينية ضخمة يمنح مصر ميزة اقتصادية إضافية، تتمثل في إمكانية استقبال شحنات النفط من دول مختلفة، وتخزينها ثم إعادة تصديرها إلى أسواق أخرى، بما يحول الدولة إلى مركز إقليمي لخدمات التخزين والتداول واللوجستيات، ويحقق عوائد اقتصادية لا تعتمد فقط على بيع المنتجات البترولية.

وأكد خبير البترول والطاقة وأستاذ الطاقة بالجامعة الأمريكية أيضًا أن تطوير الموانئ البترولية يعزز من قدرة مصر على تقديم خدمات تموين السفن العابرة لقناة السويس بالوقود، وهو نشاط اقتصادي يحقق عوائد مرتفعة، ويزيد من تنافسية الموانئ المصرية مقارنة بالموانئ الإقليمية.

وأشار إلى أن الدولة نجحت خلال السنوات الماضية في تنفيذ أكثر من 80 مستودعًا للمنتجات البترولية، وإضافة طاقات تخزينية تقترب من 5 ملايين طن، إلى جانب تطوير عدد كبير من الموانئ والأرصفة البحرية، وهو ما يعكس حجم الاستثمارات التي ضختها الدولة لبناء منظومة متكاملة تحقق أمن الطاقة، وتعزز مكانة مصر كمركز إقليمي لتجارة البترول والغاز وخدمات الطاقة في منطقة الشرق الأوسط وشرق البحر المتوسط.

محمد محيي الدين

حزمة تيسيرات لدعم الاستثمار في الطاقة المتجددة و التغلب على فجوة التمويل

تقرير حكومي : توقعات بارتفاع الاستثمارات العالمية بقطاع الطاقة لـ٣,٤ تريليون دولار ٢٠٢٦

تسابق مصر الزمن لزيادة مساهمة الطاقة المتجددة في مزيج الكهرباء إلى ٤٢٪ بحلول عام ٢٠٣٥، ضمن استراتيجية تستهدف تنويع مصادر الطاقة، وتعزيز الإمدادات، وخفض الانبعاثات الكربونية، في وقت لا تتجاوز فيه مساهمة المصادر المتجددة حاليًا نحو ١٣٪ .

ويقول خبراء إن الدولة قطعت شوطًا كبيرًا في تنفيذ مشروعات الطاقة الشمسية والرياح والهيدروجين الأخضر، إلا أن تحقيق المستهدف النهائي سيظل مرهونًا بتوفير التمويل اللازم وتسريع وتيرة تنفيذ المشروعات.

وفي هذا السياق ، أوضح عمر غالي، رئيس مجلس إدارة المركز المصري للكربون، إن التحدي الرئيسي أمام الوصول إلى ٤٢٪ من مزيج الكهرباء، لا يتعلق بتوافر الموارد الطبيعية أو التكنولوجيا، وإنما بقدرة الدولة على توفير التمويل اللازم لتنفيذ الاستثمارات المطلوبة.

وأوضح أن تقديرات عام ٢٠٢٢ تشير إلى احتياج قطاع الطاقة لنحو ٢١١ مليار دولار من الاستثمارات، بينما لا يتجاوز التمويل المتاح ٥٨ مليار دولار، بما يخلق فجوة تمويلية تقارب ١٥٥ مليار دولار.

وأشار إلى أن الحكومة اتخذت خطوات لتحفيز الاستثمار، من بينها خفض الرسوم الجمركية على مستلزمات الطاقة الشمسية، وتشجيع توطين الصناعة من خلال إنشاء مصانع لإنتاج بعض المكونات محليًا، إلا أن هذه الإجراءات تحتاج إلى استكمالها بحوافز إضافية لزيادة جاذبية القطاع.

وأضاف أن تضييق فجوة التمويل يتطلب مراجعة أسعار شراء الكهرباء بما يحقق عائدًا اقتصاديا مناسبًا للمستثمرين ، لافتا إلى أن فترة استرداد استثمارات محطات الطاقة الشمسية تصل حاليًا إلى نحو ثماني سنوات.

ورأى أن التوسع في استغلال المخلفات لإنتاج الوقود البديل والكهرباء يمثل أحد أقل الحلول تكلفة وأسرعها تنفيذا، إلى جانب دوره في خفض الانبعاثات وتقليل الاعتماد على الوقود التقليدي.

وأشار إلى أن دخول محطة الضبعة النووية الخدمة سيمثل نقطة تحول في مزيج الطاقة، باعتبارها مصدرًا مستقرًا للكهرباء منخفض الانبعاثات ، لكنه توقع أن يكون الوصول إلى ٢٠٪ من الطاقة المتجددة بحلول عام ٢٠٣٠ هو السيناريو الأكثر واقعية.

من جانبه، قال جمال القليوبي، أستاذ هندسة البترول والطاقة، إن مستهدف الوصول إلى ٤٢٪ لا يزال قابلا للتحقيق، رغم تأثر الجدول الزمني بالأزمات العالمية والإقليمية، بداية من جائحة كورونا، مرورًا بالحرب الروسية الأوكرانية، وصولًا إلى الحرب في غزة والتوترات الإقليمية الأخيرة.

وأوضح أن هذه التطورات فرضت ضغوطًا على موارد النقد الأجنبي وأعادت ترتيب أولويات الإنفاق، دون أن تعكس تراجعًا في اهتمام الدولة بملف الطاقة المتجددة.

وأشار إلى أن ٣٢ مشروعًا باستثمارات أجنبية كبيرة دخلت مراحل التنفيذ، إلى جانب مشروعات أبيدوس وكوم أمبو، ومشروعات الرياح في البحر الأحمر وخليج السويس ورأس غارب ورأس بكر، وهو ما يعزز فرص زيادة مساهمة الطاقة النظيفة في مزيج الكهرباء.

وتوقع القليوبي ارتفاع مساهمة الطاقة المتجددة إلى نحو ٣١٪ بحلول عام ٢٠٢٧، ثم إلى ما بين ٣٨ و٤٠٪ بنهاية ٢٠٢٨ وخلال الربع الأول من ٢٠٢٩، مدعومة باستكمال المشروعات الجاري تنفيذها وتدفق استثمارات جديدة.

ضرورة استراتيجية

وقال ثروت راغب، أستاذ هندسة البترول والطاقة، إن التوسع في الطاقة المتجددة أصبح ضرورة استراتيجية في ظل تراجع إنتاج الغاز الطبيعي وارتفاع الاعتماد عليه في توليد الكهرباء.

القطاع المصرفي يتوسع في تمويل الألواح الشمسية للمنازل والمنشآت

القطاع المصرفي علي الخط

وفي إطار الدعم متعدد الأوجه لاستثمارات الطاقة ، تتنافس ١٠ بنوك على تقديم برامج تمويلية لشراء وتركيب ألواح الطاقة الشمسية للمنازل والمنشآت، بقيمة تبدأ من ١٠٠ ألف جنيه وتصل إلى ١٣,٥ مليون جنيه، لفترات سداد ممتدة حتى ١٠ سنوات.

يأتي توسع البنوك ضمن خطة الدولة لدعم التوسع في الاعتماد على الطاقة النظيفة وتخفيف الأحمال وترشيد استهلاك الكهرباء ، فيما يتصدر البنك التجاري الدولي قائمة البنوك الأعلى بقيمة تصل إلى ١٣,٥ مليون جنيه بضمان الراتب أو العلاقة المصرفية أو الوظيفة، وأقساط شهرية تمتد حتى ٨ سنوات.

ويتيح بنك الإسكندرية تمويل المنتجات الصديقة للبيئة بسقف ٣ ملايين جنيه للموظفين بفترة سداد ١٠ سنوات، ينخفض إلى ١,٥ مليون جنيه لأصحاب الأعمال والمهن الحرة على ٨٤ شهرا، مع تقديم وثيقة تأمين مجانية.

كما يقدم بنك فيصل الإسلامي تمويل محطات الطاقة الشمسية بنظام المرابحة بقيمة تصل إلى ١,٥ مليون جنيه لتغطية ٩٠٪ من التكلفة وبسداد على ٧ سنوات. بينما يتيح بنك الإمارات دبي الوطني قرضا يصل إلى مليون جنيه يغطي ١٠٠٪ من كلفة النظام بفترة سداد ٧ سنوات وتأمين على الحياة، وهو نفس السقف التمويلي ونسبة التغطية التي يتيحها بنك القاهرة وبمدد سداد تصل إلى ٨٤ شهرا.

وبدوره، يطرح بنك كريدى أجريكول مصر قرض الطاقة الشمسية بسقف مليون جنيه وتغطية كاملة للمقايسة بأسعار فائدة متناقصة تبدأ من ٢٠٪

الحصاد
الرؤية الغائبة أمام عينيك
• السنة الثامنة عشر • الاحد 26 يوليو 2026 • العدد 851

المفوضية الأوروبية تُقر صرف ١,٥ مليار يورو من الشريحة الثانية لدعم مصر

أقرت المفوضية الأوروبية، يوم الجمعة أمس الأول- تحويل قيمة إلقسط الثانى من الشريحة الثانية للحزمة بقيمة ١,٥ مليار يورو، ويأتى هذا التحويل استكمالا لبرنامج حزمة الدعم المالى الكلى المخصص لمصر بقيمة ٥ مليارات يورو، علما بأنه سبق صرف القسط الأول من الشريحة الثانية بقيمة مليار يورو فى يناير ٢٠٢٦، إلى جانب الشريحة الأولى التى صرفها فى عام ٢٠٢٤ بقيمة مليار يورو.

يأتى ذلك فى إطار المتابعة الحثيثة من وزارة الخارجية والتعاون الدولى والمصريين بالخارج لتنفيذ برنامج دعم الموازنة المصرية المقدمة من الاتحاد الأوروبى.

جاء القرار الأوروبى فى إطار الشراكة الاستراتيجية والشاملة بين مصر والاتحاد الأوروبى التى تم إقرارها فى مارس ٢٠٢٤، ويعكس عمق الشراكة بين الجانبين، وما تشهده من تقدم فى مختلف مجالات التعاون، كما يؤكد أهمية هذه الشراكة فى دعم جهود الدولة لتحقيق الاستقرار الاقتصادى، ودفع جهود التنمية المستدامة. كما يعكس القرار الثقة التى يوليها الاتحاد الأوروبى لجهود مصر فى تعزيز الأمن والاستقرار الإقليمي، ولدورها المحورى باعتبارها ركيزة للاستقرار فى منطقتى الشرق الأوسط وجنوب المتوسط والقارة الأفريقية.

لتيسير تقديم خدمات الشهر العقاري والتوثيق للمواطنين ..

البنك الأهلي المصري يفتتح مكتب توثيق الشهر العقاري بفرع التسعين بالتعاون مع وزارة العدل

افتتح البنك الأهلي المصري مكتب توثيق الشهر العقاري داخل مبنى فرع التسعين بالتجمع الخامس، وذلك بالتعاون مع وزارة العدل، بهدف التيسير على المواطنين وإتاحة خدمات التوثيق في موقع أكثر سهولة ومرونة.

شهد الافتتاح محمود حلمي الشريف وزير العدل ومحمد الإتربي، الرئيس التنفيذي للبنك الأهلي المصري ومحمد شعبان وكيل محافظ البنك المركزي المصري للشئون القانونية.

حيث صرح محمود حلمي الشريف أن افتتاح مكتب توثيق الشهر العقاري داخل مبنى البنك الأهلي المصري بالتسعين يأتي في إطار خطة الوزارة للتوسع في منافذ تقديم خدمات التوثيق، بما يسهم في تقريب الخدمة من المواطنين، وتبسيط الإجراءات، والارتقاء بجودة الخدمات المقدمة.

وأضاف وزير العدل أن التعاون مع البنك الأهلي المصري يعكس أهمية التكامل بين مؤسسات الدولة، والاستفادة من الإمكانات المتاحة لتقديم خدمات حكومية أكثر كفاءة وسهولة، بما يلبي احتياجات المواطنين ويواكب جهود الدولة في تطوير منظومة الخدمات الحكومية.

ومن جانبه أضاف محمد الإتربي، إن افتتاح مكتب توثيق الشهر العقاري داخل مبنى البنك الأهلي المصري يأتي انطلاقا من إيمان البنك بأهمية الشراكة والتكامل بين مؤسسات الدولة، وحرصه على دعم المبادرات التي تستهدف تطوير الخدمات الحكومية وتيسير حصول المواطنين عليها، بما يحقق أعلى مستويات الجودة والكفاءة.

وأضاف الإتربي أن إتاحة خدمات الشهر العقاري والتوثيق داخل أحد فروع البنك الأهلي المصري تمثل قيمة مضافة لعملاء البنك وللمواطنين، حيث تتيح لهم إنجاز معاملاتهم بسهولة ويسر في مكان واحد، بما يوفر الوقت والجهد، ويعزز من تجربة الحصول على الخدمات الحكومية.

وأكد الإتربي أن البنك الأهلي المصري يواصل القيام بدوره الوطني من خلال عقد شراكات استراتيجية مع مختلف مؤسسات الدولة، بما يسهم في دعم جهود التنمية المستدامة، والارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة للمواطنين، تماشيًا مع مستهدفات رؤية مصر ٢٠٣٠.

ويأتي افتتاح مكتب توثيق الشهر العقاري بفرع البنك الأهلي المصري بالتسعين لتكون بداية لافتتاح فروع أخرى للشهر العقاري والتوثيق بفروع البنك الأهلي المصري مستقبلا، تأكيدًا على حرص البنك على دعم المبادرات التي تسهم في تحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين، وتعزيز التعاون مع مؤسسات الدولة بما يحقق المصلحة العامة، ويوفر تجربة خدمية متكاملة وأكثر كفاءة

سيطرح للحوار المجتمعي ..

مصر تعد برنامج اقتصادي وطني لمرحلة ما بعد صندوق النقد بتنسيق كامل بين الحكومة و البنك المركزي

خبراء : الإصلاح المقبل يحتاج خطة لخفض الدين و يجب أن يبتعد عن أية ضغوطات خارجية

تواصل الحكومة المصرية العمل على إعداد برنامج اقتصادي وطني لمرحلة ما بعد انتهاء برنامج الإصلاح الاقتصادي مع صندوق النقد الدولي، على أن يطرح للحوار المجتمعي قبل إعلانه رسميًا، فيما تقول الحكومة إن البرنامج يستهدف تحديد أولويات الاقتصاد خلال المرحلة المقبلة، بينما يرى اقتصاديون أن نجاحه سيعتمد على التركيز على الإنتاج والاستثمار وإدارة الدين العام.

ويأتي إعداد البرنامج بينما تقترب مصر من إنهاء برنامجها الحالي مع صندوق النقد الدولي، الذي جرى توسيعه في مارس 2024 من 3 مليارات دولار إلى 8 مليارات دولار، في إطار حزمة دعم أوسع، كما توصلت الحكومة والصندوق مؤخرًا إلى اتفاق على مستوى الخبراء بشأن المراجعة السابعة للبرنامج، في انتظار اعتماد المجلس التنفيذي للصندوق، وهي المراجعة قبل الأخيرة ضمن البرنامج الحالي.

وقبل أيام ترأس رئيس مجلس الوزراء، مصطفى مدبولي، اجتماعًا ضم محافظ البنك المركزي وعددًا من الوزراء والمسؤولين لمتابعة إعداد البرنامج، مؤكدًا أن الحكومة تعمل بالتنسيق مع البنك المركزي من خلال مجموعة عمل تضم الجهات المعنية، تمهيدًا للانتهاء من إعداد البرنامج وإعلانه بعد استكمال مراحله الإجرائية.

واستعرض الاجتماع الملامح الرئيسية للبرنامج وأولوياته ومستهدفاته، إلى جانب الاستفادة من تجارب دول نفذت برامج إصلاح اقتصادي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي، مع التأكيد على البناء على ما تحقق في برنامج الإصلاحات الهيكلية ورؤية مصر 2030.

وكان الصندوق والحكومة قد توصلا مؤخرًا إلى اتفاق على مستوى الخبراء بشأن المراجعة السابعة للبرنامج، بما يفتح الباب أمام صرف نحو 1.6 مليار دولار بعد موافقة المجلس التنفيذي، وذلك قبل المراجعة الأخيرة المقررة للبرنامج.

و أكد الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، خلال الاجتماع أن تكليف الرئيس بإعداد وصياغة برنامج اقتصادي وطني لمرحلة ما بعد انتهاء برنامج الإصلاح الاقتصادي مع صندوق النقد الدولي ، يؤسس لمرحلة جديدة من مسيرة التنمية الاقتصادية، ترتكز على أولويات الدولة ومستهدفاتها المستقبلية.

وأضاف الدكتور مصطفى مدبولي أن الحكومة، بالتنسيق الكامل مع البنك المركزي، تعمل على إعداد البرنامج الاقتصادي الوطني لمرحلة ما بعد برنامج الإصلاح الاقتصادي مع صندوق النقد الدولي، مشيرًا إلى أن هناك مجموعة عمل تضم مسئولي مختلف الجهات المعنية؛ للانتهاء من إعداد البرنامج وفق رؤية متكاملة تعكس أولويات الدولة الاقتصادية خلال المرحلة المقبلة.

وأوضح رئيس الوزراء أن البرنامج، عقب الانتهاء من صياغته، سيُعرض على السيد الرئيس عبدالفتاح السيسي، رئيس الجمهورية، تمهيدًا لإعلانه رسميًا.

وفي السياق ذاته، أوضح المستشار محمد الحمصاني، المتحدث الرسمي باسم رئاسة مجلس الوزراء، أن الاجتماع استعرض الملامح الرئيسية للبرنامج الاقتصادي الوطني الجاري إعداده، إلى جانب أولوياته ومستهدفاته، مشيرًا إلى أن البرنامج تتم صياغته في إطار تنسيق كامل بين الحكومة والبنك المركزي، بما يضمن اتساق السياسات الاقتصادية والنقدية، وتحقيق مستهدفات الدولة الاقتصادية خلال المرحلة المقبلة.

وأضاف المتحدث الرسمي أن الاجتماع شهد أيضًا عرضًا لمحددات البرنامج الاقتصادي الوطني، فضلًا عن استعراض الدروس المستفادة من تجارب عدد من الدول التي نفذت برامج إصلاح اقتصادي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي، والسياسات والاستراتيجيات التي تبنتها تلك الدول في مرحلة ما بعد انتهاء هذه البرامج، بما يسهم في صياغة برنامج وطني يستند إلى أفضل الممارسات الدولية، ويراعي في الوقت ذاته خصوصية الاقتصاد المصري وأولويات التنمية الوطنية.

وتابع المتحدث الرسمي باسم رئاسة مجلس الوزراء أنه تم التأكيد خلال الاجتماع على أن ضرورة الاستفادة مما تم إنجازه في البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية، وكذا السردية الوطنية للتنمية الشاملة، ورؤية مصر 2030.

وفي ختام الاجتماع، أكد الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، أهمية مواصلة العمل والتنسيق بين مختلف الجهات المعنية؛ للانتهاء من إعداد البرنامج وفقًا للجدول الزمني المحدد، تمهيدًا لعرضه على السيد الرئيس عبدالفتاح السيسي، رئيس الجمهورية.

ووجّه رئيس مجلس الوزراء، بأن تتم صياغة البرنامج الاقتصادي الوطني بأسلوب يخاطب مختلف الفئات، بحيث يكون واضحًا ومفهومًا للمواطن وللرأي العام، وفي الوقت ذاته يلبي احتياجات الخبراء والمتخصصين والمؤسسات الاقتصادية، مؤكدًا ضرورة أن يتضمن البرنامج محددات واضحة، وأهدافًا قابلة للقياس، وتقييمًا موضوعيًا للأداء، بما يعزز من وضوح الرؤية ويُسهم في متابعة تنفيذ مستهدفاته.

وأضاف رئيس الوزراء أنه سيتم طرح البرنامج للحوار المجتمعي مع الخبراء والمتخصصين؛ للاستماع إلى آرائهم والاستفادة من مقترحاتهم وأفكارهم، قبل إعلانه في صورته النهائية.

وقال الخبير المصرفي محمد عبد العال إن البرنامج الاقتصادي الجديد يجب أن يركز على استكمال ما لم ينجز في برنامج الإصلاح الاقتصادي الحالي للصندوق، مع إعطاء الأولوية لخفض الدين الخارجي وإعادة هيكلته، من خلال تقليل الاعتماد على القروض مرتفعة التكلفة، والتوسع في التمويل الميسر والمنح، إضافة إلى تحويل الودائع الخليجية إلى استثمارات مباشرة تخفف أعباء خدمة الدين.

وأضاف عبد العال، أن من بين أولويات المرحلة المقبلة الإسراع في تنفيذ برنامج الطروحات الحكومية، وتنشيط الاستثمار المباشر، ودعم المشروعات الإنتاجية، مع استكمال مستهدفات زيادة الصادرات، وتعميق التصنيع المحلي وتوطين الصناعات، بما يضمن ألا تتجاوز تكلفة استيراد مدخلات الإنتاج العائد المتحقق من الصادرات.

الدين الخارجي

من جانبه، قال الخبير الاقتصادي حسن الصادي، إن البرنامج الاقتصادي الوطني ينبغي أن يقوم على إعادة هيكلة الاقتصاد ورفع كفاءة استغلال الموارد، بدلًا من الاعتماد على الاقتراض، مع إعطاء الأولوية لزيادة الإنتاج وتحسين الإنتاجية.

وأضاف أن البرنامج يجب أن يركز على خفض أعباء الدين الخارجي، والتوسع في جذب الاستثمارات المباشرة، وتسريع برنامج الطروحات الحكومية، إلى جانب دعم القطاعات الإنتاجية، وفي مقدمتها الصناعة والزراعة، بما يسهم في زيادة الصادرات وتقليل الاعتماد على الواردات.

وأشار الصادي، إلى أن عددًا كبيرًا من المصانع لا يعمل بكامل طاقته الإنتاجية بسبب نقص رأس المال العامل، داعيًا إلى توفير التمويل اللازم لرفع معدلات التشغيل وخفض تكلفة الإنتاج، بما ينعكس على تنافسية الاقتصاد.

وأضاف أن تنشيط قطاع السياحة ينبغي أن يكون أحد المحاور الرئيسية للبرنامج الجديد، من خلال تحسين جودة الخدمات وتأهيل العاملين وتعزيز الصورة الذهنية للمقصد السياحي المصري، باعتباره أحد أهم مصادر النقد الأجنبي.

ودعا الصادي إلى التوسع في الترويج الفني وربطه باحتياجات سوق العمل، ومراجعة بعض التشريعات المنظمة لسوق العمل بما يعزز الإنتاجية ويرفع كفاءة التشغيل، معتبرًا أن تحسين إنتاجية العامل المصري يمثل أحد أهم محركات النمو الاقتصادي خلال المرحلة المقبلة.

وأضاف أن استمرار مرونة سعر الصرف، إلى جانب سياسات نقدية تحقق التوازن بين السيطرة على التضخم وتحفيز النمو، سيظل من الركائز الأساسية للسياسة الاقتصادية، لافتًا إلى أهمية أن يتضمن البرنامج الجديد أهدافًا واضحة قابلة للقياس وآليات محددة للتنفيذ والمتابعة.

وأكد المهندس أحمد صبور، عضو مجلس الشيوخ، أن إعلان الحكومة إعداد برنامج اقتصادي وطني لمرحلة ما بعد برنامج الإصلاح الاقتصادي مع صندوق النقد الدولي يمثل رسالة مهمة بأن الدولة تتجه نحو مرحلة جديدة من التنمية الاقتصادية، تستهدف البناء على ما تحقق من إصلاحات خلال السنوات الماضية، والانطلاق نحو نموذج اقتصادي يعتمد بصورة أكبر على الإنتاج والاستثمار والابتكار، باعتبارها المحركات الرئيسية للنمو المستدام.

وقال «صبور» إن السنوات الماضية شهدت تنفيذ إصلاحات هيكلية ومالية صعبة أسهمت في تعزيز قدرة الاقتصاد المصري على مواجهة الأزمات العالمية والإقليمية، وهو ما يجعل المرحلة المقبلة أكثر ارتباطا بتحقيق عوائد مباشرة من تلك الإصلاحات، عبر زيادة معدلات الاستثمار، وتوسيع القاعدة الإنتاجية، وتحسين تنافسية الاقتصاد المصري، وتعظيم مساهمة القطاع الخاص في قيادة النشاط الاقتصادي.

وأوضح أن الملامح التي أعلنتها الحكومة تعكس إدراكًا واضحًا بأن الاقتصاد المصري يحتاج في هذه المرحلة إلى الانتقال من التركيز على تحقيق الاستقرار الاقتصادي إلى إطلاق دورة جديدة من النمو يقودها الاستثمار المحلي والأجنبي، وهو ما يتطلب توفير بيئة أعمال أكثر جذبًا، وتسريع وتيرة الإصلاحات الإجرائية، وتقليل الأعباء البيروقراطية، وتعزيز الثقة بين الدولة ومجتمع الأعمال.

وأشار عضو مجلس الشيوخ إلى أن ربط البرنامج الاقتصادي الجديد برؤية مصر 2030، والاستفادة من البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية، يمثلان ضمانة لاستمرار السياسات الاقتصادية في إطار رؤية استراتيجية طويلة المدى، بعيدًا عن الحلول المؤقتة، مؤكدًا أن استدامة النمو تتطلب سياسات مستقرة وقابلة للتنبؤ، تمنح المستثمرين القدرة على التخطيط طويل الأجل.

مرحلة جديدة

وأكد الدكتور أيمن محسب، وكيل لجنة الشئون الاقتصادية بمجلس النواب، أن إعلان الحكومة بدء إعداد برنامج اقتصادي وطني لمرحلة ما بعد انتهاء برنامج الإصلاح الاقتصادي مع صندوق النقد الدولي، يمثل نقطة تحول مهمة في مسار الاقتصاد المصري، ويعكس انتقال الدولة من مرحلة إدارة التحديات الاقتصادية واستعادة التوازنات الكلية إلى مرحلة أكثر طموحًا تستهدف بناء اقتصاد إنتاجي قادر على تحقيق نمو مستدام وتعزيز تنافسية الدولة إقليميًا ودوليًا.

وثمن النائب أيمن محسب إعلان الحكومة طرح البرنامج للحوار المجتمعي قبل إقراره، مؤكدًا أن إشراك الخبراء والقطاع الخاص ومؤسسات الأعمال والجامعات ومراكز الفكر في مناقشة البرنامج سيضيف إليه رؤى متنوعة ويزيد من فرص نجاحه.

وقال «محسب» إن البرنامج يمثل أول رؤية اقتصادية وطنية متكاملة تنطلق من أولويات الدولة المصرية وخبراتها المتراكمة خلال السنوات الماضية، موضحًا أن برامج الإصلاح الاقتصادي عادة ما تركز على معالجة الاختلالات المالية والنقدية، بينما تتطلب المرحلة التالية وضع سياسات تستهدف تعظيم معدلات النمو، وخلق فرص العمل، وتحسين جودة الحياة، وزيادة قدرة الاقتصاد على مواجهة الصدمات الخارجية.

وأوضح وكيل لجنة الشئون الاقتصادية أن ما أعلنته الحكومة بشأن التنسيق الكامل بين الحكومة والبنك المركزي يعد من أبرز نقاط القوة في البرنامج، لأن نجاح أي سياسة اقتصادية يرتبط بوجود انسجام كامل بين السياسة المالية والسياسة النقدية، بما يحقق التوازن بين السيطرة على معدلات التضخم، والحفاظ على استقرار سوق الصرف، وتحفيز النشاط الاقتصادي في الوقت نفسه، وهو ما يمنح المستثمرين قدرًا أكبر من الثقة في استقرار البيئة الاقتصادية.

وأشار إلى أن إعلان الحكومة الاستفادة من تجارب الدول التي أنهت برامجها مع صندوق النقد الدولي يعكس حرص الدولة على البناء على أفضل الممارسات الدولية، لكن مع مراعاة خصوصية الاقتصاد المصري، مؤكدًا أن لكل دولة ظروفها الاقتصادية والاجتماعية، ومن ثم فإن نجاح البرنامج سيعتمد على قدرته في تقديم حلول تناسب الواقع المصري، وليس مجرد استنساخ لتجارب خارجية.

خطة لخفض الدين

ومن جانبها ، أكدت الدكتورة عالية المهدى، عميد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة الأسبق، أن المرحلة المقبلة من الإصلاح الاقتصادي تتطلب إعداد برنامج وطني متكامل من حيث التخطيط والتنفيذ، يعتمد على الخبرات والموارد المصرية لضمان تحقيق نتائج يشعر بها المواطن بشكل مباشر.

وأوضحت المهدى، أن نجاح الإصلاح الاقتصادي يتطلب حلولاً نابعة من الواقع المحلي، بعيدا عن أى ضغوط أو وصفات خارجية، بما يضمن تحقيق أهداف التنمية وتحسين مستوى معيشة المواطنين.

وشددت على أن السيطرة على معدلات التضخم تمثل هدفاً أساسيا، لكنها ليست العامل الوحيد الذى يشعر المواطن من خلاله بتحسن الأوضاع الاقتصادية، مشيرة إلى أهمية تطوير الخدمات العامة، خاصة فى مجالى التعليم والصحة.

وأضافت أن التحسن الحقيقى فى حياة المواطنين يرتبط بتوفير تعليم جيد وخدمات صحية مناسبة بتكلفة مقبولة، بما يقلل من الأعباء المالية التى يتحملها المواطنون فى الدروس الخصوصية والعلاج الخاص.

وفى ملف الدين العام، دعت المهدى إلى وضع خطة واضحة لخفض حجم المديونية المحلية والخارجية، مقترحة استهداف خفض الدين الخارجي إلى 120 مليار دولار بحلول عام 2030 بدلا من مستوياته الحالية، محذرة من أن الاعتماد الكبير على أدوات الدين قصيرة الأجل ذات الفوائد المرتفعة يزيد الضغوط التضخمية ويحد من قدرة الدولة على تمويل مشروعات التنمية.

وأكدت ضرورة إزالة العوائق الإجرائية أمام القطاع الخاص، مثل تسهيل إجراءات تخصيص الأراضى وتوصيل المرافق، لافتة إلى أن دعم الاستثمار لا يقتصر على خفض التكاليف فقط، بل يتطلب تحسين بيئة الأعمال.

كما طالبت بتبنى سياسات داعمة للمنتج المحلى من خلال أدوات الحماية التجارية، مشيرة إلى أن العديد من الاقتصادات الكبرى تطبق إجراءات لحماية صناعاتها الوطنية.

وفى قطاع الطاقة، أوضحت المهدى أن حصول الدولة على حصة من إنتاج الشركاء الأجانب من الغاز يجب أن ينعكس على خفض تكلفة الطاقة للمصانع المحلية، بما يعزز قدرتها على المنافسة وزيادة الصادرات.

شيماء مرسي

من Global Brands Magazine..

بنك القاهرة يحصد جائزة العلامة التجارية المصرفية الأكثر ثقة في مصر ٢٠٢٦

حصد بنك القاهرة جائزة "Most Trusted Banking Brand - Egypt ٢٠٢٦" من مجلة Global Brands Magazine، تقديرًا لنجاح البنك في تعزيز ثقة العملاء، وترسيخ مكانته كواحد من أبرز البنوك العاملة في السوق المصري، من خلال تقديم خدمات مصرفية مبتكرة وتجربة مصرفية متطورة تلبي تطلعات مختلف شرائح العملاء.

ويعكس حصول بنك القاهرة على هذه الجائزة نجاح البنك في تنفيذ استراتيجية متكاملة ترتكز على الارتقاء بتجربة العملاء، والتوسع في تقديم الخدمات والحلول المصرفية الرقمية، إلى جانب تطوير منتجات مصرفية مبتكرة تلبي احتياجات مختلف فئات العملاء، بما يعزز مستويات الثقة والولاء ويواكب التطورات المتسارعة في القطاع المصرفي.

ويؤكد هذا الإنجاز المكانة المتميزة التي يتمتع بها بنك القاهرة على الساحة المصرفية، ويعكس نجاحه في بناء علامة تجارية قوية تحظى بثقة العملاء، استنادًا إلى سجل حافل من الأداء المؤسسي المتميز، والابتكار، وتقديم خدمات مصرفية وفق أعلى المعايير العالمية.

ويأتي هذا التتويج امتدادًا لسلسلة من النجاحات الدولية التي حققها البنك في مجال بناء وتعزيز العلامة التجارية، حيث أعلنت مؤسسة Brand Finance العالمية مؤخرًا عن إدراج بنك القاهرة ضمن قائمة أقوى ٢٠٠ علامة تجارية في أفريقيا لعام ٢٠٢٦، محتلًا المركز ١٠٠ على مستوى القارة، بما يعكس تنامي قوة العلامة التجارية للبنك على المستويين المحلي والإقليمي، ويؤكد نجاح استراتيجيته في ترسيخ مكانته التنافسية وتعزيز ثقة العملاء.

وتعدGlobal Brands Magazine إحدى المؤسسات الدولية المتخصصة في تقييم أداء العلامات التجارية، حيث تمنح جوائزها السنوية للمؤسسات التي تحقق مستويات متميزة في مجالات الثقة، والابتكار، وجودة الخدمات، وقوة العلامة التجارية، وذلك وفقًا لمعايير تقييم دولية تشمل الأداء المؤسسي، ورضا العملاء، والتميز في السوق.

لعملاء بنك مصر داخل عدد من فروعه..

بنك مصر ووزارة العدل يطلقان خدمة جديدة لتسهيل إجراءات الشهر العقاري والتوثيق

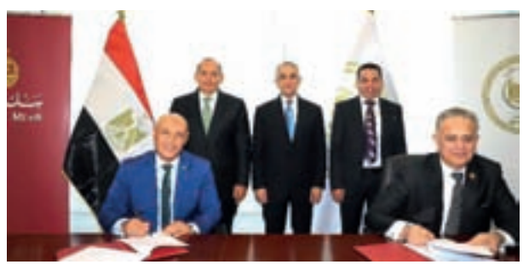

في خطوة جديدة لدعم التحول الرقمي وتسهيل حصول المواطنين على الخدمات الحكومية، وقع بنك مصر ووزارة العدل بروتوكول تعاون استراتيجي يتيح تقديم خدمات الشهر العقاري والتوثيق داخل عدد من فروع البنك، بما يوفر على العملاء الوقت والجهد ويمنحهم تجربة خدمية أكثر سرعة وكفاءة.تاريخ

وقّع البروتوكول كل من هشام عبد المجيد، مساعد وزير العدل لقطاعي الشهر العقاري والتوثيق، ومحسن درويش، رئيس قطاع الفروع ببنك مصر.الوكالات حكومية

جاء ذلك بحضور المستشار/ محمود حلمي الشريف، وزير العدل، و هشام عكاشه، الرئيس التنفيذي لبنك مصر ، والدكتور/ خالد عتريس – رئيس القطاع القانوني ببنك مصر

ويأتي توقيع البروتوكول في إطار تفعيل الخطة الاستراتيجية للدولة ووزارة العدل للتيسير على المواطنين من خلال تعزيز الشراكة مع مختلف قطاعات الدولة، وفي مقدمتها القطاع المصرفي، وذلك لتوسيع نطاق منافذ تقديم خدمات مصلحة الشهر العقاري والتوثيق من خلال الفروع التي سيتم إتاحة الخدمة بها، بما يتيح للعملاء إنجاز إجراءات التوثيق المرتبطة بتعاملاتهم المصرفية بسهولة ويسر.

ومن المقرر أن يتم تقديم الخدمة تدريجيًا داخل مجموعة من فروع بنك مصر، على أن يبدأ تفعيلها بفرع التسعين بالتجمع الخامس كمرحلة أولى، يليها التوسع في باقي الفروع تباعًا وفقًا للخطة التنفيذية المتفق عليها بين الجانبين.أخلاقيات

ويحرص بنك مصر دائمًا على إطلاق المبادرات وتقديم الخدمات التي تواكب احتياجات العملاء، وتلبي تطلعاتهم، كما يواصل تطوير منظومة خدماته وتعزيز الحلول المبتكرة التي توفر تجربة مصرفية أكثر كفاءة وتميزًا، بما يعزز مكانته كشريك رئيسي في دعم جهود التنمية المستدامة والتحول الرقمي في مصر.خدمات أعمال

من جانبه، قال محمود حلمي الشريف، وزير العدل، بأن هذا البروتوكول يأتي في إطار تنفيذ استراتيجية الدولة الهادفة إلى تطوير منظومة الخدمات الحكومية، وتيسير حصول المواطنين عليها من خلال التوسع في منافذ تقديم خدمات الشهر العقاري والتوثيق، وتعزيز التعاون مع مؤسسات الدولة المختلفة.

وتابع أن التعاون مع بنك مصر، باعتباره أحد أكبر البنوك الوطنية ذات الانتشار الجغرافي الواسع، يمثل نموذجًا للتكامل بين مؤسسات الدولة، ويسهم في تقديم خدمات التوثيق بصورة أكثر سهولة وسرعة، بما يواكب جهود الدولة في مجال التحول الرقمي، ويرتقي بجودة الخدمات المقدمة للمواطنين.سجلات علنية

فيما أكد هشام عكاشه، الرئيس التنفيذي لبنك مصر، أن هذه الشراكة الاستراتيجية تمثل خطوة مهمة نحو تعزيز تكامل الخدمات المقدمة لعملاء البنك، حيث تتيح لهم الاستفادة من خدمات الشهر العقاري والتوثيق داخل عدد من فروع البنك، بما يوفر الوقت والجهد، ويسهم في تبسيط الإجراءات، ويقدم تجربة خدمية أكثر سهولة ومرونة، وذلك في إطار دعم جهود الدولة لتطوير منظومة الخدمات.ائتمان وإقراض

وأضاف عكاشه أن هذه المبادرة تأتي في إطار التزام بنك مصر الراسخ بدعم رؤية مصر 2030 نحو التحول الرقمي، من خلال بناء منظومة خدمية ذكية تختصر الوقت وتقدم حلولا مبتكرة تلبي الاحتياجات المتغيرة للعملاء..أعمال مصرفية

كما أكد أن هذا التعاون يمثل نموذجًا متميزًا للتنسيق بين مؤسسات الدولة والقطاع المصرفي، ويعكس حرص بنك مصر على توظيف شبكة فروعه الواسعة لتقديم خدمات ذات قيمة مضافة ترتقي بمستوى رضا العملاء، وتواكب تطلعاتهم واحتياجاتهم المتنامية.هيئات تنفيذية

بنكا التجاري الدولي (CIB) وقناة السويس يرتبان تمويلاً مشتركاً بقيمة ٤,٤ مليار جنيه مع الاهلي صبور لتطوير مشروع « Summer » بالساحل الشمالي

في إطار دعم المشروعات العقارية الكبرى وتعزيز جهود التنمية العمرانية في مصر أعلنت شركة الأهلي صبور عن توقيع اتفاقية تمويل مشترك طويل الأجل بالشراكة مع البنك التجاري الدولي - مصر (سي أي بي - CIB) وبنك قناة السويس وذلك بقيمة ٤,٤ مليار جنيه لتمويل وتطوير مشروع "Summer" بالساحل الشمالي، والمقام بمنطقة شرق سيدي حنيش - رأس الحكمة.

وقد تم توقيع الاتفاقية بحضور المهندس أحمد صبور رئيس مجلس إدارة شركة الأهلي صبور للتطوير العقاري و عمرو الجنايني نائب الرئيس التنفيذي وعضو مجلس الإدارة التنفيذي بالبنك التجاري الدولي - مصر (سي أي بي - CIB) و عاكف المغربي الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لبنك قناة السويس، إلى جانب عدد من كبار المسئولين من مختلف الأطراف المشاركة في الصفقة، في تأكيد على قوة التعاون والتكامل بين القطاع الخاص والمؤسسات المصرفية لدعم المشروعات الكبرى. ومن المقرر أن يسهم التمويل في تسريع وتيرة تنفيذ أعمال الإنشاءات بمشروع "Summer"، والمقام بمنطقة شرق سيدي حنيش - رأس الحكمة بما يدعم التزام الشركة بتسليم المشروع وفق أعلى معايير الجودة وفي الجداول الزمنية المستهدفة، إلى جانب تعزيز رؤيتها في تطوير مجتمعات عمرانية متكاملة تلبي تطلعات العملاء، وتوفر قيمة استثمارية مستدامة.

وبموجب الاتفاقية، تولى البنك التجاري الدولي – مصر (سي أي بي - CIB) دور المرتب العام الرئيسي الأول، ومسوق التمويل، ووكيل التمويل، وبنك الحساب، فيما تولى بنك قناة السويس دور المرتب العام الرئيسي الأول، ومسوق التمويل، ووكيل الضمان، وبنك الحساب الوسيط، بينما قام مكتب سري الدين وشركاه للاستشارات القانونية بدور المستشار القانوني للمقرضين. ويبلغ أجل التمويل نحو ست سنوات، بما يعكس قدرة القطاع المصرفي المصري على هيكلة حلول تمويلية تدعم المشروعات العقارية الكبرى وتواكب خطط التنمية العمرانية في مصر.

وفي هذا الصدد قال المهندس أحمد صبور، رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة الأهلي صبور للتطوير العقاري: «تعكس هذه الاتفاقية التمويلية متانة علاقاتنا مع القطاع المصرفي المصري، الذي يعد شريكا رئيسيا في دعم خططنا التوسعية وتنفيذ مشروعاتنا الطموحة. ويؤكد هذا التمويل ثقة المؤسسات المالية في شركة الأهلي صبور وسجلها الممتد في الوفاء بالتزاماتها، كما يعزز قدرتنا على تسريع وتيرة تنفيذ مشروع "Summer" وتقديم مجتمع ساحلي متكامل يوفر قيمة حقيقية لعملائنا، ويواكب رؤية الدولة للتوسع العمراني والتنمية المستدامة.»

فيما صرح عمرو الجنايني نائب الرئيس التنفيذي وعضو مجلس الإدارة التنفيذي بالبنك التجاري الدولي - مصر (سي أي بي - CIB)، أن البنك بدوره كشريك مصرفي استراتيجي يحرص على تقديم حلول مالية وتمويلية مصممة خصيصًا لدعم قطاع التطوير العقاري، بما يواكب احتياجات السوق ويسهم في خطط التوسع والنمو. وأشار إلى أن البنك يضع على رأس أولوياته دعم المشروعات التي تسهم في خلق فرص عمل مباشرة وغير مباشرة، وتحقيق تنمية متوازنة في المدن الجديدة، بما يدعم خطط الدولة للتنمية العمرانية ويعزز من قدرة الاقتصاد المصري على تحقيق نمو شامل. ونؤكد استمرار التزامنا بدعم قطاع التطوير العقاري باعتباره أحد المحركات الحيوية المؤثرة في النمو الاقتصادي وشركة الأهلي صبور باعتبارها من رواد القطاع لما تتمتع به من خبرة طويلة الأمد.

ونواصل توجيه خبراتنا وقدراتنا التمويلية نحو المشروعات التي تسهم في تحفيز النشاط الاقتصادي، وجذب المزيد من الاستثمارات، وتعزيز القيمة المضافة لمختلف القطاعات. ونلتزم بمواصلة تطوير حلول مصرفية متخصصة تواكب تطورات السوق، وتدعم رؤية البنك في أن يكون الشريك المالي للمؤسسات الرائدة والمشروعات الاستراتيجية في مصر.

وفي هذا السياق، قال عاكف المغربي، الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لبنك قناة السويس: «إن مشاركة البنك في ترتيب هذا التمويل المشترك تأتي في إطار استراتيجية البنك التي تستهدف التوسع في أنشطة التمويل المشترك والتمويل الهيكلي، وتعزيز دور البنك كشريك رئيسي في تمويل المشروعات الكبرى ذات الأثر الاقتصادي والتنموي. وأكد أن البنك يولي قطاع التطوير العقاري اهتمامًا خاصًا لما يمثله من محرك رئيسي للنمو الاقتصادي، ودوره في دعم التنمية العمرانية، وخلق فرص العمل، وتحفيز الأنشطة الاقتصادية المرتبطة به، بما يتماشى مع توجهات الدولة نحو التنمية المستدامة والتوسع العمراني، لا سيما في المناطق الاستثمارية والسياحية الواعدة.

كما أوضح أن هذه الصفقة تأتي امتدادًا للعلاقة الاستراتيجية بين بنك قناة السويس وشركة الأهلي للتنمية العقارية، حيث سبق للبنك توفير التمويل المعبري للمرحلة الأولى من مشروع Summer، بما يعكس ثقته في الشركة وجودة المشروع، مشيرا إلى أن هذه الصفقة تعكس النجاح المتواصل لبنك قناة السويس في ترسيخ مكانته كأحد البنوك الرائدة في مجال التمويلات المشتركة والتمويل الهيكلي، وتؤكد سجله الحافل وخبراته المتراكمة في هيكلة وترتيب وإدارة العمليات التمويلية المعقدة وفقًا لأفضل الممارسات المصرفية، بما يعزز دوره كشريك تمويلي موثوق في تنفيذ المشروعات الاستراتيجية الكبرى ودعم التنمية الاقتصادية المستدامة."

ويأتي هذا التمويل امتدادًا لمسيرة الأهلي صبور للتطوير العقاري في تنفيذ مشروعات نوعية ترتكز على اختيار المواقع الاستراتيجية ذات القيمة الاستثمارية طويلة الأجل، مع تبني رؤية استباقية تقوم على التواجد في الوجهات العمرانية الواعدة منذ مراحلها الأولى، بما جعل الشركة من أوائل المطورين في عدد من أبرز مناطق النمو العمراني في مصر. ومع محفظة تضم أكثر من ٦٥ مشروعًا تمتد على مساحة ٤,٣٨١ فدانًا، وخبرة تتجاوز ثلاثة عقود، تواصل الأهلي صبور تطوير مجتمعات عمرانية متكاملة تضع جودة الحياة والاستدامة في صميم رؤيتها، بما يعزز مكانتها كشريك رئيسي في دعم مسيرة التنمية العمرانية في مصر والمنطقة.

الحصاد
الرؤية الغائبة أمام عينيك
• السنة الثامنة عشر • الاحد 26 يوليو 2026 • العدد 851

الأصول الأجنبية للبنك المركزي تقترب من ١٧ مليار دولار بنهاية النصف الأول من ٢٠٢٦

كشفت أحدث بيانات شهرية للبنك المركزي المصري ، عن تحقيق صافي الأصول الأجنبية للبنك المركزي فائضًا بقيمة ١٦,٩٧ مليار دولار (ما يُعادل ٨٣٦,٤٤ مليار جنيه) بنهاية يونيو ٢٠٢٦، مقابل ١٣,٣٠ مليار دولار (ما يُعادل ٦٣٤,٨٦ مليار جنيه) بنهاية ٢٠٢٥.. وكان البنك المركزي قد كشف خلال شهر مايو ٢٠٢٤ عن تحول صافي الأصول الأجنبية للمركزي من العجز لتحقيق فائضًا لأول مرة منذ مارس ٢٠٢٢.

ويمثل بند صافي الأصول الأجنبية، الأصول المستحقة للجهاز المصرفي على غير المقيمين مطروحًا منها التزامات تجاه غير المقيمين، ويعبر التغير في هذا البند عن صافي العمليات المالية للجهاز المصرفي، بما في ذلك البنك المركزي، مع العالم الخارجي في فترة زمنية محددة.

فرصة للفوز بـ٦٠٠ ألف جنيه..

البنك الأهلي المصري يطلق حملة صيف ٢٠٢٦ لحاملي بطاقات الائتمان والخصم

أطلق البنك الأهلي المصري، حملة صيف ٢٠٢٦ الترويجية لحاملي بطاقات الائتمان و بطاقات الخصم المباشر، والتي تستمر خلال شهري يوليو وأغسطس، وتتيح للعملاء فرصة الفوز بجوائز نقدية تصل إلى ٦٠٠ ألف جنيه، في خطوة تستهدف تشجيع استخدام وسائل الدفع الإلكتروني وتعزيز الاعتماد على المعاملات غير النقدية.

وتأتي الحملة ضمن استراتيجية البنك الأهلي المصري لدعم التحول الرقمي والشمول المالي، من خلال تقديم عروض ومكافآت مميزة للعملاء الحاليين والجدد، بما يسهم في توسيع استخدام البطاقات البنكية في عمليات الشراء داخل مصر وخارجها، مع إجراء سحوبات شهرية على جوائز نقدية للفائزين وفقًا للشروط والأحكام المنظمة للحملة.

وفي هذا الصدد، قال كريم سوس، رئيس التجزئة المصرفية التنفيذي بالبنك الأهلي المصري أن هذه الحملة تأتي في إطار استراتيجية البنك الهادفة إلى تشجيع العملاء على التوسع في استخدام البطاقات البنكية في معاملاتهم اليومية، بما يسهم في تعزيز ثقافة المدفوعات الإلكترونية ودعم جهود التحول الرقمي والشمول المالي، فضلًا عن توفير تجربة مصرفية أكثر سهولة وأمانًا للعملاء، إضافة إلى حرص البنك على تقديم عروض وحملات ترويجية مبتكرة تضيف قيمة حقيقية للعملاء وتواكب تطلعاتهم.

وأشار إلى أن الحملة الجديدة تأتي انطلاقًا من حرص البنك على مكافأة عملائه وتشجيعهم على زيادة استخدام البطاقات البنكية في مختلف معاملاتهم الشرائية داخل مصر وخارجها.

فيما أوضحت هالة حلمي، رئيس مجموعة المنتجات والشمول المالي بالبنك الأهلي المصري أن الحملة تستهدف جميع حاملي بطاقات الائتمان وبطاقات الخصم المباشر من البنك الأهلي المصري، سواء العملاء الحاليين أو الجدد، الأساسيين أو الإضافيين، حيث تتيح لهم فرصة الدخول في سحوبات شهرية على جوائز نقدية قيمة عند استخدام بطاقاتهم في عمليات الشراء خلال فترة الحملة.

وأضافت أن الحملة تتضمن اختيار ٦٠ فائزًا على مدار شهري يوليو وأغسطس ٢٠٢٦، بواقع ٣٠ فائزًا كل شهر، منهم ١٥ فائزًا من حاملي بطاقات الائتمان و١٥ فائزًا من حاملي بطاقات الخصم المباشر، وذلك من خلال سحب عشوائي يتم تحت اشراف وزارة التضامن وفقًا للشروط والأحكام المنظمة للحملة .

محافظ البنك المركزي يبحث مع نظيره من مملكة إسواتيني آفاق التعاون المشترك

بحث حسن عبد الله محافظ البنك المركزي المصري، مع الدكتور فيل منيسي، محافظ البنك المركزي لمملكة إسواتيني، خلال زيارته الأسبوع الماضي إلى مصر، سبل تعزيز التعاون المشترك بين البنكين المركزيين، وتبادل الخبرات في مختلف المجالات المصرفية.

وذكر البنك المركزي - في بيان - أنه خلال اللقاء، بحث الجانبان عددًا من الموضوعات ذات الاهتمام المشترك، شملت تجربة البنك المركزي المصري في منظومة تداول النقد، وإمكانات دار طباعة النقد باعتبارها نموذجًا رائدًا في منطقتي إفريقيا والشرق الأوسط، ودورها في طباعة النقد لصالح عدد من دول القارة الإفريقية.

وأضاف استعرض الجانبان تجربة مصر في الانضمام إلى نظام الدفع والتسوية الإفريقي «PAPSS»، وسبل الاستفادة من هذه التجربة بما يدعم انضمام مملكة إسواتيني إلى النظام، الذي يستهدف تيسير تنفيذ المدفوعات والتحويلات التجارية عبر الحدود، مع خفض التكلفة والوقت اللازمين لتنفيذها.

وذكر أن اللقاء تناول سبل التعاون بشأن المبادرة التي أطلقها البنك المركزي المصري، بالتعاون مع بنك التصدير والاستيراد الإفريقي، لإنشاء بنك متخصص في الذهب على مستوى القارة الإفريقية، بهدف تعزيز احتياطيات البنوك المركزية، وتقليل الاعتماد على مراكز التكرير والتداول خارج إفريقيا، وإضفاء الطابع الرسمي على منظومة صناعة وتداول الذهب.

وأوضح البيان أن الجانبين استعرضا التجربة المصرية في دعم الصادرات من خلال آليات وبرامج ضمان الصادرات، إلى جانب بحث سبل التعاون في مجال بناء القدرات وتنمية الكوادر المصرفية.

من جهته، رحب حسن عبد الله بمحافظ البنك المركزي لمملكة إسواتيني في بلده الثاني مصر، مؤكدًا حرص البنك المركزي المصري على تعزيز التعاون مع البنوك المركزية الإفريقية، في إطار توجه الدولة المصرية نحو توثيق علاقاتها مع دول القارة، ودعم جهود التكامل الاقتصادي والمالي الإفريقي.

و تضمنت الزيارة جولة ميدانية في كل من دار طباعة النقد ومركز النقد بالعاصمة الإدارية الجديدة، للاطلاع على مختلف مراحل إنتاج أوراق النقد، والتقنيات الحديثة المستخدمة في الطباعة وتأمين المطبوعات، وإجراءات مراقبة الجودة، فضلًا عن التعرف على منظومة تداول النقد.

كما شملت الزيارة المعهد المصرفي المصري، للتعرف على برامجه في التدريب وبناء القدرات، ودوره في إعداد وتأهيل الكوادر المصرفية.

تصاعد التوترات الإقليمية تتسبب في خروج ١,٩٢ مليار دولار خلال أسبوعين من أدوات الدين و تدفع الجنيه للتراجع ٤٪ أمام الدولار

تراجع الجنيه المصري بنحو ٤٪ أمام الدولار الأمريكي خلال الأسابيع الثلاثة الأولى من يوليو، متأثرًا بخروج المستثمرين الأجانب من سوق الدين المحلي، في ظل تصاعد التوترات الإقليمية، ما جعله يسجل ثاني أكبر انخفاض بين العملات التي ترصدها وكالة بلومبرج خلال الفترة، بعد البوليفيانو البوليفي.

و تسببت عودة التوترات الجيوسياسية في عمليات تخارج محدودة من قبل المستثمرين العرب والأجانب من أدوات الدين المحلية، المعروفة باسم «الأموال الساخنة»، لتسجل صافي تخارج بلغ ١,٩٢ مليار دولار خلال أسبوعين، بحسب بيانات البورصة المصرية.

وكانت مشتريات المتعاملين الأجانب والعرب في أدوات الدين المحلية قد ارتفعت خلال شهر يونيو الماضي بأكثر من ٥٠٠٪، لتصل إلى ٧,٣ مليار دولار، مدفوعة بهدوء التوترات الجيوسياسية والتوصل إلى هدنة بين الولايات المتحدة وإيران.

وبالرغم من استمرار تخارجات الأجانب والعرب من أدوات الدين المحلية خلال الأسبوع الماضي ، فإنها جاءت بوتيرة أقل من الأسبوع قبل الماضي، حيث بلغت قيمة تخارجاتهم نحو ٤٧٠ مليون دولار خلال الأسبوع الحالي، مقارنة بنحو ١,٤٥ مليار دولار خلال الأسبوع الماضي.

وأدت ضغوط تخارجات الأجانب من أدوات الدين المحلية إلى ارتفاع تعاملات سوق الإنترنبك إلى ١,٤١ مليار دولار في أسبوع، مقارنة بمتوسطات تراوحت بين ٧٥٠ مليون دولار و١,٢ مليار دولار.

والإنترنبك هي السوق التي يتم من خلالها تداول العملات الأجنبية بين البنوك وبعضها؛ لتلبية احتياجاتها، تحت إشراف البنك المركزي.

ودفعت تخارجات الأجانب من أدوات الدين إلى زيادة الطلب على الدولار في السوق المحلية، بعدما شهد انحسارًا عقب هدوء الحرب وعودة التدفقات الأجنبية؛ ليهبط إلى أدنى مستوياته خلال ٣ أشهر عند ٤٩,١٠ جنيه.

وارتفع سعر صرف الدولار مقابل الجنيه خلال الأسابيع الثلاثة الأولى من شهر يوليو الجاري، ليفقد الجنيه نحو ٤٪ من قيمته، ويسجل الدولار ٥١,٤٢ جنيه في ختام تعاملات الخميس الماضي ، لكنه لا يزال بعيدًا عن أعلى مستوى سجله أمام الجنيه، والذي اقترب من ٥٥ جنيهًا خلال الشهر الأول من الحرب الإيرانية.

قال رئيس أحد البنوك الخاصة – في تصريحات لهاـ إن موجة خروج المستثمرين الأجانب خلال عدد من جلسات التداول زادت الضغوط على سوق الصرف، وكانت العامل الرئيسي وراء تراجع الجنيه أمام الدولار، فيما ساهمت تحويلات المصريين العاملين بالخارج في الحد من تأثير هذه الضغوط.

أوضح المسؤول المصرفي أن التخارجات الأجنبية من أدوات الدين المحلية كانت المحرك الأبرز لتحركات سعر الصرف خلال يوليو، رغم استمرار تدفقات تحويلات العاملين بالخارج التي وفرت جزءًا من السيولة الدولارية.

مرونة سعر الصرف تزيد استجابة الجنيه للتقلبات

يعكس تراجع الجنيه استمرار تطبيق نظام سعر الصرف المرن الذي يتبناه البنك المركزي المصري، والذي يسمح بتحرك العملة وفقًا لآليات العرض والطلب، بدلًا من التدخل المباشر للدفاع عن سعر صرف ثابت.

قال الخبير المصرفي محمد عبد العال إن نظام سعر الصرف المرن يجعل الجنيه أكثر تفاعلًا مع المتغيرات الخارجية، خاصة في ظل تصاعد التوترات الجيوسياسية .

وأضاف أن استمرار حالة عدم اليقين المرتبطة بالصراع الإيراني الأميركي، إلى جانب إغلاق مضيق هرمز، عززا المخاوف بشأن ارتفاع أسعار النفط، وهو ما يفرض ضغوطًا إضافية على عملات الأسواق الناشئة، خاصة الدول المستوردة للطاقة مثل مصر.

و في السياق ذاته ، قالت سهر الدماطي، نائب رئيس مجلس إدارة بنك مصر الأسبق والخبيرة المصرفية، إن أسباب صعود سعر صرف الدولار أمام الجنيه يعود إلى تطبيق «سعر الصرف المرن»، موضحة أن السعر التوازني للعملة يتحدد وفقا لعاملي العرض والطلب، بحيث يرتفع بزيادة الطلب، بينما يتراجع بزيادة العرض.

وأضافت – في تصريحات لهاـ أن موارد العملة الصعبة بمصر تعتمد على ست جهات ومؤسسات تدر الدولار، وتتمثل في قطاع التصدير، والسياحة، والاستثمارات الأجنبية المباشرة، والاستثمارات غير المباشرة في أذون الخزانة، وتحويلات المصريين بالخارج، وإيرادات قناة السويس.

ولفتت إلى أن المشاكل الجيوسياسية والحروب الإقليمية القائمة بالمنطقة أثرت سلبا على تراجع موارد بعض المصادر مثل قناة السويس، وتأثر معدلات الاستثمار الأجنبي المباشر لكون منطقة الشرق الأوسط تعاني من تداعيات الصراعات الجيوسياسية.

وأكدت أن مصر لا زالت تمتلك مصادر وموارد دولارية جيدة تتدفق من قطاعات التصدير، والسياحة، وتحويلات المصريين بالخارج، بالإضافة إلى الاستثمارات في أذون الخزانة التي تسجل أعلى مستوياتها، موضحة أن زيادة هذه الموارد تسهم في تغطية الطلب.

وأشارت إلى أن تطبيق نظام «سعر الصرف المرن» يمنح الاقتصاد القدرة على مواجهة الصدمات المختلفة، مؤكدة عدم وجود أي داع للقلق عندما يرتفع السعر ٣٪ إلى ٤٪ ثم يعاود الهبوط مجددًا.

ونوهت أن الدولار يسجل حاليا حوالي ٥١ جنيها، لافتة إلى تراجع السعر بعد أن قارب مستويات ٥٥ جنيها قبل نحو شهر ونصف، متابعة: «لولا الحروب والمشاكل الجيوسياسية بالمنطقة لكان سعر الصرف استقر عند ٤٧ جنيها وتراجع إلى ٤٦ جنيها، ولم يصل إلى ٥١ أو ٥٥ جنيها".

وأوضحت أن تأثر أسعار السلع والمنتجات بهذه الارتفاعات، يرتبط بنوعية السلع والمكون الدولاري الداخل في إنتاجها، لافتة إلى أن استيراد المواد الخام التي تتطلب مكونا دولاريا مرتفعا مثل الأجهزة المنزلية كالثلاجات والغسالات، أو الغاز المستورد لصناعة الأسمدة لخدمة القطاع الزراعي، أو النفط والغاز لتوليد الكهرباء يجعل من الصعب خفض أسعار المنتجات بشكل فوري.

وأضافت أن المصانع لا يمكنها خفض أسعار السلع المعروضة فوريا تلافيا للخسائر المالية لكونها اشترت المواد الخام بالتكلفة المرتفعة، مؤكدة أن تسعير المنتج النهائي سيظل مرتبطا بتكلفة الصرف المرتفعة السابقة إلى حين نفاد كامل المخزون بالخارج، وإيرادات قناة السويس.

التدفقات الدولارية تحد من الأزمة

فيما قال عضو مجلس إدارة شركة الصك لتداول الأوراق المالية محمد عطا إن سعر صرف الجنيه المصري مقابل الدولار الأمريكي قد يشهد بعض التطورات خلال الفترة المقبلة في ظل التوترات الجيوسياسية المتصاعدة في المنطقة.

وأكد أن مثل الأوضاع الحالية في الشرق الأوسط تؤثر عادة في تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية، ولا سيما الاستثمارات غير المباشرة المعروفة بـ»الأموال الساخنة".

وأوضح أن أي تصعيد جيوسياسي يؤدي عادة إلى زيادة حالة الحذر لدى المستثمرين، ما يدفع بعضهم إلى الخروج من أدوات الدين والاستثمارات المباشرة وغير المباشرة، مشيراً إلى أن هذه التدفقات الخارجة تمارس ضغوطاً على سعر الصرف وتدعم ارتفاع الدولار مقابل الجنيه.

وأكد أن خروج الاستثمارات الأجنبية يؤثر بالفعل في سوق الصرف، إلا أن هناك عوامل أخرى تسهم في تحقيق قدر من التوازن، من بينها تحويلات المصريين العاملين في الخارج، إلى جانب الإيرادات المتأتية من قناة السويس ومصادر النقد الأجنبي الأخرى.

وأضاف أن التأثير المتوقع على سعر الصرف سيظل على الأرجح ضمن نطاق محدود، مستبعداً حدوث تقلبات حادة، في ظل وجود مصادر داعمة للعملة المحلية تخفف من آثار خروج بعض الاستثمارات الأجنبية.

وأشار إلى أن التقديرات الرسمية الصادرة عن الجهات الاقتصادية المعنية، ومنها لجنة السياسات النقدية في البنك المركزي المصري، تفيد بأن أي تحركات في سعر الصرف ستظل ضمن حدود ضيقة نسبياً، لافتاً إلى أن نطاق التغير المتوقع قد يتراوح بين ٥٪ و١٠٪.

ونبه إلى أن استمرار خروج الأموال الساخنة سيبقى عاملاً داعماً لارتفاع سعر صرف الدولار مقابل الجنيه، إلا أن قوة هذا التأثير ستعتمد على حجم التدفقات الخارجة في مقابل التدفقات الداخلة من المصادر الأخرى للنقد الأجنبي، ما يجعل احتمالات التحرك الحاد في سعر الصرف محدودة في الوقت الراهن.

ناصر..

خبرة تمتد لأكثر من ٤٥ عاما

بنك التعمير والإسكان يواصل التوسع في التمويل العقاري بحلول تمويلية مبتكرة ومستدامة

أكد بنك التعمير والإسكان مواصلة دوره في دعم القطاع العقاري من خلال التوسع في تقديم حلول تمويلية مبتكرة، بما يتماشى مع خطة الدولة لتحقيق التنمية العمرانية المستدامة، مستندًا إلى خبرة تمتد لأكثر من 45 عامًا في السوق المصرية.

جاء ذلك خلال مشاركة البنك في فعاليات مؤتمر Capital Forum 2026، بحضور وليد مطر، مساعد العضو المنتدب للتجزئة المصرفية والفروع والتمويل العقاري.

وقال وليد مطر، مساعد العضو المنتدب للتجزئة المصرفية والفروع والتمويل العقاري، إن دور البنوك في القطاع العقاري لم يعد يقتصر على توفير التمويل فقط، بل أصبح شريكا أساسيًا في تنفيذ خطط التنمية العمرانية، من خلال تقديم حلول تمويلية متكاملة تلبي احتياجات الأفراد والمطورين، وتسهم في دعم النمو الاقتصادي.

وأضاف أن الطفرة العمرانية التي شهدتها مصر خلال السنوات الأخيرة، مع إنشاء المدن الجديدة والمجتمعات العمرانية المتكاملة، عززت من أهمية القطاع المصرفي في تمويل المشروعات التنموية.

وأوضح أن بنك التعمير والإسكان يتمتع بخبرة طويلة في مجال التمويل العقاري، مدعومة بشراكة استراتيجية مع هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، وهو ما مكنه من تطوير منتجات تمويلية تتوافق مع احتياجات السوق.

كما أشار إلى أن البنك يواصل الاستثمار في التحول الرقمي لتبسيط الإجراءات وتحسين تجربة العملاء، مؤكدًا أن المرحلة المقبلة ستشهد إطلاق حلول تمويلية أكثر مرونة، وتوسيع الشراكات مع مختلف أطراف القطاع العقاري، بما يعزز مكانة البنك كأحد أبرز الداعمين للتنمية العمرانية في مصر.

يقفز بصافي أصوله إلى ١,٦٨٢ تريليون جنيه بنهاية يونيو ٢٠٢٦

البنك التجاري الدولي CIB يحقق طفرة تاريخية في أرباحه ويصل بها إلي ٣٩,٢٤ مليار جنيه خلال ٦ أشهر

أظهرت القوائم المالية المجمعة للبنك التجاري الدولي – مصر (CIB) عن النصف الأول من العام الجاري ٢٠٢٦، نموا قويا في مؤشراته المالية؛ إذ ارتفعت أرباح البنك بنسبة سنوية بلغت ١٧,٩٢٪ ..ووفقا للإفصاح المرسل للبورصة المصرية، حقق البنك صافي ربح مجمع بلغ ٣٩,٣١ مليار جنيه خلال الفترة من يناير وحتى نهاية يونيو ٢٠٢٦، مقارنة بصافي ربح قدره ٣٣,٣٤ مليار جنيه خلال الفترة المقارنة من العام السابق ٢٠٢٥.

وأظهرت القوائم المالية للبنك تحقيقه أرباح قبل الضرائب بقيمة ٥٤,١٥٩ مليار جنيه، مقارنة بنحو ٤٦,٢٥٩ مليار جنيه.

وسجل صافي الدخل من العائد ٦٠,٨٢٦ مليار جنيه بنهاية يونيو الماضي، مقابل ٥١,٣٣٥ مليار جنيه بنهاية يونيو ٢٠٢٥، كما ارتفع صافي الدخل من الأتعاب والعمولات إلى ٥,٨٢٧ مليار جنيه، مقابل ٤,١٥٠ مليار جنيه.

وارتفع صافي الدخل من العائد خلال النصف الأول من العام الجاري على أساس سنوي بنحو ١٨,٤٪ إلى نحو ٦٠,٨٣ مليار جنيه فيما ارتفع صافي الدخل من الاتعاب والعمولات بنحو ٤٠,٤٪ على أساس سنوي إلى نحو ٥,٨٣ مليار جنيه.

قفزة في صافي الأصول

و ارتفع صافي أصول البنك التجاري الدولي – مصر إلى ١,٦٨٢ تريليون جنيه بنهاية يونيو ٢٠٢٦، مقابل ١,٤٣٦ تريليون جنيه بنهاية ديسمبر ٢٠٢٥، بنسبة نمو ١٧٪، بحسب القوائم المالية المستقلة للبنك.

كما ارتفع رأسمال البنك ليسجل ٣٤,٠٥١ مليار جنيه، مقابل ٣٣,٧٧٩ مليار جنيه.

الودائع

وزاد إجمالي الودائع لدى «التجاري الدولي» بنسبة ١٧,٨٪ خلال أول ٦ أشهر من ٢٠٢٦ إلى نحو ١,٣١ تريليون جنيه بنهاية يونيو ٢٠٢٦، في حين سجلت محفظة القروض الإجمالية المقدمة للعملاء نموا بنسبة ١٧,٦٪ إلى نحو ٥٩٧,٧٨ مليار جنيه.

وكشفت القوائم المالية المجمعة للبنك عن ارتفاع ودائع العملاء لتسجل ١,٣٠٨ تريليون جنيه، مقابل ١,١١٠ تريليون جنيه. حيث سجلت ودائع الأفراد ٧٤١ مليار جنيه، محققة نموًا حقيقيًا بنسبة ١٣٪ منذ بداية العام، بما يعادل ٨٨ مليار جنيه بعد استبعاد أثر تغير سعر الصرف، بدعم من النمو القوي في الحسابات الجارية وحسابات التوفير والشهادات الادخارية، مع مساهمة كبيرة من شريحتي العملاء الأفراد ذوي الملاءة المالية والعملاء أصحاب الثروات.

حجم القروض

وأوضحت القوائم المالية أن قروض البنك للعملاء صعدت إلى ٥٩٧,٧٨٥ مليار جنيه بنهاية يونيو الماضي، مقابل ٥٠٧,٩٥٣ مليار جنيه بنهاية عام ٢٠٢٥.

سجلت نسبة القروض غير المنتظمة إلى إجمالي محفظة القروض ١,٥٩٪ بنهاية يونيو ٢٠٢٦، فيما بلغ معدل تغطية القروض غير المنتظمة ٣٣٨٪، بما يعكس قدرة البنك على استيعاب أي زيادات غير متوقعة في حجم هذه القروض.

وأوضح البنك أن إجمالي محفظة قروض الأفراد بلغت ١٠١ مليار جنيه، محققة نموًا حقيقيًا منذ بداية العام بنسبة ١٢٪، بما يعادل ١٠,٦ مليار جنيه بعد استبعاد أثر تغير سعر الصرف، مدفوعة بصورة رئيسية بالنمو في القروض الشخصية وبطاقات الائتمان.

كما بلغت الحصة السوقية للبنك في قروض الأفراد نحو ٦,٥٦٪ حتى نهاية فبراير ٢٠٢٦، بما يعكس استمرار تعزيز موقعه التنافسي في السوق المصرفية المصرية.

القروض المشتركة

ارتفعت محفظة القروض المشتركة بالبنك التجاري الدولي – مصر (CIB) إلى ٩٥,٥ مليار جنيه بنهاية يونيو ٢٠٢٦، مقابل ٧٨,٦ مليار جنيه بنهاية ديسمبر ٢٠٢٥، بزيادة قدرها ١٦,٩ مليار جنيه، وبمعدل نمو بلغ نحو ٢٦,٦٪.

المخصصات

وقام التجاري الدولي بتكوين مخصصات لخسائر الائتمان بقيمة ٤٨٢ مليون جنيه خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٦، مقارنة برد مخصصات خسائر ائتمان بقيمة ٣٣٤ مليون جنيه خلال الفترة نفسها من عام ٢٠٢٥.

كما حافظ البنك التجاري الدولي على قاعدة رأسمالية قوية، إذ سجل معدل كفاية رأس المال ٢٨,٤٪ بنهاية يونيو ٢٠٢٦، بما يعزز قدرته على مواجهة تقلبات السوق ودعم خطط النمو المستقبلية.

المعاملات الرقمية

وأوضح البنك أن عدد مستخدمي منصات الخدمات المصرفية الرقمية والإنترنت البنكي تجاوز ٢,٢ مليون مستخدم بنهاية يونيو ٢٠٢٦، بزيادة سنوية بلغت ١٥٪ مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي.

وسجلت القيمة الإجمالية للمعاملات المنفذة عبر جميع المنصات الرقمية نحو ٣,٦ تريليون جنيه خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٦، محققة نموًا بنسبة ٥٥٪ على أساس سنوي، في دلالة على التوسع الكبير في استخدام القنوات الإلكترونية لتنفيذ المعاملات المصرفية.

كما استقطب البنك ٢٢٧ الف عميل جديد خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٦، بزيادة بلغت ٣٥٪ مقارنة بالفترة المقابلة من العام الماضي، مدفوعًا بتطور بنيته التحتية الرقمية وتوسع خدماته الإلكترونية.

وأضاف البنك أن معدل التسجيل الرقمي للعملاء الجدد ارتفع بنسبة ٢١٪، بما يؤكد نجاح استراتيجيته في تسهيل إجراءات فتح الحسابات والانضمام إلى خدماته الرقمية، وتعزيز دور القنوات الإلكترونية بوصفها محركا رئيسيًا للنمو وتحسين تجربة العملاء.

بنك مصر و«إي فاينانس» يوقعان اتفاقية لتحويل مرتبات العاملين ودعم الحلول المصرفية الرقمية

في خطوة جديدة لتعزيز التعاون بين القطاع المصرفي وقطاع التكنولوجيا المالية، وقع بنك مصر اتفاقية تعاون مع مجموعة «إي فاينانس للاستثمارات المالية والرقمية» لتحويل مرتبات العاملين بالمجموعة والشركات التابعة لها، وذلك في إطار حرص الجانبين على توفير حلول مالية ومصرفية متطورة تدعم التحول الرقمي وتلبي احتياجات الموظفين.

ويأتي هذا التعاون امتدادًا لدور بنك مصر الريادي في تقديم حلول مصرفية مبتكرة لكبرى الشركات والمؤسسات، انطلاقًا من إيمانه بأهمية بناء شراكات استراتيجية تسهم في دعم الاقتصاد الوطني وتعزيز جهود التحول الرقمي والشمول المالي، بما يتوافق مع رؤية مصر ٢٠٣٠.

وقد تم توقيع البروتوكولات بحضور كلٍّ من تاج الدين الطباخ الرئيس التنفيذي لقطاع الموارد البشرية والشئون الإدارية لمجموعة «إي فاينانس»، أيهاب درة ــ رئيس قطاع الفروع والتجزئة المصرفية ببنك مصر، أحمد إسماعيل الرئيس التنفيذي لقطاع مستشاري الدفع والتحصيل الإلكتروني لشركة «إي فاينانس « حسام الجولي الرئيس التنفيذي لشركة التشغيل المنشآت المالية، عادل مبارك العضو المنتدب - شركة إي أسواق ، وائل سالم الرئيس التنفيذي للقطاع المالي لشركة «إي فاينانس»، حسن حلمي رئيس قطاع الموارد البشرية بالمجموعة، بحضور عدد من قيادات الجانبين.

ويستهدف التعاون تقديم خدمات تحويل المرتبات لموظفي مجموعة إي فاينانس للاستثمارات المالية والرقمية والشركات التابعة لها، والتي تشمل شركة إي فاينانس، وشركة إي أسواق، وشركة إي فاينانس للاستثمار، وشركة إي نابل، وشركة إي نوفيت، وشركة خالص، بما يتيح للعاملين الاستفادة من باقة متكاملة من الخدمات والمنتجات المصرفية التي يقدمها بنك مصر، إلى جانب الحلول الرقمية المتطورة التي تلبي مختلف احتياجاتهم المالية.

ويأتي اختيار مجموعة إي فاينانس لبنك مصر كشريك لتقديم خدمات تحويل المرتبات انطلاقًا من الثقة التي يحظى بها البنك لدى كبرى المؤسسات والشركات، لما يمتلكه من خبرة مصرفية عريقة وسجل حافل في تقديم حلول مصرفية متطورة وخدمات رقمية متكاملة تلبي احتياجات قطاع الأعمال بكفاءة وجودة عالية.

وفي هذا السياق، قال أيهاب درة ، رئيس قطاع الفروع والتجزئة المصرفية ببنك مصر «أن بنك مصر يحرص على التوسع في تقديم حلول مصرفية متكاملة ومبتكرة لكبرى المؤسسات، بما يسهم في دعم خطط الدولة نحو التحول الرقمي وتعزيز الشمول المالي، مشيرًا إلى أن هذا التعاون يأتي في إطار استراتيجية بنك مصر الهادفة إلى تطوير خدماته وتعزيز ريادته في السوق المصرفي، من خلال تقديم خدمات مصرفية متطورة تلبي احتياجات العملاء، والمشاركة الفاعلة في المبادرات والمشروعات التي تدعم خطط التنمية، بما يعكس التزام البنك المستمر بالمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة والرخاء الاقتصادي، وذلك اتساقًا مع رؤية مصر ٢٠٣٠».

فيما أعرب الدكتور تاج الدين الطباخ، الرئيس التنفيذي لقطاع الموارد البشرية والشئون الإدارية بمجموعة «إي فاينانس» للاستثمارات المالية والرقمية، عن اعتزازه بالتعاون الاستراتيجي مع بنك مصر، مؤكدًا أن هذه الشراكة تمثل خطوة جوهرية تعكس حرص المجموعة الدائم على تقديم أفضل المزايا والخدمات المالية المتكاملة للعاملين بها وبشركاتها التابعة.

وأضاف د. تاج الدين: «إن اختيارنا لبنك مصر جاء ركيزة على مكانته الرائدة وخبراته المصرفية العريقة، فضلًا عن حزمة خدماته الرقمية المتطورة التي تتواكب تماما مع رؤية المجموعة في تعزيز التحول الرقمي والارتقاء بتجربة الموظفين، مشيرا إلى تطلع المجموعة المستمر لترسيخ مثل هذه الشراكات الوطنية الاستراتيجية وتوسيع آفاق التعاون في المستقبل. "

دعم يصل إلى ٢٥٠ ألف جنيه..

البنك الأهلي المصري يعلن المشروعات الفائزة بمبادرة «شباب شامل»

واصل البنك الأهلي المصري جهوده في دعم وتمكين الشباب، بإعلان أفضل المشروعات الفائزة ضمن مبادرة «شباب شامل»، التي ينظمها بالتعاون مع وزارة الشباب والرياضة وبرعاية البنك المركزي المصري، بهدف نشر الوعي المالي، وتنمية مهارات ريادة الأعمال، وتشجيع الشباب على تحويل أفكارهم إلى مشروعات ناجحة تسهم في دعم الاقتصاد الوطني. جاء الإعلان عن المشروعات الفائزة بحضور لجنة تحكيم ضمت ممثلين عن البنك المركزي المصري، ووزارة الشباب والرياضة، والبنك الأهلي المصري، حيث جرى تقييم المشروعات وفق معايير محددة لاختيار أفضل الأفكار القابلة للتنفيذ، ضمن المبادرة التي استهدفت تعزيز الشمول المالي وريادة الأعمال بين الشباب. وشهدت مبادرة «شباب شامل» تنظيم سلسلة من الفعاليات داخل عدد من الأندية بمحافظة القاهرة على مدار ستة أيام، تضمنت جلسات للتثقيف المالي، وورش عمل متخصصة في تأسيس وإدارة المشروعات، إلى جانب ندوات عن الابتكار وريادة الأعمال، فضلًا عن التعريف بالخدمات والمنتجات المصرفية التي يقدمها البنك الأهلي المصري، وبرامجه الداعمة للمشروعات الصغيرة، وعلى رأسها مبادرة «رواد النيل». واستقطبت المبادرة مشاركة واسعة من الشباب، حيث استقبلت أكثر من ٥٠ مشروعًا، وبعد الانتهاء من أعمال التقييم تم اختيار ١٢ مشروعًا للتصفيات النهائية، قبل الإعلان عن أفضل ثلاثة مشروعات فائزة، حصل أصحابها على دعم مالي يساعدهم في تنفيذ أفكارهم وتحويلها إلى مشروعات على أرض الواقع. وحصل صاحب المركز الأول على ٢٥٠ ألف جنيه، فيما نال الفائز بالمركز الثاني ١٥٠ ألف جنيه، بينما حصل المركز الثالث على ١٠٠ ألف جنيه، في خطوة تعكس حرص البنك الأهلي المصري على توفير الدعم المالي والمعرفي لرواد الأعمال الشباب، وتشجيع ثقافة الابتكار والعمل الحر. وتؤكد مبادرة «شباب شامل» أهمية الشراكة بين مؤسسات الدولة والقطاع المصرفي في إعداد جيل يمتلك المهارات المالية وريادة الأعمال، بما يسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتعزيز مشاركة الشباب في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، من خلال توفير بيئة داعمة تساعدهم على إطلاق مشروعاتهم وتحقيق النجاح.

الحصاد

الرؤية الغائبة أمام عينيك

● السنة الثامنة عشر ● الاحد 26 يوليو 2026 ● العدد 851

اقتصادية قناة السويس تخطط لجولة ترويجية في الهند بنهاية ٢٠٢٦

بحث وليد جمال الدين، رئيس الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس، بمقر الهيئة بالعاصمة الجديدة، مع سوريش كيه. ريدي (Suresh K. Reddy)، سفير جمهورية الهند لدى جمهورية مصر العربية، يرافقه براكاش شودهاري (Prakash Choudhary)، السكرتير الثاني والممثل التجاري بالسفارة الهندية، سبل تعزيز التعاون الاقتصادي والاستثماري بين الجانبين.

شهد اللقاء استعراض فرص الاستثمار المتاحة داخل المنطقة الاقتصادية لقناة السويس، خاصة في القطاعات الصناعية واللوجستية ذات الأولوية.

واستعرض وليد جمال الدين ما تشهده المنطقة الاقتصادية لقناة السويس من تطور متسارع في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مؤكدًا أن الاستثمارات الهندية تمثل أحد النماذج المهمة للشراكات الصناعية الناجحة داخل المنطقة، لا سيما في منطقة السخنة الصناعية التي تضم عددًا من المشروعات الهندية العاملة في قطاعات صناعية متنوعة، إلى جانب التوسع في الصناعات التعدينية بمنطقة شرق الإسماعيلية الصناعية، حيث كانت الاستثمارات الهندية في مقدمة الاستثمارات التي اتجهت إلى هذا القطاع، فضلا عن توقيع أول مشروع هندي بمنطقة القنطرة غرب الصناعية.

عين علي «تأهيل الشركات» والأخرى علي «التمويلات الاستثمارية»

اليوم .. انطلاق البرنامج التدريبي لبناء جاهزية الشركات الحكومية المقيدة قيدا مؤقتا بالبورصة المصرية

تطلق الهيئة العامة للرقابة المالية برئاسة الدكتور إسلام عزام، اليوم 26 يوليو، برنامجها التدريبي لبناء جاهزية الشركات الحكومية المقيدة قيدًا مؤقتًا بالبورصة المصرية، والذي يعتبر أول مبادرة وطنية داعمة لبرنامج الطروحات بالتدريب والتأهيل، من خلال معهد الخدمات المالية ومركز المديرين المصري الذراعين التدريبيين للهيئة.

يهدف البرنامج التدريبي إلى تعزيز كفاءة الكوادر المهنية بالشركات والقطاعات، ونشر الثقافة المالية بها، واستكمال خطط العمل المستقبلية والأطر المالية والفنية للطرح بكفاءة، فضلا عن بناء كوادر وطنية متخصصة في الطروحات.

ويسعى البرنامج التدريبي إلى إعانة الشركات على استيفاء الشركات المستهدفة بالطرح في البورصة المصرية لمتطلبات القيد والطرح وتطبيق أفضل ممارسات الحوكمة والإفصاح، في إطار جهود الهيئة لدعم تنفيذ برنامج الدولة للطروحات الحكومية ورفع جاهزية الشركات المستهدفة.

وتنظم الهيئة العامة للرقابة المالية بهذه المناسبة جلسة افتتاحية للبرنامج بحضور الدكتور محمد فريد صالح، وزير الاستثمار والتجارة الخارجية، والدكتور هاشم السيد، مساعد رئيس مجلس الوزراء والرئيس التنفيذي لوحدة الشركات المملوكة للدولة، وعمر رضوان، رئيس البورصة المصرية، وقيادات الهيئة والبورصة ولفيف من رؤساء ومديري الشركات الحكومية.

وقال الدكتور إسلام عزام، رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية، إن برنامج بناء الجاهزية يعكس تكامل أدوار الهيئة بين الرقابة والتنظيم والتوعية من أجل بناء أسواق أكثر كفاءة، لاسيما سوق رأس المال، الذي سوف يساهم برنامج الطروحات الحكومية في تعميقه وتوسيعه وزيادة جاذبيته عبر قيد وطرح مجموعة من أهم الشركات الحكومية وأكثرها تميزًا في قطاعات إنتاجية متعددة تكفل تنوع الخيارات الاستثمارية.

وأشاد رئيس الهيئة بالتنسيق الكامل القائم مع وحدة الشركات المملوكة للدولة برئاسة الدكتور هاشم السيد، والمساعي المشتركة لنقل أفضل الخبرات والممارسات إلى الشركات المستهدفة، بهدف استكمال متطلبات القيد والطرح وفقًا أحدث الأطر التنظيمية، وبما يضمن استدامة الامتثال بعد الإدراج.

وأوضح الدكتور إسلام عزام أن البرنامج لن يقتصر على الشركات الـ20 التي نجحت الوحدة حتى الآن في قيدها قيدًا مؤقتًا، وإنما سيمتد إلى باقي الشركات الحكومية المستهدفة بالطرح وهي حوالي 30 شركة في قطاعات البترول والتعدين والأدوية والسياحة والمقاولات والتعليم والصناعة، مشيرًا إلى أن المستهدفين بالتدريب هم رؤساء وأعضاء مجالس إدارات الشركات الحكومية، والرؤساء التنفيذيين، والمديرين الماليين، ومديري الحسابات، ومسئولي الإفصاح وعلاقات المستثمرين، ومسئولي الحوكمة والمراجعة الداخلية، وجميع القيادات التنفيذية المعنية بملفات القيد والطرح.

وأكد رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية، أن البرنامج الوطني لبناء جاهزية الشركات الحكومية للطرح في البورصة المصرية يستهدف تأهيل الشركات المقيدة قيدًا مؤقتًا، بما يساعدها على استيفاء متطلبات القيد النهائي والطرح في سوق الأوراق المالية.

وأوضح إسلام عزام، أن البرنامج يعتمد على محاضرات وورش عمل ودراسات حالة عملية، بهدف تدريب القيادات التنفيذية بالشركات على جميع المتطلبات التنظيمية والفنية اللازمة لإتمام عمليات القيد والطرح بنجاح.

وأشار رئيس الهيئة إلى أن هناك حاليًا 20 شركة مقيدة قيدًا مؤقتًا بالبورصة المصرية، تحصل كل منها على مهلة لاستكمال إجراءات القيد النهائي، والتي تشمل تنفيذ الطرح العام أو الخاص، وإعداد القيمة العادلة، واستيفاء المتطلبات القانونية والتنظيمية.

وأضاف أن البرنامج يركز على رفع كفاءة مسؤولي الشركات في مجالات الإفصاح والالتزام بالمتطلبات الرقابية بما يسهم في تسريع انتقالها من القيد المؤقت إلى القيد النهائي.

وأوضح إسلام عزام أن البرنامج يتناول الإطار التشريعي والتنظيمي لسوق رأس المال، وقانون سوق رأس المال رقم 95 ولائحته التنفيذية، إلى جانب قواعد القيد والشطب بالبورصة، وأدوار الهيئة العامة للرقابة المالية والبورصة المصرية وشركة مصر للمقاصة.

وأضاف أن البرنامج يستعرض رحلة الشركة منذ القيد المؤقت وحتى بدء التداول، موضحًا فلسفة القيد المؤقت، وشروطه، والمستندات المطلوبة، والحالات التي يجوز فيها تطبيقه.

وأكد رئيس الهيئة أن البرنامج يولي اهتمامًا كبيرًا بالجوانب المالية والمحاسبية، من خلال التدريب على إعداد القوائم المالية، وتطبيق معايير المحاسبة المصرية، وتعزيز نظم الرقابة الداخلية، والمراجعة الداخلية، وإدارة المخاطر.

وأشار إلى أن البرنامج يتضمن محورًا متخصصًا حول الحوكمة، يشمل متطلبات استمرار القيد، واستقلالية مجالس الإدارة، والتمثيل النسبي للمرأة، إضافة إلى متطلبات الإفصاح البيئي والاستدامة، والتقييم العادل للأصول.

وأوضح عزام أن المشاركين سيخضعون في ختام البرنامج لمحاكاة كاملة لعملية الطرح، تشمل إعداد ملف القيد، ونشرة الطرح، وآليات الإفصاح، وإدارة علاقات المستثمرين، والتنسيق مع مدير الطرح، بما يتيح للشركات اكتساب الخبرة العملية قبل تنفيذ الطرح الفعلي.

وكشف رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية أن أولى فعاليات البرنامج ستنطلق في 26 يوليو، بمشاركة نحو 16 شركة، بينها 12 شركة مقيدة بالفعل قيدًا مؤقتًا، و4 شركات تستعد للحصول على القيد المؤقت ضمن برنامج الطروحات الحكومية.

وأضاف أن الهيئة تدرس مستقبلًا تعميم البرنامج على شركات القطاع الخاص الراغبة في القيد والطرح بالبورصة، بهدف نشر أفضل الممارسات وتعزيز كفاءة سوق رأس المال المصري.

من جانبه ، قال الدكتور طارق سيف، المدير التنفيذي لمعهد الخدمات المالية، إن البرنامج التدريبي يتيح للمشاركين التعرف على مختلف مراحل رحلة القيد والطرح، بداية من استيفاء متطلبات القيد المؤقت وحتى القيد النهائي وبدء التداول، وسيتنوع بين المحاضرات القصيرة ودراسات الحالة والمحاكاة المتكاملة.

وأضاف أن البرنامج سيتضمن 7 محاور رئيسية تتضمن التعريف الكامل بالإطار التشريعي والتنظيمي لسوق رأس المال، وآليات القيد المؤقت والنهائي، والجاهزية المالية والمحاسبية، ومتطلبات الحوكمة والاستدامة، والإفصاح ونشرات الطرح، وآليات تنفيذ الطروحات العامة، والالتزامات اللاحقة للقيد، بمشاركة خبراء من الهيئة العامة للرقابة المالية والبورصة المصرية ومستشاري الطروحات المرخصين من الهيئة.

يُذكر أن معهد الخدمات المالية ومركز المديرين المصري الذراعين التدريبيين للهيئة العامة للرقابة المالية، يقدمان سنويًا حزمة كبيرة من الدورات التدريبية المتنوعة والمتدرجة يستفيد منها آلاف المهنيين في مجالات أبرزها: الحوكمة والالتزام والاستدامة والمخاطر وعلاقات المستثمرين والأطر التشريعية والتنظيمية، تعزيزًا لكفاءة الوظائف القيادية والكوادر المهنية بشركات القطاع المالي غير المصرفي والمستثمرين في سوق رأس المال وقطاعي التأمين والتمويل.

محمد محيي الدين

عزام : البرنامج سيمتد إلى 30 شركة مستهدفة بالطرح وتتنوع في قطاعات البترول والتعدين والأدوية والسياحة والمقاولات والتعليم والصناعة

الرقابة المالية تبحث مع البنك الدولي تفعيل "الشورت سيلينج" و"صانع السوق"

بحث الدكتور إسلام عزام، رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية، مع وفد من البنك الدولي، مستجدات تطوير سوق رأس المال المصري، وخطط الهيئة لتفعيل عدد من الأدوات الاستثمارية الجديدة، وفي مقدمتها آلية بيع الأوراق المالية المقترضة (Short Selling) ونشاط صانع السوق (Market Maker)، بما يعزز كفاءة السوق ويزيد من جاذبيته للمستثمرين.

وأكد رئيس الهيئة، خلال اللقاء، أن الرقابة المالية تستهدف تنويع استراتيجيات الاستثمار وإتاحة أدوات أكثر تطورًا وتنافسية، بما يسهم في تعميق سوق رأس المال، ورفع مستويات السيولة، وتوسيع قاعدة المستثمرين، في إطار رؤية متكاملة لتطوير السوق بما يتوافق مع أفضل الممارسات الدولية ومستهدفات رؤية مصر ٢٠٣٠.

وشهد الاجتماع استعراض البرنامج التدريبي الذي تطلقه الهيئة، الأحد المقبل، لتأهيل قيادات الشركات الحكومية المقيدة قيدًا مؤقتًا بالبورصة، ودعم جاهزيتها لإنجاح برنامج الطروحات الحكومية، وذلك بالتعاون مع معهد الخدمات المالية ومركز المديرين المصري.

كما ناقش الجانبان مستجدات تطوير سوق المشتقات المالية، إلى جانب جهود الهيئة في نشر الوعي بالأدوات الاستثمارية الجديدة، حيث أكد عزام أن رفع مستوى الوعي المالي يمثل أحد أبرز التحديات، ويتطلب تعاونًا وثيقًا بين الهيئة والبورصة المصرية وشركة مصر للمقاصة وكافة أطراف السوق، مع التركيز على جذب المستثمرين

جنرال موتورز مصر تحتفل بإتمام إجراءات دخول السيارات المصنعة في أمريكا إلى السوق المصري

أعلنت جنرال موتورز مصر ترحيبها بقرار الحكومة المصرية اعتماد العمل بالمعايير الفيدرالية الأمريكية لسلامة المركبات (FMVSS)، وذلك خلال زيارة عدد من كبار المسؤولين الحكوميين إلى مصنع جنرال موتورز مصر بمدينة السادس من أكتوبر، حيث أكدوا اعتماد هذه المعايير بما يسهم في توسيع الخيارات المتاحة أمام العملاء، في السوق المحلية.

واستضاف روهان فرناندين، رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي المرتقب لجنرال موتورز مصر وأفريقيا، مراسم الإعلان بحضور ستيفن هاينز، مساعد وزير التجارة الأمريكي لشؤون الصناعة والتحليل، وروبرت سيلفرمان، القائم بالأعمال في سفارة الولايات المتحدة الأمريكية، و المهندس خالد هاشم وزير الصناعة، و محمد فريد صالح وزير الاستثمار والتجارة الخارجية، وذلك عقب جولة تفقدية لعمليات التصنيع داخل المصنع.

وفي هذا السياق، قال فرناندين، رئيس مجلس الإدارة والمديرالتنفيذي المرتقب لجنرال موتورز مصر وأفريقيا: « ترحب جنرال موتورزمصر بالإتفاق الذي تم ابرامه مع الحكومة المصرية لإعتماد المعايير الفيدرالية الأمريكية لسلامة المركبات FVMSS . وتمثل هذه الخطوة محطة هامة لقطاع السيارات المصري وإجراءً إيجابيًا نحو سوق أكثر انفتاحًا ووضوحًا للمركبات وقطع الغيارالمصنعة في الولايات المتحدة، بما يتماشى مع التزام جنرال موتورز الممتد على مدار ١٠٠عام في الشرق الأوسط وافريقيا التي انطلقت من مصر، بدعم نمو وتطور قطاع السيارات.»

وأضاف «وبالنسبة لجنرال موتورز مصر ، فإن هذه الخطوة توفر إطارًا تنظيميًا أكثر كفاءة ووضوحًا للوصول إلى السوق المصري، وهو ما أسهم بالفعل في إعادة علامة كاديلاك إلى مصر خلال مايو الماضي. وتعكس هذه الخطوة كيف يمكن للتطورات التنظيمية أن تتحول إلى نتائج اقتصادية وتجارية ملموسة، عبر توسيع الخيارات المتاحة أمام المستهلك المصري، وتعزيز المنافسة العادلة بين الشركات العالمية، وترسيخ مكانة مصر كسوق استراتيجية واعدة لصناعة السيارات.»

وفي مايو، أعلنت جنرال موتورز، بالشراكة مع المنصور للسيارات، العودة الرسمية لعلامة كاديلاك إلى السوق المصرية من خلال مجموعة سيارات فاخرة ترتكز على المركبات الكهربائية، بما يجمع بين الإرث العريق للعلامة التجارية ورؤيتها العالمية نحو مستقبل يعتمد بالكامل على السيارات الكهربائية.

كما تقدم المجموعة الجديدة أحدث أجيال سيارات كاديلاك في مصر، وتشمل OPTIQ وLYRIQ و VISTIQ وESCALADE IQ وESCALADE IQL و ESCALADE. وتوفر هذه الطرازات مجتمعة للعملاء المصريين واحدة من أكثر مجموعات السيارات الرياضية متعددة الاستخدامات (SUV) الأكثر تطورًا في القطاع، عبر فئات مدمجة ومتوسطة وكبيرة الحجم، مع تركيز قوي على الأداء الفاخر المدعوم بالمركبات الكهربائية.

مصر والجبل الأسود تدشنان شراكة اقتصادية جديدة.. خط ملاحي مباشر واتفاقية تعاون قبل نهاية العام

استضافت وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية مائدة مستديرة موسعة برئاسة الدكتور محمد فريد صالح، وزير الاستثمار والتجارة الخارجية، وبحضور رئيس جمهورية الجبل الأسود ياكوف ميلاتوفيتش، وعدد من الوزراء وكبار المسؤولين، إلى جانب قيادات مجتمع الأعمال والشركات من البلدين، لبحث فرص التعاون الاقتصادي والاستثماري وتعزيز الشراكات بين القطاع الخاص المصري ونظيره في الجبل الأسود.

وجاءت الفعالية على هامش الزيارة الرسمية التي أجراها رئيس الجبل الأسود إلى القاهرة، والتي شهدت أيضا توقيع مذكرة تفاهم بين الهيئة العامة لميناء الإسكندرية وهيئة موانئ الجبل الأسود، بما يعزز التعاون في مجالات النقل البحري والخدمات اللوجستية ويفتح آفاقا جديدة للتبادل التجاري.

و قد أكد الدكتور محمد فريد صالح أن العلاقات المصرية مع الجبل الأسود تشهد مرحلة جديدة من التعاون، مشيرًا إلى أن البلدين يمتلكان مقومات قوية لبناء شراكة اقتصادية تعكس الإمكانات الحقيقية لاقتصاديهما.

وأوضح أن المائدة المستديرة استهدفت الانتقال من مرحلة الحوار إلى التنفيذ، عبر إطلاق مشروعات مشتركة وتعزيز الاستثمارات المتبادلة، لافتًا إلى أن حجم التبادل التجاري الحالي لا يزال أقل بكثير من الإمكانات المتاحة.

وأشار وزير الاستثمار إلى أن مصر أصبحت مركزًا استثماريًا إقليميًا بفضل شبكة واسعة من اتفاقيات التجارة الحرة، بما يمنح المستثمرين فرصة النفاذ إلى أسواق أفريقيا والعالم العربي وأوروبا، التي تضم أكثر من ٣ مليارات مستهلك.

داليا احمد

مجموعة "كوانتم كابيتال" الأمريكية تستهدف تأسيس محفظة استثمارات بقطاع البترول والغاز المصري

عقد المهندس كريم بدوي، وزير البترول والثروة المعدنية، جلسة مباحثات موسعة مع وفد رفيع المستوى من مجموعة كوانتم كابيتال الأمريكية، إحدى المجموعات الاستثمارية المتخصصة في قطاع الطاقة، لبحث فرص الاستثمار المتاحة في قطاع البترول والغاز المصري، في ضوء اهتمام المجموعة بتأسيس محفظة استثمارات طويلة الأجل في السوق المصرية. نفطوغاز

أكد وزير البترول والثروة المعدنية أن قطاع البترول يمتلك فرصًا استثمارية واعدة في أنشطة البحث والاستكشاف والإنتاج، خاصة في مناطق شرق وغرب البحر المتوسط والبحر الأحمر، التي تتمتع بإمكانات جيولوجية كبيرة وفرص نمو واعدة.

وأوضح أن الوزارة تبنت خلال الفترة الأخيرة نماذج اقتصادية أكثر مرونة لتحفيز الاستثمار، وفي مقدمتها نموذج معامل الربحية (R-Factor)، الذي تم تطبيقه بنجاح في مناطق غرب البحر المتوسط، مع التوسع في تطبيقه بالبحر الأحمر والمناطق الجنوبية والجنوبية الغربية، بما يحقق عوائد اقتصادية مجزية للشركاء، ويخفض تكلفة إنتاج الغاز، ويسرع إدخال الاكتشافات الجديدة إلى مرحلة الإنتاج التجاري. عملاقاقتصاد

وأشار الوزير إلى أن الوزارة تعمل على توفير بيئة استثمارية تنافسية وسريعة الاستجابة، من خلال بوابة مصر للاستكشاف والإنتاج (EUG)، التي توفر البيانات الجيولوجية والفنية للمستثمرين، إلى جانب نظام القطاعات المفتوحة (Open Blocks)، الذي يتيح إسناد مناطق الامتياز للمستثمرين خلال ٣٠ يومًا في حال عدم وجود عروض منافسة.

واستعرض الوزير أيضًا الفرص الاستثمارية في قطاع التكرير، موضحًا أن مصر تمتلك ثماني معامل تكرير تعمل وفق أحدث المعايير العالمية، مع برنامج لتحديث المعامل وإضافة وحدات لإنتاج منتجات بترولية عالية القيمة باستثمارات مستهدفة تبلغ ٤,٥ مليار دولار.

كما تناول الإمكانات اللوجستية التي تتمتع بها مصر، وفي مقدمتها شركة سوميد، إلى جانب مشروع الشراكة مع إمارة الفجيرة لإنشاء مركز إقليمي لتجارة وتخزين وتداول المنتجات البترولية بميناء الحمراء بمدينة العلمين الجديدة، بما يعزز مكانة مصر كمركز إقليمي لتجارة وتداول الطاقة.

من جانبهم، أكد مسؤولو مجموعة كوانتم كابيتال اهتمامهم الجاد بدراسة الفرص الاستثمارية تمهيدًا لبدء نشاطهم في مصر، مشيرين إلى امتلاك المجموعة القدرات التمويلية والخبرات الفنية اللازمة للمشاركة في مشروعات البحث والاستكشاف والإنتاج، إلى جانب الاستثمار في مشروعات التكرير والبنية التحتية.

رئيس البورصة يبحث مع شركات السمسرة إطلاق نظام التداول الجديد

بحث رئيس البورصة المصرية عمر رضوان، خلال اجتماع موسع مع قيادات شركات الوساطة في الأوراق المالية، أولويات العمل خلال المرحلة المقبلة، واستعرض عددا من المقترحات و الإجراءات التنظيمية الهادفة إلى تطوير البنية التحتية لسوق المال، بالتنسيق مع الهيئة العامة للرقابة المالية.

وشهد الاجتماع مناقشة عدد من المحاور المرتبطة بتطوير وتحديث سوق المال، وفي مقدمتها التوسع في الأدوات والآليات الاستثمارية التي تسهم في تعزيز كفاءة السوق، وزيادة معدلات السيولة، وتوفير بيئة أكثر جذبًا للمستثمرين.

كما استمع الشاركون إلى شرح تفصيلي حول مزايا البرنامج الجديد الذي يجري تطويره حاليًا لاستكمال مسيرة تطوير منظومة التداول.

وأكد عمر رضوان أن شركات الوساطة تمثل شريكا أساسيًا في تنفيذ استراتيجية تطوير البورصة، مشددًا على أهمية استمرار الحوار و التنسيق مع جميع أطراف السوق؛ بما يدعم تنافسية سوق المال المصري ويعزز ثقة المستثمرين.

وأضاف أن البورصة تستهدف خلال الفترة المقبلة تنويع الأدوات المالية، إلى جانب تكثيف جهود الترويج للاستثمار والقيد، وتنفيذ برامج لنشر الثقافة المالية؛ بما يسهم في توسيع قاعدة المستثمرين وتعزيز النشاط بالسوق.

واختتم الاجتماع بالاستماع إلى مقترحات و ملاحظات ممثلي شركات الوساطة، حيث أكد رئيس البورصة المصرية استمرار نهج التشاور والتعاون مع مجتمع سوق المال؛ بما يدعم خطط التطوير ويحقق مصالح جميع المتعاملين.

يذكر أن نظام التداول الرئيسي في البورصة حاليًا، هو «X-Stream»، وهو منصة التداول الأساسية المستخدمة في السوق الرئيسي وسوق الشركات الصغيرة والمتوسطة لتسجيل أوامر المستثمرين بيعًا وشراءً وتنفيذ تعاملاتهم، والذي تعاقدت عليه البورصة المصرية مع مجموعة ناسداك أومكس وبدأت في استخدامه منذ ٢٠٠٨، وفي ٢٠١٤ اتفقت مجموعة ناسداك أومكس والبورصة على استمرار التعاقد لاستخدام نظام التداول.

الإسكان تخطر الشركات الأجنبية بتخصيص الأراضي والسعر النهائي إلكترونيا

أعلنت رائدة المنشاوي، وزيرة الإسكان، قيام قطاع الشئون العقارية والتجارية بهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة ببدء تفعيل إخطار الشركات والمستثمرين بقرارات التخصيص الصادرة من مجلس إدارة الهيئة بجلسته ٢١٩ لسنة ٢٠٢٦ متضمنة السعر النهائي إلكترونيا من خلال بوابة الاستثمار الأجنبي وبوابة خدمات المستثمرين على موقع الهيئة، وذلك في إطار خطة الوزارة للتحول الرقمي، وتمكينه الخدمات، وتعزيز مبادئ الحوكمة والشفافية، بما يسهم في دعم مناخ الاستثمار وتيسير الإجراءات أمام المستثمرين.

وأكدت المنشاوي، أن هذه الخطوة تأتي في إطار توجه الدولة نحو تطوير الخدمات الحكومية والتحول إلى منظومة رقمية متكاملة، بما يحقق سرعة إنجاز المعاملات، ويعزز ثقة المستثمرين، ويرفع كفاءة الأداء المؤسسي، مشيرة إلى أن الاعتماد على المنصات الإلكترونية في إخطار الشركات بقرارات التخصيص والتسعير النهائي يمثل نقلة نوعية في منظومة الخدمات الاستثمارية التي تقدمها هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة.

الحكومة تعتمد 7 طلبات لتأسيس شركات جديدة وزيادة مساهمات بشركات قائمة

وافق مجلس الوزراء برئاسة مصطفى مدبولي، على اعتماد التوصيات الصادرة عن وحدة الشركات المملوكة للدولة، بالموافقة على ٧ طلبات تأسيس لشركات جديدة، وزيادة بعض المساهمات في شركات قائمة.

وقال المجلس في بيان ، إن الهيئة المصرية العامة للثروة المعدنية طلبت الموافقة للشركة المصرية للثروات التعدينية على تأسيس شركة مساهمة مصرية جديدة تحت مسمى شركة « إندورامـا مصر للأسمدة ش.م.م».

وطلب جهاز مشروعات الخدمة الوطنية زيادة رأسمال شركة «السويدي الوطنية للصناعات والمشروعات الهندسية»، والتي يساهم فيها الجهاز بنسبة ٥٠٪، وشركة السويدي الكتريك بنسبة ٤٩٪ وشركة صلب مصر (المملوكة للجهاز) بنسبة ١٪.

الحكومة تعتمد 7 طلبات لتأسيس شركات جديدة وزيادة مساهمات بشركات قائمة

وافق مجلس الوزراء برئاسة مصطفى مدبولي، على اعتماد التوصيات الصادرة عن وحدة الشركات المملوكة للدولة، بالموافقة على ٧ طلبات تأسيس لشركات جديدة، وزيادة بعض المساهمات في شركات قائمة.

وقال المجلس في بيان ، إن الهيئة المصرية العامة للثروة المعدنية طلبت الموافقة للشركة المصرية للثروات التعدينية على تأسيس شركة مساهمة مصرية جديدة تحت مسمى «شركة النيل فيريكم للأسمدة الفوسفاتية – تايل فوسفات»، كما طلبت شركة فوسفات مصر الموافقة على تأسيس شركة مساهمة مصرية جديدة تحت مسمى شركة « إندورامـا مصر للأسمدة ش.م.م».

وطلب جهاز مشروعات الخدمة الوطنية زيادة رأسمال شركة «السويدي الوطنية للصناعات والمشروعات الهندسية»، والتي يساهم فيها الجهاز بنسبة ٥٠٪، وشركة السويدي الكتريك بنسبة ٤٩٪، وشركة صلب مصر (المملوكة للجهاز) بنسبة ١٪، بالإضافة إلى نتائج التقاوض الخاصة بطرح الشركة الوطنية للوقود من خلال شركة « طاقة عربية» بالاستحواذ على ٣٠٪ من أسهم الشركة المساهمة الجديدة المؤسسة.

الحكومة ترفع شعار «تمكين القطاع الخاص أولوية»

اتحاد المستثمرين يطرح مطالبه في اجتماع مع نائب رئيس مجلس الوزراء للشئون الاقتصادية

تستهدف مصر رفع مساهمة القطاع الخاص إلى ٦٥٪ من إجمالي الاستثمارات، وتتضمن جهود الحكومة حزمًا تشريعية وتسهيلات ائتمانية أبرزها حزمة التمويل التي تقدمها «منصة حافز« ، وبرنامج التوثيق الرسمي لسياسة ملكية الدولة، وتوفير أدوات مبتكرة لضمان تمويل مشروعات البنية التحتية.

وفي إطار الاهتمام الحكومي بتدعيم دور القطاع الخاص ، عقد الدكتور حسين عيسى، نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية، اجتماعًا موسعًا مع مجلس إدارة الاتحاد المصري للمستثمرين، برئاسة الدكتور محرم هلال، في إطار حرص الحكومة على تعزيز التواصل المباشر مع مجتمع الأعمال، والاستماع إلى رؤى المستثمرين ومقترحاتهم، وبحث سبل دعم النشاط الاستثماري في مختلف القطاعات، وتعزيز دور القطاع الخاص في دفع مسيرة التنمية الاقتصادية.

و أكد الدكتور حسين عيسى خلال اللقاء أن الحكومة حريصة على استمرار التواصل المباشر والدوري مع منظمات الأعمال وممثلي مجتمع المستثمرين، باعتبارهم شركاء أساسيين في جهود التنمية الاقتصادية، مشيرًا إلى أهمية الاستماع إلى آرائهم ومقترحاتهم، والعمل على تذليل أي تحديات تواجههم، بما يسهم في دعم الجهود الحكومية المتواصلة لتطوير وتحفيز بيئة الأعمال وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني.

وأوضح نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية، أن الحكومة تولي أهمية كبيرة لتعزيز تنافسية بيئة الأعمال وجذب مزيد من الاستثمارات، وتعزيز دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، مؤكدًا أن استمرار الحوار والتنسيق مع مجتمع الأعمال يمثل أحد المحاور المهمة لدعم جهود الإصلاح الاقتصادي وتحقيق مستهدفات الدولة التنموية.

وخلال الاجتماع، تم استعراض عدد من الموضوعات والملفات الاقتصادية والاستثمارية المهمة، وبحث سبل دعم المستثمرين وتعزيز النشاط الاستثماري في عدد من القطاعات، بما يسهم في زيادة معدلات الاستثمار والإنتاج، وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد المصري، وتعظيم مساهمة القطاع الخاص في دفع عجلة التنمية. كما عرض أعضاء مجلس إدارة الاتحاد عددًا من المقترحات والرؤى، ولا سيما في قطاعات الصناعة، والسياحة والفنادق، والتحول الرقمي، والتعليم الفني، والمشروعات الصغيرة، إلى جانب عدد من الموضوعات المرتبطة بتحسين مناخ الاستثمار وتيسير ممارسة الأعمال.

وتطرق الاجتماع إلى دور المجموعة الوزارية لريادة الأعمال في دعم منظومة ريادة الأعمال في مصر، وتعزيز البيئة الداعمة للشركات الناشئة، وتقييم المساندة اللازمة لرواد الأعمال في مختلف المجالات، بما يعزز قدرتهم على التوسع والنمو، ويدعم الابتكار، ويسهم في خلق المزيد من فرص العمل، وتعظيم مساهمة هذا القطاع في الاقتصاد الوطني.

إعادة هيكلة

من جانبه ، أكد الدكتور هشام إبراهيم، أستاذ الاستثمار والتمويل، أن تصاعد موجات الحمائية التجارية واضطراب سلاسل الإمداد العالمية يفرضان على الدول إعادة النظر في استراتيجياتها الاقتصادية، مشددًا على أن حماية التجارة الخارجية لم تعد تعتمد فقط على تنويع الأسواق، وإنما تحتاج إلى إعادة هيكلة القاعدة الإنتاجية وتعزيز القدرات المحلية.

وأوضح أن الاقتصاد العالمي مر خلال السنوات الماضية بعدة أزمات متلاحقة بدأت بجائحة كورونا، ثم الحرب الروسية الأوكرانية، وصولا إلى التوترات في منطقة الشرق الأوسط، وهو ما أدى إلى تغيرات كبيرة في خريطة التجارة والاستثمار عالميًا.

وقال إبراهيم إن المرحلة الحالية تتطلب دعم القاعدة الإنتاجية ورفع معدلات الاعتماد على الموارد والقدرات الذاتية، خاصة في الاقتصادات النامية، مشيرًا إلى أن الاقتصاد المصري بحاجة إلى زيادة قدراته الإنتاجية وتعظيم الاستفادة من إمكاناته المحلية.

وأضاف أن تعزيز التعاون بين الدول القريبة جغرافيًا أصبح عنصرًا مهمًا لمواجهة تحديات سلاسل الإمداد، سواء عبر خطوط النقل البرية أو البحرية أو الجوية، مؤكدًا أن تطوير البنية التحتية في مجالات الاتصالات والتكنولوجيا والمعلومات يسهم في زيادة حجم التعاون الاقتصادي بين الدول.

وأشار أستاذ الاستثمار والتمويل إلى أن مصر تمتلك شبكة واسعة من اتفاقيات التجارة الحرة مع أكثر من ١١٤ دولة، موضحًا أن التحدي لا يتمثل فقط في زيادة عدد الاتفاقيات، ولكن في توظيفها لتحقيق مكاسب اقتصادية أكبر من خلال جذب الاستثمارات ونقل التكنولوجيا.

وأكد أن مصر لعبت دورًا مهمًا في دعم التكامل الاقتصادي بين الدول، مستشهدًا باستضافة مدينة شرم الشيخ عام ٢٠١٥ للتقارب بين عدد من التكتلات الأفريقية، وهو ما يعكس توجه الدولة نحو توسيع التعاون التجاري والاستثماري.

وأوضح إبراهيم أن نجاح اتفاقيات التجارة الحرة يحتاج إلى تنسيق بين الدول المشاركة، سواء في استراتيجيات الاستثمار أو التنوع الجغرافي أو الأطر التشريعية، مشيرًا إلى أهمية وجود شبكات ربط قوية سواء في مجال الاتصالات أو النقل لدعم حركة التجارة.

وأضاف أن مصر تعمل على تعزيز التعاون مع الدول الشقيقة والصديقة من خلال دعم البنية التحتية وتطوير القدرات المشتركة، مؤكدًا أن تحقيق نتائج ملموسة يحتاج إلى وقت نظرًا لارتباط هذه المشروعات بعدة دول.

ولفت أستاذ الاستثمار والتمويل إلى أن التوسع في مجالات الطاقة المتجددة والذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا المالية يمثل فرصة لإعادة تشكيل هيكل الصادرات المصرية بعيدًا عن الاعتماد على السلع التقليدية.

وأشار إلى أن الدولة المصرية تتحرك منذ سنوات نحو زيادة مكون الطاقة النظيفة والمتجددة ضمن مزيج الطاقة، موضحًا أن هذه الخطوات تحتاج إلى متابعة مستمرة وتقييم دوري لضمان تحقيق الأهداف المطلوبة.

وأكد إبراهيم أن توجه الدولة المصرية يعتمد على تعزيز دور القطاع الخاص باعتباره المحرك الأساسي للتنمية الاقتصادية، مشددًا على ضرورة أن يتحمل القطاع الخاص مسؤولياته في الاستثمار والتوسع والمشاركة في المشروعات داخليًا وخارجيًا.

وأوضح أن دعم القطاع الخاص لا يقتصر على معالجة التحديات المحلية فقط، بل يمتد إلى مساعدته في الحصول على فرص ومشروعات خارج مصر، بما يحقق فوائد للاقتصاد المصري والدول التي تدخل معها مصر في شراكات اقتصادية.

وثيقة ملكية الدولة

وكانت الحكومة أطلقت الإصدار الثاني من وثيقة سياسة ملكية الدولة للفترة ٢٠٢٦-٢٠٣٠، في خطوة تستهدف إعادة رسم دور الدولة في النشاط الاقتصادي وزيادة مساهمة القطاع الخاص إلى أكثر من ٦٥٪ قبل نهاية العقد الحالي.

و قال رئيس الوزراء مصطفى مدبولي في تصريحات وقتها إن الحكومة وضعت مستهدفًا يتمثل في «استعادة القطاع الخاص لدوره في قيادة عجلة النمو الاقتصادي»، مشيرا إلى أن مساهمة القطاع الخاص ارتفعت إلى ٥٩,٥٪ من إجمالي الاستثمارات خلال السنوات الثلاث الماضية، مقارنة بنحو ٣٩,٨٪ في فترة سابقة.

وأضاف مدبولي أن الدولة «تحملت خلال سنوات عدم الاستقرار عبء الاستثمار في البنية الأساسية للحفاظ على معدلات النمو والتشغيل»، مؤكداً أن «تحسن البنية التحتية وعودة الاستقرار شجعا القطاع الخاص على التوسع في الاستثمار»، موضحا أن الحكومة تستهدف تجاوز مساهمة القطاع الخاص نسبة ٦٥٪ قبل ٢٠٣٠، مع توقعات بإمكانية بلوغ هذا المستهدف خلال العامين المقبلين.

كما أعلن رئيس الوزراء موافقة الحكومة على إطلاق «منصة الكيانات الاقتصادية»، وهي منصة رقمية موحدة لتقديم ال

الحصاد
الرؤية الغائبة أمام عينيك
● السنة الثامنة عشر ● الاحد 26 يوليو 2026 ● العدد 851

فيتش ترفع توقعات سوق الأدوية المصري إلى ٧,١ مليار دولار في ٢٠٢٦

قال مجلس الوزراء إن مؤسسة فيتش توقعت أن تسهم استراتيجية الحكومة وبرامجها الداعمة لنمو صادرات الأدوية في تعزيز طموح البلاد للتحول إلى مركز إقليمي رائد لتصنيع الأدوية.

وبحسب بيان ؛ رفعت المؤسسة توقعاتها لسوق الأدوية المصري من 6.3 مليار دولار في عام 2025 إلى 7.1 مليار دولار في عام 2026، مع الإبقاء على نظرة مستقبلية إيجابية للقطاع.

وأشارت فيتش إلى أن صادرات الأدوية حققت نمواً قوياً بنسبة 12.7% خلال عام 2025؛ مدفوعة بزيادة قدرة الصناعة المحلية على تلبية احتياجات السوق، حيث يغطي المنتجون المحليون حالياً نحو 93% من احتياجات مصر الدوائية من خلال ما يقرب من 17 ألف مستحضر دوائي مسجل.

شركات توزيع الأدوية تتعهد بتعزيز استقرار السوق وضمان استدامة سلاسل الإمداد والتوزيع

استقبل الدكتور علي الغمراوي، رئيس هيئة الدواء المصرية، وفدًا من قيادات شركات توزيع الأدوية، ضم الدكتور محمود عبد الجواد، الرئيس التنفيذي لشركة ابن سينا فارما، والدكتور عمر عبد الجواد، الرئيس التنفيذي للشركة ابن سينا فارما، والدكتور وليد سعده، الرئيس التنفيذي للشركة المصرية لتجارة الأدوية، والدكتور محمد جزارين، والدكتور مهاب جزارين، مجلس إدارة شركة فارما أوفرسيز، وذلك في إطار حرص الهيئة على تعزيز الشراكة مع شركاء النجاح في المنظومة الدوائية، وبحث سبل دعم استقرار سوق الدواء، وضمان استدامة سلاسل الإمداد والتوزيع.

خلال اللقاء، أكد الدكتور علي الغمراوي أن هيئة الدواء المصرية تواصل العمل وفق نهج الشراكة والتكامل مع جميع أطراف المنظومة الدوائية، انطلاقًا من كونها شريكا استراتيجيًا في تحقيق الأمن الدوائي، مشيرًا إلى استمرار الهيئة في تطوير الأطر التنظيمية، وتقديم الدعم الفني، وتعزيز كفاءة منظومة الإمداد والتوزيع، بما يضمن توافر المستحضرات الدوائية بصورة آمنة ومستدامة، ويعزز جودة الخدمات الصحية المقدمة للمواطنين.

ومن جانبهم، أكد ممثلو شركات توزيع الأدوية التزامهم الكامل بالتعاون مع هيئة الدواء المصرية، ودعم جهودها الرامية إلى تعزيز استقرار سوق الدواء وضمان استدامة سلاسل الإمداد والتوزيع، مشيدين بالنهج الذي تتبناه الهيئة في ترسيخ قنوات التواصل والحوار المستمر مع شركاء المنظومة الدوائية، بما يسهم في سرعة التعامل مع التحديات، وتحقيق التوازن بين مختلف أطراف القطاع، وضمان توافر المستحضرات الدوائية للمواطنين بكفاءة واستدامة.

اسلام عبدالفتاح

رئيس مصلحة الجمارك: اتفاقية «التير» توفر ٨٠٪ من زمن نقل البضائع برًا و٤٠٪ من التكلفة

قال أحمد أموي، رئيس مصلحة الجمارك المصرية، إن اتفاقية إلتير (TIR)، هي المعاهدة الجمركية العالمية الوحيدة المنظمة للنقل البري الدولي، تحت مظلة الاتحاد الدولي للنقل البري (IRU).

ولفت خلال تصريحات له، إلى أن الاتحاد الدولي للنقل البري أنشئ عام ١٩٤٨، في صدرت معاهدة التير في صورتها الأولى عام ١٩٤٩.

وأردف أن النقل البري كان الوسيلة الوحيدة لنقل السلع والمنتجات، عقب الدمار الذي احدثته الحرب العالمية الثانية في أوروبا، وهو ما دفع للاتفاق على نظام يُسهل النقل بينها.

وأوضح أن اتفاقية التير بدأت بثمان دول أوروبية عام ١٩٤٩، موضحًا أن هذه الاتفاقية تحولت لمعاهدة تحت مظلة الأمم المتحدة عام ١٩٥٩، وطوّرت إلى صورتها الحالية ١٩٧٥، لتشمل النقل متعدد الوسائط.

وأشار إلى المقصود بالنقل متعدد الوسائط، قائلاً: «بمعنى الشاحنة تطلع على مركب وتنزل من المركب وتكمل في الدولة الأخرى فدي الصورة الحديثة المستمرة لحد الآن».

التموين تبحث مع Verto Wave رقمنة مشروع «كاري أون» وتطوير منظومة المنافذ

عقد الدكتور شريف فاروق، وزير التموين والتجارة الداخلية، اجتماعًا مع مسؤولي شركة Verto Wave، لبحث فرص التعاون في تنفيذ المشروع القومي **«كاري أون»، الذي يستهدف تطوير وإدارة المنافذ التابعة للوزارة والشركات التابعة لها، من خلال توحيد الهوية التجارية وتطبيق أحدث الحلول الرقمية، بما يعزز كفاءة منظومة التجارة الداخلية ويحسن مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين.

وخلال الاجتماع، استعرض مسؤولو الشركة خبراتهم في مجالات التحول الرقمي، وإدارة وتشغيل البنية التحتية التكنولوجية، والحوسبة السحابية، والأتمتة، وتقنيات الذكاء الاصطناعي، إلى جانب الحلول الرقمية التي يمكن توظيفها لدعم المشروع، بما يتماشى مع خطة الوزارة لتطوير منظومة تشغيل وإدارة المنافذ على أسس تكنولوجية حديثة.

وشهد الاجتماع مناقشة إنشاء منصة رقمية موحدة لإدارة وتشغيل المشروع القومي «كاري أون»، بما يحقق التكامل بين مختلف الجهات والشركات المشاركة، ويوفر بيانات لحظية تدعم متخذي القرار، فضلا عن بحث آليات الحوكمة والتكامل المالي بين أطراف المنظومة.

المركز المصري للدراسات: تطوير صناعة الحديد في مصر يحتاج إلى رؤية متكاملة وإصلاحات هيكلية

كشفت دراسة حديثة صادرة عن المركز المصري للدراسات الاقتصادية بعنوان «ماذا تكشف تجارب الدول في صناعة الحديد والصلب؟»، عن وجود اختلاف واضح بين السياسة المصرية الحالية في حماية صناعة الحديد، والنهج الذي تتبعه كبرى الأسواق العالمية، وعلى رأسها الاتحاد الأوروبي وتركيا، إذ تعتمد تلك الدول على حماية المنتجات النهائية مع الإبقاء على مدخلات الإنتاج الأساسية، وفي مقدمتها خام البليت، دون رسوم حمائية للحفاظ على تنافسية الصناعة المحلية.

ويأتي ذلك في وقت اتخذت فيه الحكومة، ممثلة في وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية، قرارًا بفرض رسوم وقائية نهائية على واردات خام البليت بنسبة تصل إلى ١٣٪ خلال العام الأول، مع خفضها تدريجيًا إلى ١٢٪ ثم ١١٪ حتى سبتمبر ٢٠٢٨، في خطوة تستهدف منها الحكومة حماية الصناعة المحلية من المنافسة غير العادلة.

صياغة جديدة لتخصيص الأراضي الصناعية ..و المنتج المصري يتصدر أولويات الحكومة

وزير الصناعة : نظام جديد لتخصيص الأراضي الصناعية

رئيس الوزراء يعيد تشكيل لجنة تفضيل المنتج الصناعي المصري برئاسة وزير الصناعة .. خطة التنمية 2027/2026 تستهدف إعادة تشغيل ألف مصنع متوقف وتعميق التصنيع المحلي ..

تمثل الصناعة قاطرة النمو بالنسبة للاقتصاد الوطني المصري ، ولذا تظل دائما علي رأس أولويات العمل الحكومي ، وفي هذا الإطار أصدر الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس الوزراء، قرارا بإعادة تشكيل لجنة تفضيل المنتج الصناعي المصري برئاسة وزير الصناعة، وعضوية كل من: رئيس الهيئة العامة للتنمية الصناعية ، أحد نواب رئيس مجلس الدولة يختاره رئيس مجلس الدولة ، رئيس الهيئة العامة للخدمات الحكومية ، ثلاثة يمثلون الجهات المعنية بوزارة الصناعة يختارهم وزير الصناعة ، و ممثلين عن كل من بنك الاستثمار القومى ووزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية و وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية ووزارة الإنتاج الحربى ، إلي جانب كل من : رئيس اتحاد الصناعات المصرية ، و رئيس الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية ، واثنين من ذوى الخبرة يختارهما وزير الصناعة.

وللجنة أن تستعين بمن تراه من الخبراء والمتخصصين لمعاونتها فى المهام المسندة إليها، ولها أن تدعو لحضور اجتماعاتها ممثل الوزارة أو الجهة المعنية بالموضوع المطروح عليها متى اقتضت الحاجة لذلك.

خطة جذب الاستثمارات

ولأن الصناعة في مصر لم تعد مجرد قطاع اقتصادي يسعى إلى زيادة الإنتاج، بل أصبحت مشروعا متكاملا لإعادة رسم خريطة الاقتصاد الوطني، فإنه مع انطلاق العام المالي 2027/2026، تراهن الدولة على أن تدور عجلات مصانع توقفت لسنوات، وأن تخرج خطوط إنتاج جديدة إلى النور، وأن تتحول التكنولوجيا والطاقة النظيفة من شعارات إلى واقع داخل المصانع.

ويشير الخبراء إلى أنه في قلب هذه الرؤية، تضع الحكومة هدفا واضحا ألا وهو تعميق التصنيع المحلي، ليس فقط لتقليل فاتورة الواردات، وإنما لبناء قاعدة صناعية أكثر قدرة على المنافسة، وأكثر استعدادا للتصدير.

وبحسب خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام الجديد 2027/2026 المقدمة من وزير التخطيط والتنمية الاقتصادية أحمد رستم ووافق عليها البرلمان بغرفتيه (مجلسي النواب، الشيوخ)، تبدأ أولى خطوات هذه الرحلة بإنشاء، وتشغيل مصانع جديدة ضمن مجموعة الصناعات المختارة في إطار برنامج تعميق التصنيع المحلي، بالتوازي مع إعادة الحياة إلى نحو ألف مصنع متوقف بعد إزالة أسباب تعثرها، في خطوة تستهدف استعادة طاقات إنتاجية ظلت خارج الخدمة لسنوات.

ولا تقف الخطة عند المصانع وحدها، بل تمتد إلى الأرض التي ستقام عليها. فمع دخول العام المالي الجديد، تستهدف الدولة تشغيل 12.5 مليون متر مربع من الأراضي الصناعية المرفقة التي تم طرحها خلال العام السابق، مع تجهيز وطرح مساحات جديدة في المناطق الصناعية الواعدة، بما يفتح الباب أمام استثمارات جديدة ويوسع الرقعة الصناعية في مختلف المحافظات.

ولأن الوقت عنصر حاسم في جذب المستثمرين، تتجه الحكومة إلى تسريع الإجراءات عبر منح الرخصة الذهبية الفورية للمشروعات الصناعية التي تتجاوز استثماراتها 500 مليون جنيه، لتختصر رحلة التراخيص الطويلة إلى مسار أكثر سرعة ومرونة. لكن الصناعة لا تقوم على المصانع وحدها، بل على الإنسان الذي يديرها، لذلك تستهدف الخطة تأهيل ما لا يقل عن نصف مليون عامل سنويا من خلال مراكز التدريب التابعة لوزارة الصناعة والجامعات، في محاولة لسد الفجوة بين احتياجات سوق العمل ومهارات العمالة، وإعداد كوادر قادرة على التعامل مع التكنولوجيا الحديثة.

وتحمل الخطة ملامح مختلفة عن الخطط التقليدية، فبدلا من التركيز على زيادة الإنتاج فقط، تتجه إلى إعادة تعريف شكل المصنع المصري، فالمستهدف أن تعتمد 25% من المصانع الجديدة على مصادر الطاقة المتجددة، وأن تتحول نحو نصف المصانع الكبيرة إلى تطبيقات الثورة الصناعية الرابعة، عبر توظيف الذكاء الاصطناعي، وإنترنت الأشياء، والتحول الرقمي في إدارة الإنتاج.

وفي الوقت نفسه، تضع الحكومة الاستدامة البيئية ضمن أولوياتها، من خلال إلزام جميع المصانع الجديدة بالمعايير البيئية، مع تنفيذ برنامج لتحويل 500 مصنع قائم إلى مصانع خضراء، بما يتماشى مع المتطلبات البيئية العالمية، خاصة مع بدء تطبيق الاشتراطات الأوروبية الجديدة الخاصة بالمنتجات الخضراء.

ولا تنفصل هذه المستهدفات عن البيئة الداعمة لها ، فاكتمال أعمال البنية الأساسية للأراضي الصناعية، وبدء دخول 74 شركة عالمية مرحلة الإنتاج في مصر بموجب الاتفاقيات الموقعة سابقا، إلى جانب تنامي الطلب على المكونات المحلية من المشروعات القومية الكبرى، مثل الدلتا الجديدة، ومحطات تحلية المياه، والقطار الكهربائي، كلها عوامل تمنح الصناعة دفعة إضافية خلال العام المالي الجديد.

كما تراهن الحكومة على التمويل باعتباره أحد أهم محركات التوسع الصناعي، من خلال إطلاق المرحلة الثانية من مبادرة تمويل القطاعات الصناعية ذات الأولوية بقيمة 30 مليار جنيه، لتوفير تمويلات ميسرة لشراء الآلات وخطوط الإنتاج بعائد 15% سنويًا لمدة خمس سنوات.

ولتحفيز المستثمرين بصورة أكبر، تتضمن المبادرة رفع الحد الأقصى لتمويل العميل الواحد إلى 100 مليون جنيه بدلا من 75 مليونا مع زيادة سقف التمويل للعميل والأطراف المرتبطة إلى 150 مليون جنيه، بما يسمح للمشروعات الصناعية بالتوسع وزيادة طاقتها الإنتاجية.

نظام جديد لتخصيص الأراضي

و خلال لقائه الأسبوع الماضي مع أنجلينا أيخهورست، رئيسة بعثة الاتحاد الأوروبي لدى مصر ، كشف المهندس خالد هاشم، وزير الصناعة عن قرب إطلاق حزمة جديدة من أنظمة تخصيص الأراضي الصناعية، تتضمن نظامًا ميسرًا للمشروعات الصغيرة، بهدف تخفيف الأعباء الإجرائية على المستثمرين، إلى جانب طرح وحدات صناعية جاهزة للتشغيل داخل المجمعات الصناعية، وتوجيه مبادرات التمويل نحو دعم الصناعات المغذية، فضلا عن إطلاق أول صندوق استثماري لتمويل المشروعات الصناعية بمساهمات من المواطنين.

وفي ملف تنمية الكوادر، كشف الوزير عن العمل على إعداد برنامج عالمي للتعليم المهني، يستهدف تطوير مهارات خريجي التعليم الفني وربطهم باحتياجات سوق العمل، مع التركيز على التدريب العملي داخل المصانع، ومنح شهادات معتمدة دوليا، معربًا عن تطلع الوزارة لدعم الاتحاد الأوروبي في اعتماد مكونات البرنامج بالتعاون مع مؤسسات تعليمية أوروبية ودولية.

تنمية صناعية مستمرة

وفي إطار استراتيجية الدولة للتحول إلى اقتصاد إنتاجي وزيادة مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي، برزت الهيئة العامة للتنمية الصناعية كأحد أهم الجهات التنفيذية التي تقود جهود تطوير القطاع الصناعي خلال الفترة الأخيرة، بعد أن كانت الهيئة رمزا للبيروقراطية في الملفات التي يتعامل معها المستثمر الصناعي بشكل مستمر.

ورغم أن هناك عدد من التحديات بل تزال قائمة وتواجه المستثمر، إلا أن التنوع الكبير في الأدوار التي تقوم بها الهيئة خلال السنوات الأخيرة يجهل ملف تسريع الإجراءات أحد أهم عوامل منظومة دعم الاستثمار الصناعي بالكامل، بداية من إصدار التراخيص، وطرح الأراضي الصناعية، وإنشاء المجمعات الصناعية، وصولا إلى استرداد الأراضي غير المستغلة وإعادة طرحها أمام المستثمرين الجادين.

وتكشف المؤشرات الرسمية أن الهيئة نجحت في تحقيق طفرة ملحوظة في عدد من الملفات، بالتوازي مع تنفيذ توجيهات الدولة بتيسير إجراءات الاستثمار الصناعي، والقضاء على ظاهرة تسقيع الأراضي، وتسريع دخول المصانع الجديدة إلى مرحلة الإنتاج.

وشهد ملف التراخيص الصناعية تطورا كبيرا منذ تطبيق قانون تيسير إجراءات منح التراخيص الصناعية، الذي استهدف تقليص زمن إصدار التراخيص وإزالة التعقيدات الإدارية أمام المستثمرين. ووفقا للبيانات المحدثة من تقارير وزارة الصناعة، أصدرت الهيئة نحو 71 ألف رخصة تشغيل للمصانع والمنشآت الصناعية منذ 2014، إلى جانب 16 ألفا و597 رخصة بناء صناعية سواء لإنشاء مصانع جديدة أو إجراء توسعات وتعديلات، فضلا عن إصدار 61 ألفا و400 سجل صناعي، وهو ما يعكس اتساع قاعدة المنشآت الصناعية العاملة داخل الاقتصاد الرسمي.

وتعد هذه الأرقام مؤشرا على نجاح الدولة في تسريع دورة تأسيس وتشغيل المصانع، بما ينعكس على زيادة الإنتاج الصناعي وخلق فرص عمل جديدة وتعزيز مساهمة القطاع الصناعي في النمو الاقتصادي.

بالتوازي مع تطوير منظومة التراخيص، شهد ملف الأراضي الصناعية تحولا كبيرا من خلال تطبيق نظام الطرح الدوري عبر منصة مصر الصناعية الرقمية، بما يضمن الشفافية وسرعة تخصيص الأراضي للمستثمرين.

وتمكنت الهيئة من طرح 3906 قطع أراض صناعية بإجمالي مساحة بلغت نحو 14.8 مليون متر مربع، كما طرحت أراضي للمطورين الصناعيين بإجمالي مساحة تقارب 7.9 مليون متر مربع، بهدف إنشاء مناطق صناعية متكاملة تستوعب مختلف الأنشطة الصناعية.

كما نجحت الهيئة في تخصيص 3152 قطعة أرض من خلال 14 طرحا إلكترونيا لصالح أكثر من 3100 مشروع صناعي، في خطوة تستهدف زيادة الاستثمارات الصناعية وتوفير أراض مرفقة وجاهزة لإقامة المشروعات.

وشهد عام 2026 استمرار سياسة الطرح الدوري، حيث أطلقت الهيئة الطرح الثالث عشر الذي تضمن 1272 قطعة أرض صناعية كاملة المرافق بإجمالي مساحة تقترب من 9.8 مليون متر مربع موزعة على 35 منطقة صناعية في 23 محافظة.

وشملت الأراضي المطروحة أنشطة صناعية متنوعة، من بينها الصناعات الغذائية والهندسية والكيماوية والدوائية والغزل والنسيج ومواد البناء، بما يواكب خطة الدولة لتوطين الصناعات الاستراتيجية وتعميق التصنيع المحلي.

وبعد الانتهاء من فحص الطلبات، أعلنت الهيئة تخصيص 175 قطعة أرض بإجمالي مساحة تقارب 600 ألف متر مربع لإقامة مشروعات صناعية جديدة، وفقا لمعايير إلكترونية تحقق تكافؤ الفرص بين المستثمرين.

ولم تتوقف جهود الهيئة عند هذا الحد، إذ أعلنت نتائج الطرح الرابع عشر خلال يونيو 2026، مع استمرار العمل بسياسة التخصيص الإلكتروني وربط الأراضي الصناعية بالأنشطة الإنتاجية المستهدفة.

كما طرحت الهيئة 400 قطعة أرض صناعية جديدة بإجمالي مساحة بلغت نحو 900 ألف متر مربع داخل 24 منطقة صناعية في 15 محافظة، مع تقديم حزمة من التيسيرات تضمنت تخفيض بعض الرسوم وتقليل مقدمات الحجز، بما يشجع المستثمرين على التوسع في إقامة المشروعات الصناعية.

بالتزامن مع التوسع في طرح الأراضي، كثفت الهيئة حملاتها لسحب الأراضي الصناعية غير المستغلة من المستثمرين غير الجادين، تنفيذا لتوجيهات وزارة الصناعة بعدم السماح باحتجاز الأراضي دون إقامة مشروعات فعلية عليها وفق الغرض المخصص لها.

وشكلت هيئة التنمية الصناعية لجانا ميدانية بالتنسيق مع أجهزة المدن وجهات الولاية لمراجعة معدلات التنفيذ داخل المناطق الصناعية، وشملت الحملات مدن بدر، والقاهرة الجديدة، والقطامية، ومرغم 2 بالإسكندرية، والسادات، والعاشر من رمضان، والسادس من أكتوبر، وبرج العرب الجديدة. وتهدف هذه الحملات إلى إعادة تدوير الأراضي الصناعية وإتاحتها مجددا أمام المستثمرين الجادين على التنفيذ، بما يسهم في زيادة معدلات الإنتاج ورفع كفاءة استغلال الأصول الصناعية.

ورغم استمرار حملات السحب في مختلف المحافظات، لم تعلن الهيئة حتى الآن رقما رسميا بإجمالي عدد الأراضي التي تم استردادها، مؤكدة أن أعمال الحصر والمراجعة مستمرة، وأن الأراضي التي يتم سحبها يعاد طرحها ضمن الطروحات الجديدة.

وفي الوقت الذي شددت فيه الهيئة إجراءاتها تجاه المستثمرين غير الجادين، حرصت في المقابل على تقديم حوافز واسعة للمستثمرين الملتزمين، حيث أقرت وزارة الصناعة مجموعة من التيسيرات شملت منح مهل إضافية لاستكمال المشروعات، وإعادة جدولة بعض الالتزامات، وتخفيف الأعباء المالية، والسماح في حالات محددة بإعادة التعامل على الأراضي.

أسامة السيد

متعهدا بسداد متأخرات المصدرين بالكامل خلال عامين..

وزير المالية: ٤٨ مليار جنيه لدعم الصادرات بالموازنة الحالية و صرفنا ١٢,٦ مليار جنيه لـ٢٥٠٠ شركة مصدرة

أكد أحمد كجوك، وزير المالية، أن الدولة تضع دعم الصادرات على رأس أولوياتها باعتباره أحد المحركات الرئيسية للنمو الاقتصادي، مشددًا على أن كل زيادة في حجم الصادرات تعكس قدرة القطاع الخاص على التوسع في الإنتاج، وتعزيز تنافسيته، وتوفير المزيد من فرص العمل، بما يسهم في بناء اقتصاد أكثر قوة وتنوعًا واستدامة.

وأوضح الوزير أن الحكومة مستمرة في تنفيذ سياسات داعمة للقطاع التصديري بالتعاون مع القطاع الخاص، لافتًا إلى أن مخصصات دعم وتنشيط الصادرات تشهد زيادات كبيرة واستثنائية سنويًا، بهدف فتح أسواق جديدة أمام المنتجات المصرية وزيادة قدرتها على المنافسة في الأسواق العالمية.

وأشار كجوك إلى أن موازنة العام المالي الحالي تضمنت تخصيص 48 مليار جنيه لرد الأعباء التصديرية ومساندة المصدرين، فيما بلغ إجمالي دعم الصادرات خلال العام المالي 2026/2025 نحو 28 مليار جنيه، محققًا معدل نمو سنوي بلغ 55%.

وأضاف أن الحكومة ملتزمة بتحفيز الصادرات السلعية والخدمية، مع الاستمرار في توفير السيولة النقدية للقطاع التصديري من خلال تسريع وتيرة سداد مستحقات الشركات المصدرة، تنفيذا للوعود التي تم التعهد بها.

وقال الوزير مخاطبًا المصدرين: "كما وعدناكم، صرفنا 12.6 مليار جنيه نقدًا لنحو 2500 شركة مصدرة خلال عام مالي واحد، بعدما تم صرف الدفعتين الأولى والثانية في العام المالي 2026/2025، بدلا من توزيعهما على عامين ماليين، بما يعكس اهتمام الدولة بتعزيز النشاط التصديري ودعم الاقتصاد الوطني".

وأوضح كجوك أن الخطة الأصلية كانت تقضي بسداد 50% من المستحقات المتأخرة للشركات المصدرة لدى صندوق تنمية الصادرات نقدًا على أربع سنوات مالية متتالية بدءًا من العام المالي 2026/2025، إلا أن الحكومة نجحت في تسريع الجدول الزمني، وصرفت دفعتين كاملتين خلال عام مالي واحد.

وأشار إلى أن الدولة سددت للمصدرين نحو 70 مليار جنيه خلال السنوات الست الماضية، مؤكدًا أن الحكومة تستهدف الانتهاء من صرف جميع المتأخرات المستحقة للمصدرين خلال العامين المقبلين.

من جانبها، أوضحت نيفين منصور، مستشار وزير المالية لعلاقات المؤسسات الاقتصادية، أنه تم صرف 5.3 مليار جنيه قيمة الدفعة الأولى لصالح 2447 شركة مصدرة خلال شهري أغسطس وسبتمبر من العام المالي 2026/2025، كما تم صرف 7.3 مليار جنيه قيمة الدفعة الثانية لنحو 2328 شركة بنهاية العام المالي نفسه، ليصل إجمالي ما تم صرفه إلى 12.6 مليار جنيه لصالح ما يقرب من 2500 شركة مصدرة خلال عام مالي واحد.

العربية للتصنيع توقع عقدًا مع سيتك الصينية لتوطين تكنولوجيا الصناعات الإلكترونية

وقعت الهيئة العربية للتصنيع، ممثلة في مصنع الإلكترونيات، عقدًا مع شركة سيتك إنترناشونال الصينية لتصنيع أجهزة اتصالات، في خطوة تستهدف توطين التكنولوجيا وتعميق التصنيع المحلي في مجال الصناعات الإلكترونية الدفاعية والمدنية، بما يعزز القدرات الصناعية الوطنية ويفتح آفاقًا جديدة للتصدير.

جرى توقيع العقد من جانب الهيئة اللواء مهندس أحمد عبد العزيز، رئيس مجلس إدارة مصنع الإلكترونيات، بحضور اللواء أركان حرب مهندس مختار عبد اللطيف، رئيس الهيئة العربية للتصنيع، وعدد من مسؤولي الجانبين.

وأكد اللواء أركان حرب مهندس مختار عبد اللطيف أن المكانة الرائدة التي تتمتع بها الهيئة العربية للتصنيع في توطين أحدث التكنولوجيات بمجال الصناعات الإلكترونية، سواء الدفاعية أو المدنية، جعلتها شريكًا موثوقًا لكبرى الشركات العالمية، وأسهمت في جذب المزيد من الاستثمارات إلى هذا القطاع الحيوي.

وأوضح أن التعاون مع شركة «سيتك إنترناشونال» الصينية يستهدف نقل وتوطين التكنولوجيا وتعميق التصنيع المحلي، بالاستفادة من الإمكانات التصنيعية والفنية المتطورة التي يمتلكها مصنع الإلكترونيات، بما يسهم في دعم استراتيجية الدولة لتوطين الصناعة وتعزيز الاعتماد على المنتج المحلي.

وأضاف أن الهيئة تتطلع إلى أن تكون مصانعها وشركاتها محورًا لتعزيز الشراكات الاستراتيجية وتبادل الخبرات مع الشركة الصينية، بما يلبي احتياجات السوق المحلية والدول الشقيقة والصديقة من الصناعات الإلكترونية الدفاعية والمدنية، إلى جانب التوسع في التصدير إلى الأسواق الخارجية بمنتجات تتمتع بأعلى معايير الجودة العالمية وبأسعار تنافسية.

وأشار إلى الاتفاق على البدء في تنفيذ المشروع وفق مراحل زمنية محددة، مؤكدًا أهمية التنسيق المستمر بين الجانبين لضمان تحقيق التكامل وتعظيم الاستفادة من مجالات التعاون المشترك.

علاء عز: تطوير النقل واللوجستيات مفتاح نجاح منطقة التجارة الحرة الأفريقية

أكد الدكتور علاء عز، أمين عام اتحاد الغرف الأفريقية، أن تحقيق أهداف منطقة التجارة الحرة القارية يتطلب منظومة متكاملة للنقل والخدمات اللوجستية، ترتكز على تطوير البنية التحتية، وتطبيق التحول الرقمي، وتبسيط الإجراءات الجمركية، وتعزيز النقل متعدد الوسائط، بما يسهم في خفض تكلفة التجارة، ورفع تنافسية الصادرات، وتعزيز اندماج الاقتصادات الأفريقية في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية.

وأضاف «عز»، خلال ورشة العمل والمعرض رفيعي المستوى التي قادتها الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، كلية النقل الدولي واللوجستيات بفرع بورسعيد، تحت عنوان: «منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية (AfCFTA).. دور النقل واللوجستيات في تعزيز التكامل الاقتصادي وتحقيق النمو المستدام في أفريقيا»، وشارك في تنظيمه الاتحاد، أن القطاع الخاص، ممثلًا في الغرف التجارية يعد شريكا رئيسيًا في تنفيذ مستهدفات الاتفاقية القارية، وذلك من خلال دعم التجارة والاستثمار، وتوسيع الشراكات الاقتصادية، وتعزيز التعاون بين مجتمعات الأعمال في مختلف الدول الأفريقية.

وصرح «عز» بأنه قد تم التوافق بين اتحاد الغرف الأفريقية والأكاديمية على عمل حصر كامل لكافة آليات التمويل الإنمائي المتاحة للقطاع الخاص في أفريقيا من منح وقروض ميسرة وضمانات والتي تتجاوز ٨٦ مليار دولار والمقدمة من هيئات المعونات والبنوك والصناديق الإنمائية الثنائية والمتعددة الأطراف، وذلك بالتنسيق مع وزارة الخارجية والتعاون الدولي لتكون آلة ناجزة لدعم التجارة والاستثمار مقدمة من مصر لمجتمع الأعمال الأفريقي.

«التمثيل التجاري»: مصر ترسخ مكانتها كثالث أكبر مورد للبرتقال إلى اليابان

واصل المكتب التجارى المصرى فى طوكيو، برئاسة الوزير مفوض تجارى محمد عبد الجواد، جهوده لدعم صادرات الموالح المصرية إلى السوق اليابانى بما أسهم فى تحقيق نتائج إيجابية للموسم التصديرى الثانى على التوالى، وذلك فى ضوء توجيهات الدكتور محمد فريد صالح، وزير الاستثمار والتجارة الخارجية، بتكثيف جهود فتح الأسواق الخارجية أمام الصادرات المصرية، وتعزيز نفاذ المنتجات المصرية إلى الأسواق ذات المعايير الفنية المرتفعة.

وفى هذا الإطار، بلغت الصادرات المصرية من الموالح إلى اليابان خلال الموسم التصديرى الحالى (ديسمبر ٢٠٢٥، يونيو ٢٠٢٦) نحو ٢,٧٠٥ طنا من خلال ١١٧ شحنة، بما يعكس استمرار تنامى حضور المنتج المصرى فى أحد أكثر الأسواق العالمية تشددًا من حيث معايير الجودة والصحة النباتية، وذلك فى ظل منافسة دولية قوية بين كبار موردى الموالح إلى السوق اليابانى.

ووفقا للاحصاءات المصرية الخاصة بالهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات قفزت صادرات مصر من الموالح إلى اليابان عن عام ٢٠٢٥ نحو تسعة أضعاف ونصف لتبلغ ٢,١٣ مليون دولار مقابل ٠,٢٣ مليون دولار فى ٢٠٢٤، حيث تضاعفت قيمة صادرات البرتقال الطازج الذى تضاعفت قيمته أكثر من ثلاثة عشر ضعفًا (من ٠,١٤ إلى ١,٩٥ مليون دولار، بحصة ٩١,٦٪ من صادرات الموالح الى اليابان يليه الجريب فروت ٨,٤٪)، فيما شهدت الفترة من يناير إلى أبريل ٢٠٢٦ بلوغ الصادرات نحو ١,٥٨ مليون دولار مماثلة للفترة ذاتها من ٢٠٢٥.

ويقوم المكتب التجارى المصرى فى طوكيو بدور محورى فى دعم نفاذ الصادرات الزراعية المصرية إلى اليابان، من خلال كونه نقطة الاتصال الرسمية والمباشرة بين الحجر الزراعى المصرى ونظيره اليابانى، حيث يتولى على مدار العام التنسيق مع الجهات المختصة فى البلدين، ومتابعة مختلف الجوانب الفنية والإجرائية المتعلقة بالشحنات المصرية.

خلال مراسم الاحتفال باليوم العالمي للاعتماد..

وزير الصناعة: ندعو كافة المصنعين للنظر في تكلفة الجودة وأثرها على سمعة المنتج المصري بالأسواق الإقليمية والدولية

أكد خالد هاشم وزير الصناعة، أن منظومة الاعتماد تسهم بصورة مباشرة في رفع جودة المنتجات والخدمات، وتعزيز ثقة المستهلك والأسواق الدولية، وتسهيل نفاذ الصادرات المصرية إلى الأسواق العالمية، إلى جانب دعم جذب الاستثمارات الصناعية من خلال توفير بنية تحتية قوية للجودة وتقييم المطابقة، ومنح جهات تقييم المطابقة المصداقية الرسمية وفقا للمواصفات الدولية، بالإضافة إلى ضمان الحيادية والكفاءة.

وأضاف أنه في ظل التطورات المتسارعة التي يشهدها الاقتصاد العالمي، وارتفاع متطلبات الجودة والاستدامة والامتثال الفني، أصبحت قدرة المنتج على المنافسة لا تعتمد فقط على كفاءة التصنيع، إنما أيضا على وجود منظومة متكاملة للجودة والاعتماد.

جاء ذلك خلال افتتاح الوزير مراسم الاحتفال باليوم العالمي للاعتماد المقام هذا العام تحت شعار «الابتكار والثقة والاستدامة.. قوة الاعتماد» وذلك بحضور أنجلينا أيخهورست رئيسة بعثة الاتحاد الأوروبي لدى مصر.

وأكد الوزير، أن الجودة ينبغي أن تكون جزءا أصيلا من ثقافة المصانع والمصنعين ومن أهم ممكنات هذه الجودة الاعتماد، داعيا كل المصنعين للنظر في تكلفة الجودة وأثرها في استدامة الأعمال والحفاظ على الأسواق التصديرية وفتح أسواق جديدة والحفاظ على سمعة المنتج المصري بالأسواق الإقليمية والدولية.

وقال الوزير، إن هذا الاحتفال يمثل منصة مهمة لتسليط الضوء على الاعتماد باعتباره ركيزة أساسية لضمان الجودة، وتعزيز تنافسية المنتجات، وتيسير التجارة البينية العالمية، فضلا عن دعم الثقة في الأسواق المحلية والدولية، حيث يتزامن احتفال مصر باليوم العالمي للاعتماد مع احتفالات مماثلة تُقام في مختلف دول العالم، بما يعكس المكانة المتزايدة لمنظومة الاعتماد كإحدى الركائز الأساسية لدعم الصناعة والتجارة والاستثمار، متوجها بالشكر والتقدير للمجلس الوطني للاعتماد، وجميع الشركاء المحليين والدوليين وفي مقدمتهم منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية والاتحاد الأوروبي، على جهودهم المستمرة في تطوير منظومة الاعتماد في مصر، بما يتوافق مع أفضل الممارسات والمعايير الدولية.

وأوضح هاشم، أن وزارة الصناعة أطلقت استراتيجية شاملة محدثة للنهوض بالصناعة المصرية، حيث حددت الاستراتيجية ٧ قطاعات صناعية ذات أولوية، إلى جانب الصناعات التمكينية، والقطاعات الاستراتيجية، وعدد من الصناعات المغذية لتعميق التصنيع المحلي، كما تستهدف تعزيز تطبيق مبادئ الاقتصاد الدائري والتوسع في إعادة التدوير، بما يُسهم في رفع كفاءة استخدام الموارد وتعزيز الاستدامة، بهدف الاندماج في سلاسل الإمداد العالمية.

وأضاف أن أهداف اليوم العالمي للاعتماد تتوافق مع استراتيجية وزارة الصناعة، التي أولت اهتمامًا خاصًا بتطوير منظومة الجودة والاعتماد حيث تضمنت الاستراتيجية محورًا متكاملا لتطوير المنتج الصناعي، لا يقتصر على رفع كفاءة التصنيع، بل يشمل توطين جهات الاختبار والمعامل والاعتماد المطلوبة للتصدير إلى الأسواق الدولية.

وذكر الوزير، أن المجلس الوطني للاعتماد، والذي يعمل حاليا في ١٣ مج

ورقة بردى

بقلم : عبدالناصر قطب
email: nasserkotb2006@yahoo.com

من يدفع فاتورة الحرب ..

قراءة في المشهد المرتبك للحرب الأمريكية الإيرانية و رسم خرائط القوة الجديدة في الشرق الأوسط

لم تعد الحرب الدائرة بين الولايات المتحدة وإيران مجرد مواجهة عسكرية عابرة يمكن احتواؤها بضربة جوية أو رسالة ردع متبادلة، بل تحولت إلى اختبار بالغ الخطورة لطبيعة النظام الإقليمي في الشرق الأوسط، ومدى قدرة القوى الكبرى على إدارة الصراعات دون الانزلاق إلى حرب شاملة قد تتجاوز حدود المنطقة لتنعكس على الاقتصاد العالمي وأمن الطاقة وحركة التجارة الدولية.

فخلال أيام قليلة فقط، انتقلت المنطقة من مشهد الضربات العسكرية المتبادلة، إلى إعلان مفاجئ عن وقف لإطلاق النار، ثم إلى عودة العمليات العسكرية بصورة أربكت المتابعين قبل صناع القرار أنفسهم، لتطرح سؤالًا جوهريًا: هل نحن أمام نهاية الحرب، أم مجرد هدنة تكتيكية تسبق جولة أكثر اتساعًا؟

لقد كشفت التطورات الأخيرة أن الشرق الأوسط يعيش واحدة من أكثر مراحله حساسية منذ سنوات طويلة، وأن قواعد الاشتباك التي حكمت العلاقة بين واشنطن وطهران طوال العقود الماضية لم تعد ثابتة كما كانت ، فمنذ سنوات اعتمد الطرفان سياسة تقوم على الردع المتبادل وتجنب المواجهة العسكرية المباشرة، مع بقاء الصراع في إطار الحروب بالوكالة أو الضربات المحدودة. لكن التطورات الأخيرة أوضحت أن هامش المناورة أصبح أضيق، وأن احتمالات سوء التقدير العسكري والسياسي باتت أعلى من أي وقت مضى.

وما يزيد من تعقيد المشهد أن الإعلان عن التوصل إلى وقف لإطلاق النار لم يكن نهاية الأزمة، بل بدا وكأنه محطة مؤقتة سرعان ما تلتها اتهامات متبادلة بانتهاك الاتفاق، ثم عادت العمليات العسكرية بدرجات متفاوتة، وهو ما عكس حالة من الارتباك داخل غرف صنع القرار لدى مختلف الأطراف، سواء بسبب تضارب الأهداف، أو اختلاف التقديرات العسكرية، أو صعوبة السيطرة على إيقاع الأحداث في منطقة تتداخل فيها حسابات دولية وإقليمية معقدة.

ومن الواضح أن الولايات المتحدة دخلت هذه المواجهة وهي تسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف في آن واحد . فمن ناحية، أرادت توجيه رسالة تؤكد أنها ما تزال القوة العسكرية الأكثر قدرة على فرض الردع في المنطقة، وأنها لن تسمح بأي تهديد مباشر لمصالحها أو لقواعدها العسكرية أو لحلفائها . ومن ناحية أخرى، كانت الإدارة الأمريكية حريصة على ألا تتحول العمليات العسكرية إلى حرب استنزاف طويلة قد تستنزف مواردها وتفرض عليها التزامات عسكرية جديدة في توقيت يشهد تنافسًا استراتيجيًا مع قوى كبرى في مناطق أخرى من العالم.

في المقابل، تعاملت إيران مع التطورات بمنطق مختلف يقوم على الحفاظ على صورة الدولة القادرة على الرد وعدم الظهور بمظهر الطرف الذي تلقى الضربة دون رد، مع الحرص في الوقت ذاته على تجنب الانزلاق إلى مواجهة مفتوحة قد تفرض عليها أثمانًا اقتصادية وعسكرية وسياسية باهظة.

ولذلك جاءت ردودها محسوبة في كثير من الأحيان، وإن حملت رسائل سياسية وعسكرية واضحة، مفادها أن طهران ما تزال تمتلك أدوات ضغط متعددة، سواء بصورة مباشرة أو عبر شبكة من الحلفاء المنتشرين في عدد من ساحات الإقليم.

غير أن أخطر ما كشفته الأزمة ليس حجم القوة العسكرية لدى الطرفين، وإنما حجم الضبابية التي أصبحت تحيط بعملية اتخاذ القرار ، فالإعلان عن وقف إطلاق النار ثم الحديث عن انهياره أو تعثره خلال فترة وجيزة يعكس أن إدارة الصراع لم تعد تتم وفق مسار واضح يمكن التنبؤ به، وإنما أصبحت خاضعة لتغيرات ميدانية وسياسية متسارعة، قد تدفع الأطراف إلى اتخاذ قرارات متناقضة خلال ساعات قليلة.

وهذه الحالة من عدم اليقين تمثل في حد ذاتها مصدرًا رئيسيًا للقلق بالنسبة لدول المنطقة ، فالدول العربية، وفي مقدمتها مصر ودول الخليج، لا تنظر إلى الأزمة باعتبارها مواجهة ثنائية بين واشنطن وطهران فقط، وإنما باعتبارها أزمة يمكن أن تمتد آثارها إلى أمن الملاحة البحرية، وإمدادات الطاقة، والاستقرار الاقتصادي، وحتى إلى ملفات أخرى لا تقل حساسية، مثل الحرب في غزة، والأوضاع في البحر الأحمر، والتوازنات الأمنية في الخليج العربي.

كما أن حالة التذبذب بين التصعيد والتهدئة تؤكد أن المنطقة أصبحت تعيش على وقع ما يمكن وصفه بـ«إدارة الأزمات اليومية»، حيث يصعب الجزم بأن أي إعلان سياسي يمثل نهاية فعلية للمواجهة، لأن الوقائع الميدانية قد تفرض واقعًا مختلفًا خلال ساعات. ولذلك لم يكن مستغربًا أن تتعامل كثير من العواصم الإقليمية بحذر شديد مع الأخبار المتداولة بشأن وقف إطلاق النار، وأن تواصل رفع درجات الاستعداد تحسبًا لأي تطورات مفاجئة.

وفي هذا السياق، تبدو مصر من أكثر الدول إدراكًا لخطورة استمرار هذا النمط من الصراعات. فالقاهرة تنطلق من رؤية استراتيجية تعتبر أن أمن الشرق الأوسط لا يمكن أن يتحقق عبر الحروب المفتوحة أو سياسات كسر الإرادة، وإنما من خلال تسويات سياسية تحافظ على استقرار الدول ومؤسساتها، وتمنع انهيار النظام الإقليمي. كما أن مصر تدرك أن استمرار التصعيد ستكون له انعكاسات مباشرة على أمن البحر الأحمر، وحركة الملاحة في قناة السويس، وأسواق الطاقة، فضلًا عن الضغوط الاقتصادية التي قد تتولد عن ارتفاع أسعار النفط أو اضطراب سلاسل الإمداد العالمية.

ولعل أبرز ما يميز المشهد الحالي أن جميع الأطراف تعلن أنها لا ترغب في حرب شاملة، بينما تواصل في الوقت نفسه اتخاذ خطوات عسكرية قد تقود إليها بصورة غير مقصودة ، وهذه المفارقة هي التي تجعل الأزمة الراهنة من أكثر الأزمات تعقيدًا، لأن احتمالات الخطأ في الحسابات العسكرية أو السياسية أصبحت مرتفعة، ولأن أي حادث محدود قد يتحول إلى شرارة لمواجهة أوسع لا يرغب فيها أحد، لكنها قد تفرض على الجميع.

من هنا، فإن قراءة التطورات لا ينبغي أن تقتصر على متابعة البيانات العسكرية أو التصريحات السياسية، بل يجب أن تمتد إلى فهم التحولات العميقة التي تشهدها بنية النظام الإقليمي، وإلى إدراك أن ما يجري اليوم قد يؤسس لمرحلة جديدة تختلف في قواعدها وتوازناتها عن كل ما عرفته المنطقة خلال العقود الماضية.

معادلة جديدة

إذا كانت الحروب الكبرى تُقاس بنتائجها لا بعدد الصواريخ التي أطلقت خلالها، فإن المواجهة الأمريكية الإيرانية الأخيرة تكشف أن آثارها الحقيقية تتجاوز الميدان العسكري لتطال البنية السياسية والاقتصادية والأمنية للشرق الأوسط بأسره، فحتى في الفترات التي تتراجع فيها حدة الاشتباكات أو يُعلن عن وقف مؤقت لإطلاق النار، تبقى المنطقة أمام واقع جديد عنوانه الأساسي هو تراجع اليقين الاستراتيجي، حيث لم يعد أي طرف قادرًا على الجزم بمسار الأحداث أو سقف التصعيد.

الإعلان عن وقف إطلاق النار لم تُحدث عن انهياره أو تعثره خلال فترة وجيزة يعكس أن إدارة الصراع لم تعد تتم وفق مسار واضح يمكن التنبؤ به وإنما أصبحت خاضعة لتغيرات ميدانية وسياسية متسارعة قد تدفع الأطراف إلى اتخاذ قرارات متناقضة خلال ساعات قليلة

ولعل أخطر ما أفرزته هذه الأزمة أنها أعادت طرح سؤال قديم بصيغة جديدة: هل ما يزال الشرق الأوسط قادرًا على استيعاب صراعاته داخل حدودها التقليدية، أم أن تشابك المصالح الدولية والإقليمية يجعل أي مواجهة قابلة للتحول إلى أزمة عالمية؟ إن الإجابة عن هذا السؤال تكمن في حجم الترابط بين ملفات المنطقة، إذ لم تعد الحرب الأمريكية الإيرانية ملفًا منفصلًا عن غزة أو البحر الأحمر أو أمن الخليج أو أسواق الطاقة، بل أصبحت جميعها حلقات في سلسلة واحدة تؤثر كل منها في الأخرى.

لقد أثبتت الأزمة أن أمن الخليج العربي لم يعد شأنًا خليجيًا فحسب، بل بات عنصرًا رئيسيًا في استقرار الاقتصاد العالمي ، فأي اضطراب في الملاحة عبر مضيق هرمز، أو أي تهديد للبنية التحتية النفطية، ينعكس سريعًا على أسعار الطاقة، وأسواق المال، ومعدلات التضخم، وسلاسل الإمداد العالمية.

ولهذا السبب تابعت العواصم الكبرى تطورات المواجهة بقلق بالغ، ليس فقط خوفًا من اتساع دائرة الحرب، وإنما خشية أن تتحول إلى أزمة اقتصادية عالمية جديدة في وقت لم يتعاف فيه الاقتصاد الدولي بصورة كاملة من آثار الأزمات المتلاحقة.

وفي السياق ذاته، برز البحر الأحمر باعتباره جبهة لا تقل أهمية عن الخليج العربي ، فخلال السنوات الأخيرة اكتسب هذا الممر البحري أهمية استثنائية باعتباره أحد أهم شرايين التجارة الدولية، وأي تصعيد عسكري في محيطه ينعكس مباشرة على حركة السفن، وتكاليف التأمين والشحن، وأسعار السلع في الأسواق العالمية.

ومن هنا فإن استمرار التوتر بين الولايات المتحدة وإيران لا يمكن فصله عن معادلة الأمن في البحر الأحمر، لأن تعدد الفاعلين في هذه المنطقة يزيد من احتمالات الاحتكاك العسكري ويضاعف من صعوبة احتواء الأزمات.

وفي الوقت نفسه، فإن الحرب أعادت رسم أولويات العديد من القوى الإقليمية ، فدول الخليج، التي قطعت خلال السنوات الأخيرة خطوات مهمة نحو تخفيف التوتر مع إيران، تجد نفسها أمام تحد يتمثل في الحفاظ على مكتسبات التهدئة، مع الاستعداد في الوقت ذاته لأي تطورات أمنية قد تفرضها المواجهة. وهذا يفسر حالة الحذر التي اتسمت بها مواقف معظم العواصم الخليجية، حيث غلبت لغة الدعوة إلى ضبط النفس والحلول السياسية على أي خطاب تصعيدي.

أما على المستوى العربي الأشمل، فإن استمرار المواجهة يحمل مخاطر تتجاوز الجانب العسكري إلى التأثير في أولويات العمل العربي المشترك ، فبدلًا من توجيه الجهود نحو التنمية الاقتصادية وإعادة إعمار مناطق الصراع، وتعزيز التكامل الإقليمي، تجد الدول العربية نفسها مضطرة إلى تخصيص موارد إضافية لتعزيز إجراءات الأمن والدفاع، وهو ما يفرض أعباءً جديدة على اقتصادات المنطقة في توقيت بالغ الحساسية.

ومن زاوية أخرى، يصعب فصل الحرب الأمريكية الإيرانية عن تطورات القضية الفلسطينية ، فالشرق الأوسط يعيش أصلا حالة توتر نتيجة الحرب في قطاع غزة، وأي تصعيد جديد بين واشنطن وطهران يهدد بإعادة ترتيب أولويات المجتمع الدولي، بحيث تتراجع الجهود الرامية إلى وقف الحرب في غزة أو دفع مسار التسوية السياسية، لصالح الانشغال بمنع توسع المواجهة الأمريكية الإيرانية. ومن ثم، فإن استمرار هذا التصعيد قد يؤدي بصورة غير مباشرة إلى إطالة أمد الأزمات القائمة بدلا من احتوائها.

كما أن الصراع الحالي يبعث برسالة مهمة مفادها أن مفهوم الردع في الشرق الأوسط يمر بمرحلة إعادة صياغة ، فقد كانت النظريات التقليدية تقوم على أن امتلاك التفوق العسكري يكفي لمنع الخصوم من التصعيد، إلا أن الواقع أثبت أن امتلاك أدوات الرد غير التقليدية، والقدرة على التأثير في الممرات البحرية، أو استخدام وسائل ضغط غير مباشرة، أصبح جزءًا لا يتجزأ من معادلة القوة. وهذا يعني أن المنطقة قد تدخل مرحلة تتعدد فيها أدوات الصراع، بحيث لا تقتصر على المواجهات العسكرية المباشرة، وإنما تمتد إلى الاقتصاد، والطاقة، والأمن السيبراني، والحروب الإعلامية، والضغوط الدبلوماسية.

ومن بين الدروس المهمة التي كشفتها الأزمة أيضًا أن الاعتماد على الحلول العسكرية وحدها لا يحقق استقرارًا دائمًا ، فالضربات العسكرية، مهما بلغت دقتها، قد تنجح في تحقيق أهداف تكتيكية، لكنها لا تزيل الأسباب السياسية للصراع، بل قد تؤدي أحيانًا إلى تعقيدها. ولهذا تبدو الحاجة ملحة إلى إحياء مسارات الحوار، ليس فقط بين واشنطن وطهران، وإنما أيضًا بين مختلف القوى الإقليمية، لأن استمرار دوامة التصعيد لن ينتج سوى مزيد من الاستنزاف وعدم الاستقرار.

المنطقة تدفع الثمن ومصر تتمسك بمعادلة الحفاظ علي الدولة والبحث عن توازن الإقليم

الحرب الأمريكية - الإيرانية أعادت رسم خرائط القوة في الشرق الأوسط .. وهناك ضبابية كبيرة تحيط بعملية اتخاذ القرار لدي الطرفين

وتكشف التطورات كذلك أن النظام الإقليمي العربي يقف أمام اختبار حقيقي ، فالمطلوب لم يعد مجرد إصدار بيانات تدعو إلى التهدئة، بل بلورة رؤية عربية أكثر تماسكا تقوم على حماية الأمن الجماعي، وصون الممرات البحرية، ومنع تحول المنطقة إلى ساحة صراع دائم بين القوى الدولية والإقليمية. فكلما طال أمد المواجهات، زادت فرص تدخل أطراف جديدة، واتسعت دائرة المخاطر التي تهدد استقرار المنطقة بأسرها.

ومن هنا، فإن المشهد الراهن لا يعكس مجرد أزمة عابرة، وإنما يمثل نقطة تحول استراتيجية قد تعيد رسم خرائط النفوذ والتحالفات خلال السنوات المقبلة. فهناك دول ستسعى إلى تعزيز شراكاتها الدفاعية، وأخرى ستعطي أولوية للدبلوماسية والوساطة، بينما ستعمل قوى دولية على استثمار حالة السيولة السياسية لتعزيز حضورها في الشرق الأوسط.

مصر بين كيان الدولة وتوازن الإقليم

يبقى السؤال الأكثر أهمية: كيف تستطيع دولة بحجم مصر، بما تمثله من ثقل سياسي وجغرافي واستراتيجي، أن تدير هذا المشهد شديد التعقيد، وتحافظ في الوقت نفسه على ثوابتها الوطنية ومصالحها القومية؟

فوسط هذا المشهد شديد التعقيد، برز الموقف المصري بوصفه أحد أكثر المواقف العربية اتزانا واتساقا مع ثوابت السياسة الخارجية المصرية ، فمنذ اللحظات الأولى للتصعيد، انطلقت القاهرة من مبدأ واضح يتمثل في رفض توسيع دائرة المواجهة العسكرية، والدعوة إلى ضبط النفس، وتغليب الحلول السياسية والدبلوماسية، انطلاقا من قناعة راسخة بأن أمن الشرق الأوسط لا يمكن أن يتحقق عبر القوة العسكرية وحدها، وإنما من خلال بناء منظومة إقليمية قادرة على إدارة الخلافات ومنع تحولها إلى حروب مفتوحة.

ولم يكن هذا الموقف وليد اللحظة، بل يعكس تراكمًا طويلًا في الرؤية المصرية تجاه أزمات المنطقة. فالقاهرة، بحكم موقعها الجغرافي وثقلها السياسي، تدرك أن أي اضطراب واسع في الخليج أو البحر الأحمر أو شرق المتوسط لن يبقى بعيدًا عن الأمن القومي المصري، سواء من زاوية الاقتصاد، أو الملاحة الدولية، أو استقرار الإقليم العربي بأكمله.

لقد تعاملت الدبلوماسية المصرية مع الأزمة باعتبارها اختبارًا لقدرة المنطقة على تجنب الانزلاق إلى حرب شاملة، ولذلك كثفت اتصالاتها مع الأطراف الإقليمية والدولية، وأكدت في بياناتها الرسمية أهمية احترام القانون الدولي، وضرورة وقف التصعيد، وتهيئة الظروف لاستئناف المسارات السياسية. وهذه السياسة لا تعني الحياد السلبي، بل تعكس رؤية تعتبر أن الوساطة والاحتواء يمثلان جزءًا من أدوات حماية الأمن القومي، وليس مجرد مواقف دبلوماسية تقليدية.

وتكتسب هذه الرؤية أهمية مضاعفة إذا ما نظرنا إلى المصالح المصرية المباشرة ، فقناة السويس ليست مجرد مرفق اقتصادي، وإنما شريان رئيسي للتجارة العالمية ومصدر مهم للدخل القومي. وأي اضطراب طويل في حركة الملاحة، سواء في البحر الأحمر أو في الممرات المرتبطة به، ينعكس بصورة مباشرة على معدلات العبور والإيرادات، فضلا عن تأثيره في الاقتصاد العالمي.

كما أن أمن البحر الأحمر أصبح في السنوات الأخيرة جزءًا لا يتجزأ من معادلة الأمن القومي المصري. فالتوترات المتكررة في هذه المنطقة، سواء ارتبطت بالحرب في غزة أو بالمواجهة الأمريكية الإيرانية أو بأي نزاعات أخرى، تؤكد أن الحفاظ على حرية الملاحة واستقرار هذا الممر الحيوي يمثل مصلحة مصرية وعربية ودولية في آن واحد.

ومن منظور أشمل، تدرك القاهرة أن استمرار الصراع يهدد بإعادة إنتاج حالة الاستقطاب التي عانت منها المنطقة لسنوات طويلة ، فكلما اتسعت دائرة المواجهة، ازدادت فرص عودة سياسة المحاور، وتراجعت فرص التعاون الاقتصادي والتنمية، وهي نتائج لا تخدم أيًا من شعوب المنطقة التي تواجه بالفعل تحديات اقتصادية واجتماعية معقدة.

وفي الوقت ذاته، لا تغفل الدولة المصرية أن أي تصعيد طويل قد يمنح التنظيمات المتطرفة أو الجماعات المسلحة فرصًا جديدة لاستغلال حالة الفوضى ، وقد أثبتت تجارب العقد الماضي أن الفراغات الأمنية الناجمة عن الحروب غالبًا ما تتحول إلى بيئات خصبة لانتشار الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية، وهي تحديات دفعت مصر أثمانًا باهظة لمواجهتها، وتدرك جيدًا ضرورة منع تكرارها.

كما تكشف الأزمة عن أهمية الدور المصري بوصفه أحد الأطراف القليلة التي ما زالت تحتفظ بقنوات اتصال مع مختلف القوى الفاعلة في الإقليم. وهذه الميزة تمنح القاهرة قدرة على المساهمة في جهود التهدئة، سواء بصورة مباشرة أو من خلال التنسيق مع الشركاء العرب والدوليين، وهو ما يعزز مكانتها باعتبارها ركيزة أساسية للاستقرار الإقليمي.

ومع ذلك، فإن القراءة الواقعية للمشهد تفرض الإقرار بأن المرحلة المقبلة ستظل مفتوحة على أكثر من احتمال ، فالسيناريو الأول يتمثل في نجاح الجهود الدبلوماسية في تثبيت وقف إطلاق النار، وعودة الطرفين إلى سياسة الردع المتبادل دون الانزلاق إلى مواجهة واسعة.

أهمية الرؤية المصرية

إن الحرب الأمريكية الإيرانية، بما شهدته من انتقال سريع بين التصعيد وإعلانات وقف إطلاق النار ثم العودة إلى التوتر، ليست مجرد محطة عابرة في تاريخ المنطقة، وإنما تعكس مرحلة انتقالية يعاد خلالها تشكيل موازين القوى وقواعد الاشتباك. فالمشهد لم يعد يقوم على معادلات جامدة أو تحالفات ثابتة، بل أصبح أكثر سيولة وتعقيدًا، بما يجعل إدارة الأزمات نفسها تحديًا لا يقل صعوبة عن الأزمات ذاتها.

وفي خضم هذا الواقع، تبرز أهمية الرؤية المصرية التي تضع الحفاظ على الدولة الوطنية، ومنع اتساع الصراعات، وصون الأمن القومي العربي في مقدمة الأولويات ، فالقاهرة تنظر إلى الاستقرار باعتباره شرطًا للتنمية، وإلى الدبلوماسية باعتبارها أداة استراتيجية لحماية المصالح، لا مجرد وسيلة لتخفيف التوتر.

ويبقى الرهان الحقيقي على أن تدرك القوى الفاعلة في الإقليم أن كلفة الحروب المفتوحة ستكون أكبر بكثير من أي مكاسب سياسية أو عسكرية مؤقتة، وأن الشرق الأوسط، الذي أنهكته الأزمات لعقود، أصبح في حاجة إلى تسويات شجاعة بقدر حاجته إلى توازنات رادعة ، فالتاريخ يؤكد أن السلام العادل وحده هو القادر على صناعة أمن دائم، أما الحروب، مهما تغيرت أشكالها، فلا تترك في نهايتها سوى مزيد من الخسائر والاضطراب.

مصر ودول الخليج تنظر إلى الأزمة باعتبار أنها يمكن أن تمتد آثارها إلى أمن الملاحة البحرية وإمدادات الطاقة والاستقرار الاقتصادي وإلى ملفات أخرى لا تقل حساسية مثل الحرب في غزة والتوازنات الأمنية في الخليج العربي.

وفي هذا الإطار ، تشهد السياسة الخارجية المصرية في المرحلة الراهنة حالة من الحراك الدبلوماسي النشط، تتجاوز حدود العلاقات التقليدية نحو بناء شبكة متكاملة من الشراكات السياسية والاقتصادية والتنموية.

وقد أضحت الدبلوماسية الرئاسية إحدى أهم أدوات هذا التحرك، حيث تحولت الزيارات الرسمية إلى منصات لإعادة رسم خرائط التعاون الإقليمي والدولي، وفق رؤية استراتيجية تستند إلى الحكمة والمصالح المشتركة والاستقرار والتنمية المستدامة، ويتضح هذا النهج بوضوح في القارة الأفريقية، حيث رسخت مصر علاقاتها مع دول الجوار الجغرافي ودول حوض النيل، انطلاقا من إدراكها لعمقها الاستراتيجي الأفريقي ودورها التاريخي في دعم قضايا القارة التنموية والأمنية، كما تتوسع في الوقت ذاته دوائر التعاون المصري لتشمل شركاء جددا في أوروبا، من بينهم الجبل الأسود، بما يعكس فلسفة مصرية راسخة تقوم على تنويع الشراكات وعدم الارتهان لمحور واحد في العلاقات الدولية، وتمتد هذه الشراكات لتشمل مجالات الاستثمار والتجارة والطاقة والأمن الغذائي، بما يجعل من الدبلوماسية المصرية الرئاسية أداة فاعلة لتحقيق التنمية الشاملة وترسيخ مكانة مصر كفاعل إقليمي ودولي مؤثر.